مـركـز مـسـاواة
מרכז מוסאוא
Mossawa Center

# تـقـريـر
# العنصرية
# 2008

كتب وأعد التقرير: خليل حداد

## تقرير العنصرية 2008

كتب وأعد التقرير: خليل حداد

أشرف على إعداد التقرير وراجعه: جعفر فرح
شارك في المراجعة ورصد المواد : حنان حداد،
راجية ابو عقل، عبير قبطي، مبارك زهران، تامر مصالحة

تصميم وإنتاج: وائل واكيم

يسمح المركز باقتباس ما ورد في التقرير مع الإشارة إلى مصدر الاقتباس.

نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعد على إخراج هذا التقرير إلى حيّز النور.

**شارع سانت لوكس 5، ص.ب. 4471 – حيفا 31043**
**רח' סנט לוקס 5, ת.ד. 4471 - חיפה 31043**
5 Saint Luke's St., P.O.Box 4471 - Haifa 31043

**هاتف טל:** Tel: +972 4 8555901/2
**فاكس פקס:** Fax: +972 4 8552772

Email: mosawa@rannet.com
Website: www.mossawacenter.org

يشكر مركز مساواة كافة المؤسسات والشخصيات التي تدعم نشاطه ويؤكد ان ما ورد في التقرير لا يعبر وبأي شكل من الأشكال عن موقف أي من مصادر التمويل التي تدعمه ويتحمل المركز مسؤولية المعلومات التي وردت في هذا التقرير.

صدر هذا التقرير بدعم من :

United Nations Democracy Fund

**يصدر هذا التقرير بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة العنصرية والذي أعلنته الامم المتحدة في أعقاب مقتل 69 شخصا شاركوا في تاريخ 21.3.1960 في مظاهرة سلمية ضد قوانين العبور المفروضة من قبل نظام الفصل العنصري آنذاك في مدينة شاربفيل في جنوب أفريقيا.**
**وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966، هذا اليوم يوما عالميا يتم خلاله تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. القرار 2142 (د- 21).**
**ويقدم مركز مساواة هذا التقرير لذكرى كافة ضحايا العنصرية في كافة أنحاء العالم ويدعو الى حماية الانسان وحقوقه ويكرم من خلاله كل من يناضل ضد العنصرية والتمييز العرقي.**

**إدارة المركز**

**نبيلة إسبنيولي**، أخصائية نفسية ومديرة مركز الطفولة
**شادي زيدان (شويري)**، محام
**ألبير نحاس**، محام
**د. خالد فوراني**، مختص في علوم الأنسنة
**د. أنور جمال**، مختص أمراض جلدية وجنسية
**أحمد غزاوي**، محام
**طارق بشير**، محاسب ومحام

**طاقم المركز**

**جعفر فرح**، مدير
**أمين فارس**، إقتصادي-مدير الوحدة الإقتصادية الإجتماعية
**أديلا بياضي شلون**، نائبة مدير-مركزة مشروع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية
**رانية لحام-غريب**، نائبة مدير- مرافعة دولية وتجنيد أموال
**راجية أبو عقل**، مستشارة قانونية للحقوق الإقتصادية الإجتماعية
**رنين طبراني**، إدارة مكتب
**ملييني زخاريان**، قواعد المعلومات
**سيمون جدعون**، مدير حسابات داخلي
**تيفاني سايمون**، منسقة مكتب مساواة في بروكسل
**شادي خليلية**، تنظيم مجتمعي وتطوير موقع الإنترنت
**سعيد كرام**، توثيق محوسب وتسجيل
**خليل حداد**، تحرير لغوي وترجمات
**تامر مصالحة**، مستشار قانوني لمشروع مكافحة العنصرية والقانون الانساني الدولي
**حنان يوسف**، مساعدة نائبة مدير مركزة مشروع الحقوق الاقتصادية الاجتماعية
**ثائر ابو راس**، مساعد نائبة مدير مرافعة دولية وتجنيد أموال
**علاء اشقر**، مساعد نائبة مدير مرافعة دولية

**لجنة المراقبة**

**ندى نصر الله**، مستشارة قانونية في المجال البيئي
**غسان طنوس**، محام
**رياض حصري**، محاسب
**مراقب حسابات**، عزات شلون

# الفهرس


| | |
|---|---|
| ما قبل المقدّمة | 5 |
| مقدمة | 6 |
| تعريفات | 9 |
| مقتل أو إصابة مواطنين عربًا بيد قوات الأمن | 18 |
| مقتل أو إصابة مواطنين عربًا بيد مواطنين يهود | 36 |
| التحريض والعنصرية ضد المواطنين العرب | 46 |
| العنصرية ضد المواطنين العرب في أماكن العمل | 58 |
| التصنيف العرقي في الأماكن العامة، وتحديدًا في المطارات | 64 |
| العنصرية ضد العرب في الملاعب الرياضية | 75 |
| العنصرية والتحريض ضد منتخبي الجمهور العربي وقياداته | 78 |
| جمعيات عنصرية ضد العرب | 90 |
| المس بالمشاعر الدينية | 93 |
| تشريعات عنصرية تميّز ضد المواطنين العرب | 99 |
| العنصرية ضد المواطنين غير العرب والمهاجرين | 105 |
| توصيات ونتائج | 110 |
| ملخص | 114 |
| تلخيص | 118 |

# ما قبل المقدّمة

يقدّم لكم مركز مسـاواة لحقوق المواطنين العـرب، تقريره العام لرصد العنصرية ضد العرب، عامّةً، وضد المواطنين العرب في اسرائيل على وجه الخصوص، وضد مواطنين غيـر عرب في اسـرائيل، هادفًا من خلالـه، رفع الوعي لتزايد العنصرية في المؤسسـة الاسرائيلية، وفي الشارع اليهودي في اسرائيل، ضد المجموعات المهمّشة في إسرائيل، وعلى رأسها المواطنون العرب.

ينشـط مركز مسـاواة في مجال الحقـوق الاقتصاديـة الاجتماعية، حيـث تعتبر الوحدة الاقتصاديـة الاجتماعيـة في مركز مسـاواة من أهـم الوحدات في المركـز والرائدة في مجالهـا في المجتمع الفلسـطيني فـي البلاد. وتتابع هـذه الوحدة القضايـا الاقتصادية الاجتماعية المركزية التي تؤثر على الجماهير العربية وتعمل على مشـاركة مؤسسـات المجتمع العربي في التأثير عليها بهدف تغيير الواقع الاقتصادي الاجتماعي.

وكجزء من عمله يرصد المركز حالات العنصرية، وحالات التمييز الرسمي وغير الرسمي، ضد المواطنين العرب تحديدًا، ويتابعها رسـميًّا وشـعبيًّا وقضائيًّا، وبرلمانيًّا حتى، وذلك مـن منطلـق إيمانـه المطلق، غير المتزعـزع، بـأنّ العنصرية آفة، علـى كل من يؤمن بالديمقراطيـة والعدالة والمسـاواة، أن يكافحها، بهدف القضاء عليها، في أماكن العمل، وفي الأماكن العامة، وفي الشـارع، وفي المكاتب الحكومية، وفي المقهى، وفي المطار، وفي كل مكان ومكان.

نعرض أمامكم هنا، حالات، رصدها عاملو المركز، وتابعوا قسـمًا منها قضائيًّا، وشعبيًّا، وبرلمانيًّا، وإعلاميًّا، بهدف الكشـف عنها للجمهور الواسـع، ووضعه أمام المرآة ليحاسـب نفسـه من منطلق تحميل المسؤولية للقضاء على مثل هذه الظواهر.. ونطرح التساؤل أمام من يتقاعس «لماذا لم أفعل شـيئًا، تجاه تصرفات أودت بحياة البشـر وفي التاريخ أودت بحياة الملايين؟».

نأمل أن يشـكّل هـذا التقرير، خطوة فـي معركتنا الطويلة والهامـة للقضاء على كافة مظاهـر العنصرية في البلاد، وللانطلاق نحو المسـاواة التامة بين كل المواطنين فيها، دون تهميش لدوائر الانتماء المختلفة التي نعيشها كأفراد ومجموعات.

# مقدمة

تتحمل الحكومات والدول الموقعة على مواثيق الأمم المتحدة مسؤولية مكافحة العنصرية والتمييز العرقي في حدودها. شكلت هذه المواثيق البديل لواقع انتهاك حقوق الإنسان الذي عانته البشرية خلال الحرب العالمية الثانية والتي كانت من أسوأ معارك الإنسانية في تصفية البشر على خلفيات عرقية. وبقيت عملية مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والعنصرية ومكافحتها فعليا وحماية ضحاياها معلقة بمصالح الدول والحكومات التي تشكل هيئات الأمم المتحدة ومجلس أمنها بالذات. وها هي رواندا تشكّل نموذجًا آخرًا للتصفية العرقية وتبقى تنتظر المواثيق والمعاهدات الدولية مثلما ينتظرها الشعب الفلسطيني منذ ستين عاما. ويبقى التحرك الدولي منوطا بمصالح الدول الكبيرة التي تستخدم قيم حقوق الإنسان بانتقائية تسيء لهذه القيم وللإنسانية.

تقوم مؤسسات حقوق الانسان برصد انتهاكات حقوق الانسان وبملاحقة الحكومات والمنظومة الدولية لتحميلها مسؤولياتها. ونجحت هذه المؤسسات في دعم نضالات شعوب مثل السود في جنوب أفريقيا وفشلت في عشرات الحالات الأخرى التي وصلت الى حد الابادة الجماعية. وتشكل هذه المؤسسات وسيلة ناجعة للتذكير والضغط وتحاول ايجاد أفضل الطرق لضمان تحرك المجتمع الدولي في قضايا حقوق الانسان. ونستطيع هنا أيضا ان نرى التفاوت في المواقف وفي تحريك المجتمع الدولي. ويأتي هذا التقرير من قبل مؤسسة حقوق انسان محلية بهدف تحريك الحكومات المعنية محليا ودوليا ليساهم في مكافحة انتهاك حقوق الاقلية العربية الفلسطينية في اسرائيل على خلفية عنصرية.

تقوم منظمات حقوق الإنسان في أوروبا والولايات المتحدة، سنويًّا، بنشر تقرير اللاسامية. تطالب هذه المنظمات، وعلى رأسها المنظمات اليهودية، وبحق، بأن يحارب السياسيون في أوروبا ظواهر العنصرية واللاسامية في أوروبا.

رصد مركز مساواة العنصرية حسب معايير شبيهة بتلك التي يعتمدها معدّو تقارير العنصرية واللاسامية في العالم، وجهّز هذا التقرير بموضوع العنصرية ضد المواطنين العرب في إسرائيل، كمتابعة لتقرير سابق أصدره مساواة في العام 2004، وكان التقرير الأول الذي صدر حول العنصرية ضد المواطنين العرب في إسرائيل. لاءم المركز التعريفات للواقع الإسرائيلي، المميّز والمركّب. ويكشف التقرير نتائج تعزز الشعور بالقلق، حول الممارسات العنصرية ضد المواطنين العرب في إسرائيل، تضمنّت قتل مواطنين عربًا برصاص أجهزة الأمن، والاعتداء على مواطنين عرب من قبل مواطنين يهود، والتحريض العنصري على المواطنين العرب من قبل شخصيات جماهيريّة

يهودية، نشـاط خاص تقوم به تنظيمات يهودية ضد تشـغيل مواطنين عربًا في أماكن عمـل كثيرة، منع دخـول مواطنين عربًا إلـى أماكن عامة، وتخريـب ممتلكات وتقاعس او حتى مشـاركة أذرع السـلطة في تنفيذ هـذه الاعتداءات او التسـتر عليها. وبالإضافة إلـى ما تقدم، تبرز خطورة مواقف المواطنين اليهود، التي تظهر من خلال اسـتطلاعات للـرأي، تشـير إلى أنّ جـزءًا غير قليل من هـؤلاء المواطنين يؤيّدون نزع الشـرعية عن المواطنيـن العـرب، والتمييز ضدّهم، لا بل حتى طردهم. ونؤكد في هذا السـياق على أهميـة مكافحة العنصريـة بين ضحاياها، إذ يـذوت بعض هذه الضحايا قيم وأسـاليب عنصريـة علـى خلفيات عائلية أو طائفية او حمائلية أو جنسـية تصـل إلى خطورة تلك التي يواجهها.

نشـير إلى أن عددًا من المؤسسـات الحقوقية الزميلة قد انضمت هي الأخرى إلى مركز مساواة ونشرت منذ عام 2004 عددًا من التقارير التي رصدت التمييز العرقي والعنصرية. ونحن ننشـر هذا التقرير بمناسـبة اليوم العالمي لمكافحة العنصرية الذي أعلنته الأمم المتحدة ونأمل أن يتحول رصد العنصرية إلى آلية من آليات مكافحتها.

يصـدر مركز مسـاواة تقارير دوريـة حول المجتمع العربي الفلسـطيني في اسـرائيل. ويصدر سـنويا تقريرا حول ميزانيـة الدولة والتمييز الاقتصـادي الاجتماعي ضد هؤلاء المواطنيـن أيضًا. وتظهر في التقريرين صورة بالغة الخطورة، توجب تعامل السـلطات المحليـة والقيادات وجهاز التربية والتعليم وجهاز القضاء والإعلام في إسـرائيل، تعاملاً مختلفًـا عمـا تقوم بـه هذه الأجهـزة اليـوم. وعلى رأس هـذه الأجهزة تقـف الحكومة والكنيست اللتان عليهما أن تعملا على تغيير الأجواء العامة الصعبة، بدءًا بمنح الاحترام للآخرين من خلال الاعتراف بحقوق الإنسـان لكونه إنسـانًا، ومـن خلال احترام اختلافه الثقافي واللغوي والقومي، كما من خلال احترام حقّه في أن يكون مواطنًا كامل الحقوق. بالإضافة إلى ما تقدّم، نؤكّد على واجب السـلطات العمل على تطبيق القانون بمساواة، والعمـل دون تردّد من أجـل اقتلاع جذور العنصرية من المجتمـع وكافة الجهات المعنية الأخرى.

نطالب المجتمع اليهودي في إسـرائيل، بتحمل مسـؤولياته واجتثـاث ظاهرة العنصرية مـن جذورها. اسـتمرار تجاهل ظاهرة العنصرية من جهـة وتعزيزها من الجهة الاخرى ضد المواطنين العرب في اسرائيل، على أمل أن يعاني ضحاياها بعيدًا عن الأضواء، هو تصرف غير حكيم، يؤدي إلى المساس بكل المواطنين في النهاية. بالإضافة إلى مطالبة السـلطات والمجتمع اليهـودي بالعمل على التصدي للعنصرية، علـى الضحية أن تعمل بكامل النشـاط والجهد من أجل القضاء على ظاهرة العنصرية عن طريق استخدام كل الوسائل القانونية والجماهيرية المتوفرة لديها.

نحن نطالب بدايةً الحكومة والكنيسـت بالإعلان علنًا، بشـكل حاسـم وواضح، اسـتنكار ورفض ظاهـرة العنصرية ورفض كافة اقتراحات القوانين العنصرية التي رصدها هذا التقرير. كما نرى أن واجب السلطات العمل بكل الوسائل المتاحة لها، ومن ضمنها الوسائل التوعوية والتربوية والقضائية، للبدء باجتثاث هذه الظاهرة والخروج من وضعية الخمول

الواقعة فيــه، ووقف التعامل بمعايير مزدوجة. على جهاز التربية والتعليم أن يبني على الفور خطــةً للتربية متعدّدة الثقافات، تجذير قيم حقوق الإنســان، ومكافحة العنصرية والآراء المســبقة والعنف. على ضحايا العنصرية في الماضي، والذين يطالبون المجتمع الدولــي بمحاربــة العنصرية واللاســامية، أن لا يقفوا جانبًا وينظــروا إلى آفة العنصرية تنتشر داخلهم وتنهش في أجساد ضحاياهم الآخذين بالازدياد.

# تعريفات

## التمييز:

التمييـز هو التعامل مع أشـخاص متسـاوين بشـكل مختلـف. هناك أنـواع مختلفة من التمييـز: التمييز علـى خلفية الانتماء الاثني، أو التمييز على خلفيـة الانتماء القومي، أو التمييـز على خلفية الانتماء الدينـي، أو التمييز على خلفية اللون، أو التمييز على خلفية العنصر، أو التمييز على خلفية الجنس، وما إلى ذلك.

يجـب أن نفصـل بين التمييـز الموضوعي المسـموح والتمييز المرفوض. فعلى سـبيل المثال، تفضيل شخص ضليع باللغة العربية على شخص غير ضليع، لوظيفة صحافي، يعـدّ تمييزًا موضوعيًّا مسـموحًا، ولكن تفضيل رجل على امـرأة إذا أخذنا نفس المثال، فهو تمييز مرفوض وممنوع بحسب القانون.

## العنصرية:

عرّف القانون الإسـرائيلي العنصريـة على أنّها: ملاحقة، إهانة، احتقـار، عداء، عدائية، أو عنف، أو التسـبب بأضرار تجاه مجموعة سـكّانية أو جمهور، وكل ذلك بسـبب اللون أو الانتماء العرقي أو الانتماء القومي- الاثني.

في 20 تشـرين الثاني من العام 1963 اعتمد في الأمـم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، وتم التصديق عليه في إسرائيل في العام 1979 ومن ثم الانضمام اليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 كانون الأول 1965.

وجاء في البند الرابع من الإعلان:

«تراعي جميع الدول اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لإعادة النظر في السياسات الحكومية والسياسـات العامة الأخرى ولإلغاء القوانين والأنظمـة المؤدية إلى إقامة وإدامة التمييز العنصري حيثما يكون باقيا. وتقوم وجوبًا بسن التشريعات اللازمة لحظر مثل هذا التمييز وباتخاذ جميع التدابير المناسبة لمحاربة النعرات المؤدية إلى التمييز العنصري»[1].

التمييز العنصري بحسب تعريفه في الإعلان، هو: كل تمييز، إخراج عن المجموع، تحديد أو تفضيل بحجج تستند إلى العنصر، اللون، الانتماء العائلي، الانتماء القومي أو الإثني، تكون نتيجته أو وجهته تعريض الحقوق الأساسـية في الحياة السياسـية، والاقتصادية، والثقافية، أو كل مجال آخر، للخطر.

1 البند الرابع في إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

## الحق في المساواة:

مغزى المساواة هو إعطاء حقوق متساوية للبشر دون الالتفات إلى الفوارق العرقية، الجنسية، الدينية، القومية، وما إلى ذلك.
تطرقت وثيقة الاستقلال لقضية المساواة، حيث تقول: «على دولة إسرائيل أن تضمن المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بشكل تام لكل مواطنيها دون الالتفات إلى الدين، العرق، أو الجنس...».
المساواة معتمدة في قرارات المحكمة العليا ومعرّفة كمبدأ أساسي في الدولة من منطلق كونها دولة ديمقراطية، حسبما جاء في أقوال القاضي أهرون براك رئيس المحكمة العليا السابق، في قرار قعدان (القرار المتعلق بحق عائلة عادل قعدان بشراء قطعة أرض في بلدة كتسير وبناء منزل عليها):
«قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية لا تتطلب تمييزًا على أساس الدين والقومية في الدولة، وإنّما هذه القيم نفسها هي التي تمنع التمييز وتوجب المساواة بين الأديان والقوميات».
هكذا، يكون مواطنو الدولة متساوين أمام القانون في حقوقهم الأساسية، في الممنوعات وفي العقوبات المحدّدة في القانون والتي تنطبق عليهم بشكل متساو.
على الرغم مما ذكر أعلاه فقد صدّقت الكنيست على عشرات القوانين التي تضمن الحقوق الجماعية لليهود وتتجاهلها بالنسبة للعرب، الأمر الذي يشكل تمييزا في الجهازين القضائي والتنفيذي. وتمارس الحكومات والجهاز التنفيذي ممارسات تميز ضد العرب من خلال رصد موارد الدولة او حتى تنفيذ القوانين بشكل متساو.

## حق التعبير عن الرأي:

لمبدأ حرية التعبير عن الرأي في اسرائيل جذور في القرارات القضائية الإسرائيلية ويشكّل مبدأ أساسيًّا. من هذا المبدأ تم اشتقاق حق التظاهر، وحق التنقل، وحق المعلومات، وحق الصحافة، والسينما والإبداع.
قرارات المحاكم في إسرائيل تطرّقت بتوسّع لمبدأ حرية التعبير عن الرأي، وأحد القرارات الأكثر أهميّة هو[2] قرار «كول هعام»، حيث قرّر القاضي أغرنات أنّ:

> «مبدأ حرية التعبير عن الرأي هو مبدأ مرتبط ارتباطًا شجاعًا بالسيرورة الديمقراطية.. تشكّل الديمقراطية أولاً وقبل كل شيء نظامًا توافقيًّا- وهو عكس النظام القائم بقوّة الذراع؛ إذًا، فالعملية الديمقراطية هي عمليّة اختيار الأهداف المشتركة للشعب وطرق تطبيقها، بواسطة تسوية علنيّة للمشاكل الموضوعة على سلّم الأولويّات في الدولة وتبادل الآراء حولها بحريّة... حتى الآن اطّلعنا على المصلحة الاجتماعية التي جاء مبدأ حريّة التعبير عن الرأي لحمايتها- مصلحة الكشف عن الحقيقة. إلا أنّ أهميّة هذا المبدأ

2 محكمة العدل العليا 73/53 كول هعام ضد وزير الداخلية

كامنة أيضًا في الحماية التي يعطيها لمصلحة فردية بحتة، أي، تخصّ كل إنسان، بكونه إنسـانًا، التعبير بشـكل تام عن صفاته وميّزاته الشـخصية: تنميـة وتطوير، حتى الحد الممكن، الأنا خاصته؛ والتعبير عن رأيه بما يخص كل موضوع يعتقد بأنّه حيويّ بالنسبة له؛ باختصار- أن يقول ما بداخله، حتى تكون الحياة ذات قيمة بالنسبة له».

علـى الرغـم من أن مبـدأ حرية التعبير عن الرأي هو مبدأ أساسـي فـي طريقة القضاء الإسـرائيلية، إلا أن في الآونة الأخيرة حصل تراجع في منح هذا الحق بواسطة التصحيح رقـم 63 لقانون العقوبات، الذي يقيد حرية التعبير عن الرأي ويسـمح للمحاكم بفرض عقوبات صارمة تصل حتى خمس سنوات سجن، ضد من تتم إدانته في جرم التحريض على العنف[3]. يوسع هذا التصحيح الآليات القائمة في أمر منع الإرهاب. مسّ هذا التصحيح فـي القانون، بدرجة كبيرة، بحرية التعبير عن الرأي، التي تعتبر وسـيلة حيويّة للحفاظ على النظـام الاجتماعي، ولضمان تطبيـق حقوق المواطنين الأساسـية. بالنتيجة، فإنّ حريـة التعبيـر عن الرأي غير محـدودة طالما لا تمسّ بالغير ولا تشـكّل خطـرًا، واضحًا وملموسًا، على أمن الجمهور أو على أمن الدولة. يهدف تصحيح قانون الجنايات المذكور لتجاوز قرار المحكمة العليا.

للمرة الثانية

## كتابات «الموت للعرب» على ملحمة عربية في عكا

### صاحب الملحمة لـ "الصنارة": "الكاميرات المثبتة خارج الملحمة رصدت الشاب اليهودي الذي كتب الشعارات"

فرات نصار

"ما يحصل معي يحصل في اسرائيل.. لكن الوتيرة في عكا تزداد من فترة الى أخرى" هذا ما قاله رامي كامل صاحب ملحمة في مدينة عكا والذي كتب في مطلع هذا الاسبوع على باب ملحمته عبارة: "الموت للعرب" وذلك للمرة الثانية.

يذكر ان محل رامي يقع في شمال المدينة في منطقة غالبية سكانها من اليهود المتدينين. وتابع رامي "لقد رصدت الكاميرا المثبتة خارج المحل الشاب اليهودي وهو يكتب العبارة على الباب الا انني لن اقدم الشريط للشرطة لأنني اعرف مسبقا ان الشرطة لن تفعل اي شيء وتقديم الشريط

باب الجانوت وعليه الشعار

للشرطة سيؤدي الى مشاكل فقط، والشاب لايتجاوز الـ ١٨ عاماً واعتقد ان هناك من أرسله من اجل القيام بفعلته". وردا على سؤال "الصنارة" على اثر ارتفاع وتيرة الاعتداء على المواطنين العرب في المدينة قال رامي: "

العرب بحياتهن ما خافوا".

وطالب عضو الكنيست الشيـ عباس زكور، قائد شرطة عكـ موشيه كوهن، بفتح تحقيق جدي ومعمق للكشف عن هوية الذيـ قاموا بطلاء واجهة المحل التابـ لرامي كامل.

الصنارة 17/8/2007

3 قانون العقوبات، 1977

## أعمال عنصرية

**متى يمكن اعتبار تعبير ما عنصريًا؟**

يمكن اعتبار تعبير ما عنصريًا عندما يُطلق هذا التعبير للمس بأشخاص على خلفية انتمائهم القومي أو الإثني. يجب التمييز بين حرية التعبير عن الرأي المسموحة قانونيًا والتعابير العنصرية البحتة. لا يستطيع أيّ إنسان يتفوه بالعنصرية أن يحتمي بمبدأ حرية التعبير عن الرأي، وهو مبدأ أساسي، لا يمنح الحصانة والحماية.

**هل يعتبر نشر أقوال عنصرية مكتوبة مخالفة بحسب القانون؟**

نعم. يقول القانون بأنّ من ينشر تصريحات بهدف التحريض على العنصرية، يعرّض نفسه لعقوبة السجن لخمس سنوات، حتى وإن لم يؤدّ النشر لارتكاب عمل عنصري. نشر أو إسماع تعابير يمكنها أن تمسّ مسًّا فظًا بمشاعر الآخرين، تعتبر نشرًا عنصريًّا. يحمي القانون نشر اقتباس عنصري من كتب دينية أو كتب صلاة، أو حفظ طقس ديني، ولا يعتبره مخالفة، بشرط أن لا يتم بهدف التحريض على العنصرية. (البند 144 ب من قانون العقوبات، 1977). بالإضافة إلى ما تقدم، فإنّ من يحمل مناشير معرّفة كمناشير عنصرية بحسب القانون بهدف توزيعها، من أجل التحريض على العنصرية، يعرّض نفسه لعقوبة السجن لسنة واحدة. (البند 144 د من قانون العقوبات، 1977).

**ما هو عقاب الشخص الذي يرتكب مخالفة بدافع عنصري؟**

مرتكب مخالفة ضد إنسان أو ممتلكات، مخالفة تهديد أو ابتزاز، مخالفات بلطجية ضد الجمهور (ومن ضمنها التهديدات، أو أحداث الشغب، أو الإهانة في مكان عام، أو تخريب ممتلكات، أو إزعاج الجمهور)، من منطلقات عنصرية، عقابه يكون ضعف العقاب الذي تم تحديده لذات المخالفة أو السجن لعشر سنوات، حسب العقاب الأقل. (البند 144 د 1 من قانون العقوبات، 1977).

## المس بالمشاعر الدينية

**ما هي إهانة الدين؟**

تشمل مخالفة إهانة الدين في داخلها التدمير، أو إحداث الضرر، أو تدنيس مكان عبادة، أو مكان مقدّس لمجموعة من الناس، بهدف إهانة دينهم، عن وعي تام بأنّ هؤلاء قد يرون بهذا العمل إهانة لدينهم. تشكّل إهانة الدين مخالفة جنائية وعقاب الحد الأقصى عليها هو السجن لثلاث سنوات. (البند 170 لقانون العقوبات، 1977).

يفصّل القانون مخالفات أخرى يعرّض ارتكابها المخالفين لعقاب السجن الفعلي، مثل:

1. مضايقة الطقوس الدينية:

عقاب من يضايق عن سـبق ترصد وبنية سيئة اجتماع أشخاص اجتمعوا حسب القانون لإجراء طقس ديني، أو من يهاجم عن سبق ترصد وبنية سيئة شخصًا يـؤدي وظيفة فـي الاجتمـاع أو يحضره، وليس باسـتطاعته اثبات شـرعية أو صدق عمله بحسب القانون، السجن ثلاث سنوات. (البند 171 لقانون العقوبات، 1977).

2. الدخول دون إذن إلى مكان عبادة أو إلى مقبرة:
عقـاب الداخل إلى مكان عبادة أو إلى مـكان مخصص لدفن الموتى، أو تصرف دون احترام، وذلك بقصد المس بمشـاعر إنسـان أو إلى إهانـة دينه، أو عندما يعرف بأنّ الأمر قد يؤدي إلى المسّ بمشـاعر إنسان أو إلى إهانة دينه، السجن ثلاث سنوات. (البند 172 لقانون العقوبات، 1977).

3. المس بالمشاعر الدينية:
من ينشر أمرًا يمكن أن يمسّ مسًّا سافرًا بمعتقدات أو بمشاعر الآخرين الدينية، أو من يقول في مكان عام، وعلى مسـمع مـن فلان، كلمة أو صوتًا يمكنهما أن يمسّا مسًّا سافرًا بمعتقداته أو بمشاعره الدينية[4].

## التمييز في مكان العمل

**ما هو التمييز في مكان العمل؟**
يُمنـع المُشـغّل من التمييز بين عامليـه أو بين المتقدمين للعمل من منطلق جنسـهم، ميولهـم الجنسـية، مكانتهـم الشـخصية، أو كونهـم أهل، جيلهـم، عرقهـم، دينهم، قوميتهـم، آرائهـم، في: أ. قبولهم للعمل، ب. شـروط عملهـم، ت. ترقيتهم في العمل، ث. التأهيل أو الاسـتكمال المهني، ج. تعويضـات الإقالة، ح. المكافآت والدفعات المقدّمة للعامل عند الإحالة إلى التقاعد[5].

**هل يشمل التمييز في العمل التمييز في التوجيه إلى مكان عمل؟**
يُمنع مكتب العمل من التمييز ضد إنسان بسبب سنّه، جنسه، عرقه، دينه، قوميّته، مكان ولادته، محدوديّته، رأيه، حزبه[6].

**هل يحق لمُشغّل أرسل إليه عامل من مكتب العمل، ان يرفض تشغيله؟**
لا، فإذا لم يكن الرفض موضوعيًّا وكان بسبب انتماء العامل القومي، أو جنسه، أو عرقه، أو دينه، أو آرائه، أو حزبه، أو مكان ولادته، أو سـنّه. يُمنع المشـغّل الذي يحتاج عمالاً من نشـر

4 البند 173 من قانون العقوبات، 1977.
5 البند 2 (أ) من قانون مساواة الفرص في العمل، 1988
6 البند 42 (أ) من قانون خدمات العمل، 1959

إعلان على الملأ بخصوص اقتراح عمل يحتوي على نوع من أنواع التمييز، كما ذكر أعلاه[7].

**هل تشـغيل عمّال عن طريق شـركات القوى العاملة يجبر المُشغّل أن يخضعهم لذات الشروط التي يخضع لها العمال عليه؟**

نعم. يُمنع المُشغّل من التمييز بين عمال شركات القوى البشرية والعمال الذين يعملون لديـه، كما يُمنع من التمييز بين المرشّـحين للعمل الذين تـم توجيههم إليه عن طريق شـركة قوى بشـرية بكل ما يتعلق بالقبول للعمل، بوقف العمل، بالشـروط في مكان العمل، وكل ذلك من منطلق جنسـه، مكانته الشـخصية، سـنّه، عرقـه، دينه، قوميّته، آرائه، حزبه[8].

**ما هو عقاب مشغّل يميّز بين عمّاله أو في استيعاب المتقدّمين للعمل؟**

بحسـب قانون مساواة الفرص في العمل، لدى محكمة العمل الصلاحية أن تفرض على كل مشـغّل يميّز بين العاملين لديه أو بين المتقدّمين للعمل، للأسـباب المذكورة آنفًا، غرامـة، حتـى لو لم يتسـبب بالضرر للعامـل أو لطالب العمل، بقيمة 134600 شـاقل، تضاف إلى التعويضات المحدّدة في القانون في أعقاب الإقالة[9].

**مفوضيّة المساواة في فرص العمل**

أقـرّت الحكومة إقامة مفوّضية للمسـاواة فـي فرص العمل، من أجل عـدم التمييز في فـرص العمل على أسـاس العـرق أو الجنـس أو الديـن أو القومية أو الجيـل أو الميول الجنسـية أو الحالة الشـخصية. وتم اقامة مفوضية المسـاواة في فرص العمل رسـميا يـوم 31.12.2006 وحسـب القانـون تعين الحكومـة مفوض وعلى الاقـل ثلاث مكاتب اقليمية يرأسـها مفوضين اقليميين. لم تضمن الحكومة التمثيل العربي في مؤسسـات المفوضية وقدم عدد من اعضاء الكنيست وبمبادرة من عضو الكنيست احمد طيبي عام 2007 اقتراح قانون لضمان تمثيل عربي في مؤسسات المفوضية. [10]

وبدأت هذه المفوضية أعمالها وتعيين موظفيها وأوكلت اليها صلاحيات واسعة منها العمل من أجل الاعتراف بالحقوق حسـب قوانين المسـاواة في العمل وتطبيقها، ولذلك تعمل المفوّضيـة بإحـدى الطرق التالية: تنمية الوعي الجماهيري بواسـطة التربية والإرشـاد والتوعية، وتشـجيع البرامج والنشـاطات، والتعاون مع أشـخاص أو أجسـام أخرى، ومن ضمنهـا أصحاب العمل والعاملين، وإجراء البحـوث وجمع المعلومات، والتدخل بالإجراءات القضائية، ومعالجة الشـكاوي، وتقديـم الطلبات للأوامر العامة، وكل مهمّة أخرى توكل بها المفوّضية بحسب القانون.

7 البند 42 (أ) من قانون خدمات العمل، 1959
8 البند 2 (أ1) من قانون مساواة الفرص في العمل، 1988
9 البند 15 (أ) من قانون مساواة الفرص في العمل، 1988
10 اقتراح قانون إقامة المفوّضية للمساواة في فرص العمل

# العنصرية والتمييز في الدخول إلى الأماكن العامة

**من وفي أيّة خدمات يمنع التمييز ضد البشر؟**

يمنـع صاحب المصلحة، أو ضامنها، أو مديرها، أو المسـؤول عن تزويد منتج أو مشـغّل مـكان عام، مـن التمييز في تزويد المنتـج أو في تقديم الخدمة العامة، أو في السـماح بالدخـول إلى مكان عام، أو بتقديم الخدمة في مـكان عام، من منطلق العرق، أو الدين أو الانتمـاء لمجموعة دينيـة، أو قومية، أو مكان الولادة، أو الجنـس، أو الرأي، أو الانتماء الحزبي، أو المكانة الشخصية، أو الحمل، أو المحدوديّة[11]. (البند 3 من قانون منع التمييز في المنتجات، والخدمات، والدخول إلى أماكن ترفيه وأماكن عامّة، 2000).

**ما هو المكان العام؟**

بحسب التعريف في القانون، فإنّ المكان العام هو: مكان معدّ لاستخدام الجمهور، ويشمل المواقع السـياحيّة، الفنادق، أماكن الاسـتضافة، الحدائق العامّـة، المطاعم، المقاهي، القاعـات التـي تسـتخدم للعـروض الترفيهيـة والثقافية، المتاحـف، المكتبـات العامة، المراقـص، القاعات والملاعـب الرياضية، برك السـباحة، المراكز التجاريـة، الحوانيت، الكراجـات، وكل مكان يعرض خدمـات مواصلات عامّة مثل الحافـلات، القطارات، النقل الجوي، السفن. (البند 2 من قانون منع التمييز في المنتجات، والخدمات، وفي الدخول إلى أماكن الترفيه والأماكن العامة، 2000).

**ما هي حقوق الإنسان الذي يتعرض لهذا النوع من التمييز؟**

لكل إنسـان يتعرّض لهذا النوع من التمييز، الحق بحسـب القانون بتقديم دعوى مدنيّة بخصـوص التمييـز دون إثبات الضرر. يمكـن للمحكمة أن تحكم لصالـح مقدّم الدعوى بتعويضات قد يصل مبلغها حتى 57 ألف شاقل جديد[12].

**لمن الحق في تقديم دعوى بخصوص أضرار التمييز آنف الذكر؟**

يحق للفرد تقديم دعوى للتعويض بسبب أضرار التمييز المذكورة آنفًا، أيضًا، لمؤسسة تعمـل علـى الدفاع عن حقـوق من تم التمييز ضده بشـكل منافٍ ومخالـف للقانون، إلا إذا كان التمييـز موجّهًا ضد إنسـان معيّن، على هذا الشـخص أن يوافـق على أن تدافع المؤسسة عنه[13].

11 قانون منع التمييز بالمنتجات، والخدمات، والدخول إلى أماكن ترفيه وأماكن عامة، 2000

12 البند 5 من قانون منع التمييز بالمنتجات، الخدمات وفي الدخول إلى أماكن الترفيه وإلى الأماكن العامة، 2000

13 البند 7 من قانون منع التمييز في المنتجات، الخدمات وفي الدخول إلى أماكن الترفيه وإلى الأماكن العامة، 2000

# القذف والتشهير

**هل العنصرية هي قذف وتشهير؟**

يعرف القانون القذف والتشهير بأنّه «أمر قد يقود نشره إلى إهانة شخص أمام الناس أو إلى تحويله إلى هدف للكراهية، أو للاستهزاء؛ **إهانة شخص بسبب أفعال، تصرف أو صفات لديه؛ المس بوظيفته، إن كانت وظيفة جماهيرية أو أية وظيفة أخرى، بعمله أو بمهنته؛ إهانة شخص بسبب عرقه، دينه، مكان سكنه، جنسه أو ميوله الجنسية**[14]؛

قانون القذف والتشهير ينطبق ليس فقط على الأفراد، وإنّما أيضًا على مجموعة من البشر أو على جمهور معيّن ليس منظّمة[15]. وهكذا، بحسب القانون، تندرج أضرار العنصرية في تعريف القذف والتشهير.

**ما هي طرق القذف والتشهير؟**

يمكن للقذف والتشهير أن يكون علنيًّا، إن كان ذلك شفهيًّا أو مكتوبًا، مطبوعًا، مرسومًا أو بأية وسيلة أخرى.

**من المسؤول عن نشر القذف والتشهير في وسائل الإعلام؟**

يتحمل ناشرو القذف والتشهير في وسائل الإعلام، التي تشمل الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، الموجهة للجمهور، وكذلك ناقل القذف والتشهير إلى وسائل الإعلام والذي أدى بالتالي إلى نشره، ومحرر وسيلة الإعلام ومن قرر النشر بشكل فعلي، المسؤولية الجنائية والمدنية عن القذف والتشهير، كما يتحمل المسؤول عن وسيلة الإعلام المسؤولية المدنية[16].

وبالإضافة إلى ما تقدّم، فإنّ عدّة قرارات صدرت عن المحاكم تحمّل وسائل الإعلام على الانترنت المسؤولية الجنائية والمدينة عن التعقيبات التي يكتبها القرّاء، وفق قانون القذف والتشهير. كما ألزمت المحاكم أصحاب المواقع بالكشف عن هوية مرسلي ردود الفعل لتقديمهم للمحاكمة.

**ما هي الحجج لدى المتضرر من القذف والتشهير؟**

يشكّل القذف والتشهير ضررًا مدنيًّا، ويحق للمتضرر الحصول على تعويضات وذلك دون إثبات أي ضرر ناتج عن النشر. المحكمة مخوّلة أن تفرض على المدّعى عليه دفع تعويض بسبب هذا الضرر لا يتعدّى 50 ألف شاقل. إذا أثبت في المحكمة أن المدّعى عليه نشر القذف والتشهير قاصدًا إلحاق الضرر، فإنّ المحكمة مخوّلة أن تفرض عليه أن

14 البند 1 من قانون منع القذف والتشهير، 1965
15 البند 4 من قانون منع القذف والتشهير، 1965
16 البند 11 من قانون منع القذف والتشهير، 1965

يدفع تعويضًا لا يتعدى ضعف المبلغ آنف الذكر[17].
يشـكّل القذف والتشهير أيضًا، مخالفة جنائيّة، وعقاب الحد الأقصى لها هو السجن سنة واحدة[18].

## اعتداء على مواطنين

تتعامل القوانين الجنائية مع الاعتداء على المواطنين بأشـكال مختلفة. ويمنع بند 378 لقانون الجنايات عام 1977 المواطن من الاعتداء على مواطن آخر ويمنح القانون صلاحيات استخدام القوة لأفراد قوى الأمن حسب تعليمات وقوانين يتدرب على استخدامها هؤلاء. وتستخدم الشـرطة في الكثير من الحالات قانون الجنايات لحماية أفراد الشرطة وتعتبر مخالفة الاعتداء على حارس او رجل شـرطة خلال قيامه بواجبه من المخالفات الجنائية التي يعقب عليها المواطن بشدة.
لا يحمـي القانون أفـراد أجهزة الأمن في حال تجـاوزوا القانون الجنائـي وتتحمل وحدة التحقيـق مـع أفراد الشـرطة فـي وزارة القضاء ووحدة شـكاوي الجمهور في الشـرطة مسؤولية التحقيق وتقديم توصيات حول لوائح الاتهام ضد أفراد الشرطة.
ويمكـن اعتبار حالات متعددة من الاعتـداءات ظاهرة في حال تكررت ضد جمهور معين، وهذه هي حال الاعتداء الجسدي العنصري وقتل المواطنين العرب الذي رافقته تصريحات كلامية خلفيتها عنصرية.

مظاهرة مركز مساواة
وعائلتي ملحم وغنايم
بتاريخ 21/3/2007

17 البند 7أ من قانون منع القذف والتشهير، 1965
18 البند 6 من قانون منع القذف والتشهير، 1965

# مقتل أو إصابة مواطنين عربًا بيد قوات الأمن

يعاني المواطنون العرب في إسرائيل، وتحديدًا في السنوات الأخيرة، موجات منفلتة العقال من العنصرية، التي تبدأ بشكل عام بالتصريحات ضد المواطنين العرب، وضد منتخبيهم، وتقود في حالات عدّة إلى ارتكاب أعمال عنف ضد المواطنين العرب، بيد أفراد قوّات الأمن، وبيد مواطنين يهود، وتؤدي في بعض الأحيان إلى مقتل مواطنين عربًا، وفي بعض الأحيان إلى إصابات واعتداءات عنصرية يرتكبها مواطنون يهود، أو أفراد قوى الأمن، دون خوف من المحاسبة والملاحقة القانونية، وذلك بناءً واعتمادًا على حالات سابقة أبدى فيها الجهاز القضائي تسامحه مع متهمين بالاعتداء على عرب.

شكّلت مظاهرات المواطنين العرب في شهر أكتوبر من العام 2000، احتجاجًا على ما ارتكبه الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبدء انتفاضة الشعب الفلسطيني الثانية ضد الاحتلال، نقطة تحوّل في تعامل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية مع المواطنين العرب في إسرائيل، حيث قتل أفراد أجهزة الأمن 13 مواطنًا عربيًّا، شاركوا في التظاهرات المذكورة، وأصابوا المئات بجراح، متفاوتة الصعوبة.

لم تتوقف ظاهرة قتل المواطنين العرب خلال مظاهرات اكتوبر 2000 واستمرت لتودي بحياة 41 مواطنًا عربيًّا قتلوا بغالبيتهم من قبل قوات الامن، وبعضهم باعتداءات عنصرية نفذها مواطنون يهود او رجال حراسة في شركات خاصة.

وسوف نتوسع في هذا الفصل، بقتل مواطنَين عربيّين برصاص أفراد الشرطة، هما نديم ملحم من عرعرة، ومحمود غنايم (أبو سني) من باقة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن الشرطيين المتهمين بالقتل في هاتين الحالتين ما يزالان يمثلان أمام المحكمة في قضايا قتل هذين المواطنين. وسنضيف لائحة بأسماء كل المواطنين العرب الذين قتلوا برصاص قوات الأمن أو بيد مواطنين يهود، منذ مظاهرات القدس والأقصى في أكتوبر 2000، حتى يومنا هذا.

**ويتضح من تحليل المعطيات التي جمعت في التقرير ما يلي:**

- 24 شخصًا قتلوا برصاص رجال الشرطة
- 5 أشخاص قتلوا من قبل جنود في الجيش
- 8 أشخاص قتلوا من قبل مدنيين يهود
- شخصان قتلا من قبل رجال شركات حراسة خاصة
- شخصان قتلا من قبل جندي يخدم في سلك حرس الحدود والشرطة
- تتـدارس المحاكم المدنية عددًا من قضايـا تعويض عائلات ضحايا قتل المواطنين العرب
- في 7 حالات قدمت لوائح اتهام ضد القتلة
- فـي حالتين برأت المحاكم رجال الشـرطة القتلة وفي حالة واحدة اسـتأنفت النيابة العامة على قرار التبرئة إلى محكمة العدل العليا
- تناقش المحاكم حاليـا 5 ملفات قتل مواطنين عرب عدا الملف الذي أدانت المحكمة فيه الشـرطي قاتل عامل فلسطيني في يافا وأرسـلته إلى السجن مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر!
- فـي 21 حالة لم تقدّم وحدة التحقيق مع أفراد الشـرطة والنيابة العامة لوائح اتهام ضد أفراد الشـرطة، بينهـا 13 حالة قتل حدثت خلال مظاهـرات أكتوبر 2000، إلى حين صدور التقرير.

يؤكد مركز مسـاواة على أهمية المتابعة القانونية، والشـعبية، والبرلمانية، والإعلامية للاعتـداءات علـى المواطنين العرب التي ينفذها رجال الشـرطة وحـرس الحدود. علينا مكافحـة ظاهرة قتـل المواطنين العرب من قبل رجال الشـرطة والنضال لإجبار النيابة العامـة ووحدة التحقيق مع رجال الشـرطة على التحقيـق وتقديم لوائح الاتهام وضمان الإدانات لرجال الشـرطة القتلـة. دفعنا كمجتمع حتى الآن ثمـن العنف العنصري بمقتل عشـرات المواطنيـن العرب برصاص أجهزة الأمـن، وما زالت عائلات هـؤلاء المواطنين تنتظـر العدالـة وعلينا إجبار مؤسسـات الدولة على حماية المواطن مـن اعتداءات رجال الأمن.

# اغلاق 13 ملف قتل مواطنين عرب من قبل الشرطة خلال مظاهرات أكتوبر 2000

قرر المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز، يوم الأحد 27.1.2008، رسميا، عدم التدخل في قرارات وحدة التحقيق مع رجال الشرطة في وزارة القضاء والتي أوصت بعدم تقديم لوائح إتهام بحق أفراد الشرطة المشتبهين بقتل شهداء مظاهرات القدس والاقصى في اكتوبر 2000. يشار إلى ان المستشار القضائي للحكومة قام باعادة فحص مواد التحقيق، بعد ان كانت وحدة التحقيق مع رجال الشرطة قد أوصت باغلاق الملفات، وقامت لجنة خاصة، عينها المستشار القضائي، شملت كبار المدعين العامين للاطلاع على مواد التحقيق وتم إتخاذ القرار النهائي بعد سبع سنوات من معاناة الاهالي.

وقال المستشار القضائي للحكومة: "إن النتيجة للاحداث التي قتل فيها 13 شخصًا هي نتيجة صعبة ومقلقة ومع ذلك فان القضاء الجنائي له قواعده الواضحة خاصة التي تتعلق بالمسؤولية الجنائية والمثول أمام القضاء ولذلك وبعد بحث تفاصيل الاحداث بشكل دقيق والمواد والادلة من لجنة اور ومن تحقيقات قسم التحقيق مع رجال الشرطة لم نجد ادلة كافية من اجل تحميل المسؤولية الجنائية للمشتبهين ولا ملاذ من اغلاق الملف".

جدير بالذكر ان وحدة التحقيق مع افراد الشرطة التابعة لوزارة القضاء (ماحش) كانت قد قررت في ايلول 2005 اغلاق جميع ملفات التحقيق ضد افراد الشرطة المتورطين في قتل المواطنين العرب في اكتوبر من عام 2000 بادعاء عدم وجود ادلة، وفي اعقاب القرار ونتيجة الضغط الجماهيري قرر المستشار القضائي اعادة النظر في قرار وحدة التحقيقات مع رجال الشرطة وعين لجنة فحص خاصة من النيابة العامة لاعادة النظر في الملفات.

قرار المستشار القانوني للحكومة يدافع ولأسباب واهية عن القتلة من الشرطة، ولم يعكس أبدا أية محاولة مهما كانت بسيطة في البحث عن الحقيقة التي أشارت إليها لجنة التحقيق الرسمية (أور)، والتي لم تترك مجالا للشك بأن قتلا غير مبرر قد وقع، وأن هذا القتل نفذته عناصر من الشرطة.

لم يعد يخفى أن (مزوز) بقراره هذا قد دق المسمار الأخير في نعش توصيات لجنة (أور) التي حاولت جهات رسمية وقضائية تفريغها من محتواها على ما فيه من ضعف، دفاعا عن جرائم بشعة ارتكبها منتسبون من الشرطة ضد شباب عرب عزل باسم دولة إسرائيل.

وكانت لجنة التحقيق الرسمية برئاسة القاضي تيئودور اور قد أجرت تحقيقًا بناء على قرار الحكومة وأوصت يوم 1.9.2003 باعادة فتح ملفات التحقيق في قتل المواطنين العرب خلال المظاهرات. وأوكلت التحقيق الى وحدة التحقيق مع رجال الشرطة في وزارة القضاء (ماحش)، وقامت الحكومة الاسرائيلية باجهاض التوصيات من خلال تعيين لجنة

وزاريــة جديدة برئاســة وزير القضاء الســابق تومــي لبيد، غالبية أعضائهــا من الوزراء المعادين للعرب، أمثال بيني ايلون وتساحي هنغبي، وغيرهم.
يشار الى ان مدير وحدة التحقيق مع رجال الشرطة خلال اعتداء الشرطة على الجماهير العربية عيران شندار والذي أعطى أمرا بوقف التحقيق مع رجال الشرطة خلال الاعتداءات قد رقي وأصبح النائب العام في وزارة القضاء. اما المستشار القضائي للحكومة الياكيم روبنشــطاين، الذي تولى هذا المنصب خلال فترة الاعتداءات فقد أصبح اليوم قاضيًا في محكمة العدل العليا. وقد قامت الشرطة بترقية عدد من الضباط الشركاء في الاعتداءات على المواطنين العرب، وقام عدد قليل من الضباط من هذه الفترة بالخروج الى التقاعد دون ان تقــدم ضدهم لوائح اتهام على الرغم من دورهــم في إصدار الاوامر وتنفيذها مباشرة ومنهم أليك رون وغاي رايف.
يشــار الى ان خمســة مواطنين عرب ألقوا حجارة باتجاه سيارة جان بخور مواطن يهودي من ريشــون لتســيون في اكتوبر 2000 مما أدى الى اصابته بصدرة ووفاته، قد اعتقلوا وادينــوا بالســجن الفعلي لفترات طويلة. كما ان الشــرطة قد اعتقلــت مئات المواطنين خــلال المظاهــرات وبعدها وقدمتهم الى المحاكم الجنائية وتمــت ادانة حتى القاصرين في المحاكم الجنائية.
أما من ناحيتنا فسوف يبقى الملف مفتوحا حتى يكون المجرمون خلف قضبان السجون، هذا وســيرافق النضال الجماهيري ضد القتلة مطلب اقامة لجنة تحقيق بمشاركة دولية تدرس المواد وتوصي بتقديم لوائح الاتهام. [19]
وقــد اتخــذت لجنة المتابعة العليا لشــؤون الجماهيــر العربية في إســرائيل، هذا القرار، بالمطالبة بإقامة لجنة تحقيق حيادية بمشاركة مختصين دوليين، وذلك بناء على اقتراح مركز عدالة الذي كان قد طرح هذا المطلب في المؤتمر الصحافي الذي عقده بالاشتراك مع لجنة ذوي الشــهداء، في أعقاب إعلان المستشــار القضائي للحكومة ميني مزوز عن قراره، إغلاق ملفات التحقيق.
وكان مركز عدالة قد قدّم في تشرين الأول 2006، إلى المستشار القضائي، تقريرًا شاملاً حول فشــل «ماحش» فــي التحقيق في أحداث أكتوبر 2000، تحــت عنوان «المتهمون». وفي هذا التقرير تطرق «عدالة» إلى الأعطاب التي بدرت عن ســلطات تطبيق القانون- و»ماحــش» على رأســها- أثنــاء التحقيق في أحــداث القتل في أكتوبر 2000. ويكشــف التقرير، أساسًا، عن إهمال «ماحش» في عملها وعن عجزها عن القيام بواجبها التحقيق في الجنح الجنائية التي اقترفتها الشــرطة في تشــرين الأول 2000. كما يكشف التقرير عن كيفية إخفاء «ماحش» لحقائق هامة، ونشرها تقريرًا لا أساس له حول الأحداث. وقد شمل تقرير مزوز ردودًا مباشرة على تقرير «المتهمون»[20].

19 قــرار لجنة المتابعة العليا لشــؤون المواطنيــن العرب بخصوص المطالبة بإقامــة لجنة مختصين حيادية بمشاركة مختصين دوليين للتحقيق في الاعتداء على المتظاهرين في مظاهرات أكتوبر 2000

20 يمكن العثور على تقرير "المتهمون" الذي أصدره مركز عدالة والذي يكشف عن إهمال وحدة التحقيق مع أفراد الشــرطة (ماحش) في عملها، وعن عجزها عن التحقيق في جنح الشــرطة ابان أحداث أكتوبر، في موقع المركز على الانترنت، www.adalah.org

واستمرت ظاهرة قتل المواطنين العرب بعد المظاهرات ووصل عدد المواطنين العرب القتلى على خلفيات عنصرية إلى 41 مواطنًا، وفيما يلي عدد من النماذج التي رصدها وتابعها مركز مساواة.

## قتل المواطن نديم ملحم من عرعرة برصاص شرطي حرس الحدود غال روبي

في تاريخ 19.1.2006، قرابة الساعة الثانية بعد الظهر، وصلت مجموعة من أفراد الشرطة، ومن بينهم الشرطي غال روبي، إلى منزل المرحوم نديم ملحم في قرية عرعرة، للبحث عن سلاح، حسب زعم الشرطة، وذلك بأمر من المحكمة.
وانتشر أفراد الشرطة في المنطقة وبدأوا بإجراء البحث، ووقف المتهم في خلفية المنزل. وفي هذه اللحظات رأى أفراد الشرطة يوسي كبرا وعنان منصور وأرنون نهاري، المرحوم نديم ملحم، وأطلعوه على أمر التفتيش، وبدأوا بتفتيش المكان.
في هذه الأثناء توجّه الشرطي أرنون نهاري إلى الطابق الثاني من المنزل برفقة المرحوم، وطلب منه أن يجري تفتيشًا جسديًّا عليه، وعندها هرب المرحوم من المكان.
وأحاط المرحوم بالمنزل، وحاول الهرب، وعندها صرخ الشرطيّان مبرا ونهاري باتجاهه أن يتوقّف، وأطلق نهاري رصاصة في الهواء. أما المتهم، الشرطي غال روبي، فقد رأى المرحوم، فصوّب مسدّسه تجاهه وأطلق رصاصتين أصابتاه، فوقع أرضًا. وتبيّن لاحقًا أنّ الرصاصة الأولى، التي كانت هي القاتلة، أصابت المرحوم في ظهره من الجهة اليمنى، واخترقت الأعضاء الداخلية، ومن ضمنها القلب والرئة اليسرى، وخرجت من الجهة اليسرى.
وزعم الشرطي مطلق النار في حينه، بأنّه أطلق النار على المرحوم بعد أن صوّب المرحوم سلاحه باتجاهه، وبعد أن سمع إطلاق نار.
وعقّب مركز مساواة على هذه الأقوال بالتأكيد على أنّ إعادة تمثيل الجريمة تثبت بأنّ الرصاصة التي سمع الشرطي القاتل صوتها، كانت الرصاصة التي أطلقها زميله في الهواء، لتحذير المرحوم وإجباره على التوقف.

**التوصية بتقديم المتهم بقتل نديم ملحم إلى المحاكمة بتهمة القتل غير المتعمّد**
وقدّمت نيابة لواء حيفا توصية إلى النيابة العامة، بتقديم شرطي حرس الحدود، المتهم بقتل المرحوم نديم ملحم، إلى المحاكمة، بتهمة القتل غير المتعمّد. وأكّد مركز مساواة، الذي يرافق العائلة منذ الحادث، على أنّ الوضعية التي أطلق فيها الرصاص على المرحوم تدلّ بوضوح على أنّه من غير الممكن أن يكون شكّل تهديدًا أو خطرًا على حياة الشرطي المتهم بالقتل.

**إعادة تمثيل الجريمة بوجود 600 شرطي**

وبعد نحو شـهر من ارتكاب الجريمة، وتحديدًا في 14.2.2006، قامت وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش)، باصطحاب أفراد الشرطة الذين تواجدوا خلال عملية قتل نديم ملحم، ومرافقتهم أثناء إعادة تمثيل الجريمة في بيت المرحوم في عرعرة. ورافق عملية إعـادة تمثيل الجريمة، عن مركز مسـاواة، كل من مدير المركز جعفـر فرح، والمحامية راجية أبو عقل، وكذلك محامي العائلة، سامي ملحم.

ومن الجدير بالذكر أن أفراد الشرطة كانوا ملثّمين بهدف منع التعرّف إليهم!

ورافقـت كميـة كبيرة من أفراد الشـرطة، تُقدّر بنحو 600 شـرطي، عمليّة إعادة تمثيل الجريمة!!

ويذكر بأنّ ماحش لم تقم مباشرة بعد الجريمة بجمع الأدلة من مكان الجريمة، وتأخّرت فـي تنفيـذ إعادة تمثيل الجريمة، الأمر الذي اعتبر مركز مسـاواة أنّ بإمكانه أن يسـيء إلـى مجرى التحقيق وجمع الأدلّة، وأن يمسّ في فـرص إدانة القاتل في المحكمة. وأكّد المركز بأنّ إحضار 600 شرطي إلى عرعرة من أجل إعادة تمثيل الجريمة يؤكّد على نهج الشرطة المستمر في العداء تجاه المواطنين العرب. وقد اتضح خلال المحكمة ان ضابط الشرطة الذي رافق تمثيل الجريمة قد أمر وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة بوقف عملية إعادة تمثيل الجريمة دون إتمامها.

**القاضي يعاين مسرح جريمة قتل المرحوم نديم ملحم في منزل عائلته**

قام القاضي عودد غرشـون فـي 16.10.2007 بزيارة موقع جريمة قتل نديم ملحم في حي وادي القصب في عرعرة، وعاينه عن قرب واطلع على صعوبته من ناحية جغرافية. وقام القاضي بشـكل شخصي بفحص الشهادات والأدلة والاستماع الى شهادة الشرطي القاتل، روبي غال الذي حظي بحراسة مشددة من قبل أفراد الشرطة.

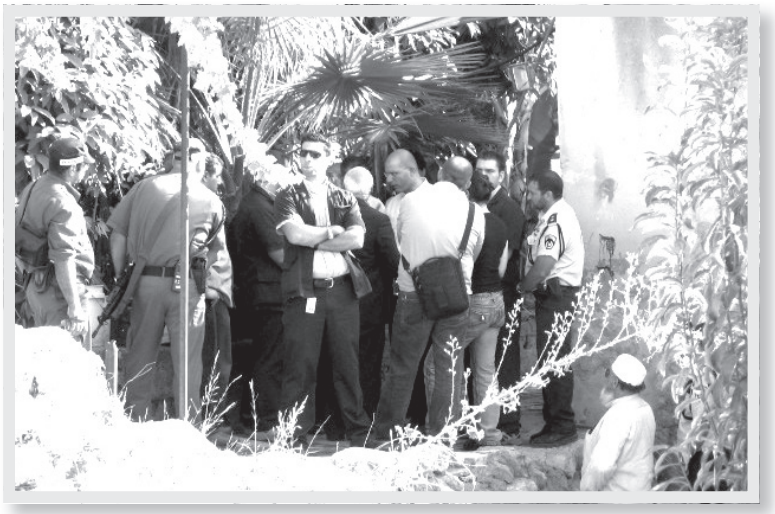

تصوير مركز مساواة

**تعامل وسائل الإعلام مع الموضوع**

وجاء تعامل وسائل الإعلام مع الموضوع، بشكل لا يختلف عن تعاملها مع قضايا شبيهة، يكون فيها المواطنون العرب ضحية عنف أجهزة الأمن، فتبنّت وسائل الإعلام رواية الشرطي القاتل، وأبرزتها بالعناوين الكبرى، على صفحاتها الأولى وفي صفحاتها الداخلية، حيث جاء في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في عددها الصادر بتاريخ 23.1.2006، عنوان للقاء أجرته الصحيفة مع الشرطي القاتل: «كان الوضع إمّا هو أو أنا»!! وجاء في العناوين الداخلية: «سمعت طلقة، وكان واضحًا أن المشتبه به سيستمر في إطلاق النار علي»، و»تحوّل الأمر إلى سؤال من يطلق الرصاصة التالية»، و»أنا آسف للنهاية المأساوية، ولكنّني راضٍ عمّا فعلت» واقتباس عن والد القاتل: «نحن خائفون من الانتقام» واقتباس عن محامي القاتل: «هذه حالة كلاسيكية من الدفاع عن النفس». وهنا يبرز تبني وسائل الإعلام بشكل كامل لرواية الشرطي القاتل، وترويجها لمقولات أن العرب يتبنّون ثقافة الانتقام، باقتباسها لأقوال والد الشرطي المتهم بالقتل!
ومن الجدير بالذكر أن هذا الملف ما يزال معلّقًا في المحكمة.

## قتل المواطن محمود غنايم من باقة الغربية برصاص الشرطي شاحر مزراحي في برديس حانا

في تاريخ 3.7.2006 نحو الساعة العاشرة مساء، تواجدت دورية من أفراد الشرطة في برديس حانا، مكوّنة من الشرطي شاحر مزراحي، وسمدار أوشري، وآفي بيومي، ودافيد آرنر في شارع هدكليم، ضمن فعاليّة بادرت لها الشرطة لمنع سرقات السيارات. الشرطي الاخير، دافيد آرنر، تواجد في مبنى قريب للمراقبة.
قرابة الساعة الحادية عشرة من ذلك المساء، أبلغ الشرطي دافيد آرنر، الموجود في موقع للرقابة، بقية أفراد الشرطة، بوجود شخص، هو المرحوم محمود غنايم، (24 عامًا)، يحمل أداة قد تستخدم لاقتحام السيارات. ومع تلقّي هذه المعلومات، وصل الطاقم بسيارة الشرطة إلى الموقع، وأغلق الطريق أمام سيارة المازدا. عندما نزل الشرطي المتهم بالقتل، شاحر مزراحي، والشرطية سمدار أوشري من السيارة، وعرّفوا أنفسهم أمام المرحوم بأنهم أفراد شرطة، حاول المرحوم الهرب، حسبما جاء في شهادة أفراد الشرطة، وتوجّه إلى سيارة من نوع ميتسوبيشي كولت، كان فيها صديق المرحوم، حسني عويسات.
الشرطي المتهم بالقتل، شاحر مزراحي، لاحق المرحوم محمود غنايم، ووصل إلى السيارة، تناول الشرطي مسدّسه، وكسر بواسطته زجاج السيارة إلى جانب المرحوم، الذي جلس أمام مقود السيارة، وأطلق النار على رأس المرحوم، الذي قُتل على الفور.

تصوير مركز مساواة

وادّعت الشـرطة في حينه بأنّ السـيارة التي حاول المرحوم الهرب بواسـطتها، من نوع ميتسوبيشـي كولت، هي سـيارة مسـروقة، الأمر الذي تمّ تفنيده بواسـطة مسـتندات ووثائق تثبت بأنّ السيارة بملكيته!

**رسالة مركز مساواة إلى مدير وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، هرتسل شبيرو، بهذا الخصوص**

وفي أعقاب قتل المرحوم محمود غنايم، برصاص الشرطي شاحر مزراحي، أرسل مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب قي إسرائيل، والذي يتابع ملفات قتل المواطنين العرب والاعتداء عليهم، منذ إقامته، بطبيعة كونه مركزًا حقوقيًّا، رسالة إلى مدير وحدة التحقيق مع أفراد الشـرطة التابعة لوزارة القضاء، هرتسـل شبيرو، أشار فيها إلى حقيقة إطلاق النـار على رأس المرحـوم محمود غنايم، وإلى حقيقة أنّ إطلاق النار على المرحوم، جاء والمرحوم جالس في سـيارته، دون اتباع أدنى وسـائل الحذر من قبل الشـرطي القاتل، وهو الأمر المطلوب من أي شرطي قبل إطلاق النار، وإلى حقيقة عدم تشكيل المرحوم لأي خطر على الشرطي الذي أطلق عليه النار، أو على أي من أفراد الدورية الآخرين.

وطالـب مركز مسـاواة في رسـالته آنفـة الذكر بالتحقيق فـي الحادث، وطالـب بإيقاف الشرطي الذي أطلق النار عن العمل حتى انتهاء التحقيق.

كمـا طالب المركز بالإعلان عـن كافة الإجراءات التي تقوم بها وحـدة التحقيق مع أفراد الشرطة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلا. وفي هذه الحالة تحركت وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة مباشرة بعد القتل.

**تعامل وسائل الإعلام مع الموضوع**

حاولت وسـائل الإعلام العبرية، بداية، في أعقاب مقتل المرحوم محمود غنايم، تحويل

الضحية إلى مجرم، معتمدة على تصريحات الشرطة، بأنّ المرحوم وصل إلى برديس حانا بهدف سرقة سيارات من المكان. وكانت الشرطة قد ادعت بأنّ السيارة التي قام شاحر مزراحي بإطلاق النار على المرحوم وهو بداخلها، هي سيارة مسروقة.
وادعى أفراد الشرطة بداية بأنّ المرحوم حاول دهس الشرطي مزراحي، الذي أطلق النار على القسم العلوي من جسم المرحوم دفاعًا عن نفسه.. وقد تمّ تفنيد هذا الأمر لاحقًا، عندما تبيّن أنّ الشرطي قتل المرحوم، وهو في السيارة، دون أن تتحرك السيارة من مكانها، وأن الشرطي مزراحي أطلق النار على رأس المرحوم.
ونشر موقع «واينت» على الانترنت، في تاريخ 3.7.2006، أي يوم قتل المرحوم، عنونه كالتالي: «برديس حانا: قتل سارق سيارات حاول دهس شرطي»[21].
ويأتي تعامل وسائل الإعلام مع هذا الموضوع، ضمن التعامل الذي يتعرض له المواطنون العرب في الدولة، حيث أنّ العربي متهم حتى تثبت براءته، رغم أنّ الوضع الطبيعي يقول بأنّ المتهم بريء حتى تثبت إدانته. ولا تختلف وسائل الإعلام بهذا عن بقية المواطنين في الدولة، إلا أن الملامة تقع عليها بشكل كبير، لأنّها هي التي توجّه الرأي العام.
وتبيّن لاحقًا، بشكل لا يقبل التأويل، عن طريق إبراز وثائق تثبت الأمر، بأنّ التهمة التي وجّهها أفراد الشرطة للمرحوم محمود غنايم، بأنّه أتى بهدف سرقة السيارة من نوع ميتسوبيشي كولت، بأنّ هذه السيارة المذكورة هي سيارة المرحوم، وأنّ الادعاء بأنّ الشرطي شاحر مزراحي أطلق النار على المرحوم، بهدف منع سرقة هذه السيارة، هو ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة.
إلا أنّ وسائل الإعلام التي تعاملت مع الموضوع على أساس أن المرحوم كان يهدف لسرقة السيارة التي إطلقت عليه النار وهو فيها، لم تصلح «خطأها» بنفس الشكل الذي أخطأت فيه، فالصحف التي نشرت في العناوين الرئيسية بأنّ الشرطي قتل سارق سيارات بعد أن حاول هذا دهسه، لم تنشر في العناوين بأن المرحوم ليس سارق سيارات، وبأنّه لم يحاول دهس الشرطي القاتل.

### لائحة الاتهام: القتل غير المتعمّد

وقامت النيابة العامّة بتقديم لائحة اتهام ضد الشرطي الذي أطلق النار على محمود غنايم وأرداه قتيلا، شاحر مزراحي.
وقدّمت النيابة العامّة لائحة الاتهام يوم 17.7.2007، واتهمت مزراحي فيها بالقتل غير المتعمّد لمحمود غنايم.
وعقدت المحكمة عدّة جلسات في هذه القضية، وخلالها غيّر الشرطي مزراحي شهادته، حيث كانت شهادته الأولى بأنّه أطلق الرصاص خلال عراكه مع المرحوم، بعد أن كسر زجاج نافذة باب مقعد المرحوم في السيارة. أما شهادته الثانية التي أدلى بها حديثًا، والتي تناقض شهادته الأولى المذكورة، فهي بأنّ المرحوم بدأ بالسفر بالسيارة وأنّ

21 عنوان الخبر الذي نشره موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)، في تاريخ 3.7.2006، حول مقتل المرحوم محمود غنايم برصاص أحد أفراد الشرطة

(صورة من مظاهرة
مركز مساواة وعائلتي
ملحم وغنايم في تاريخ
21.3.2007)

المسـدّس الذي حمله مزراحي علق بين جسـمه (مزراحي) وبين زجاج السيارة، وعندها انطلقت الرصاصة دون قصد.
ورافق مركز مساواة جلسات المحكمة منذ بدايتها، وتابع ملفّات التحقيق والمحكمة ورافق العائلة إلى جانب محاميها عامي هولاندر، طوال جلسـات المحكمة، بواسـطة المحامين في المركز، راجية أبو عقل، وتامر مصالحة.
ومن الجدير بالذكر أنّ هذا الملف ما يزال معلّقًا في المحكمة.

## المحكمة تدين الجندي قاتل العامل الفلسطيني اياد أبو رعية وتسجنه مع وقف التنفيذ

أدانـت المحكمة المركزية في تل أبيب، جنـدي حرس الحدود تومر أبراهام بقتل العامل الفلسـطيني اياد أبو رعية في يافا، وحكم عليه بالسـجن لستة أشـهر مع وقف التنفيذ.
وصدر قرار الإدانة عن المحكمة بتاريخ 16.1.2008.
وكان الجندي القاتل، قد أطلق النار على العامل القتيل اياد ابو رعية، بتاريخ 4.10.2006، خلال فحص عمال فلسطينيين «غير قانونيين» في موقع بناء في يافا.
وقال أحد شهود العيان، وهو مراد أبو رعية شقيق المرحوم اياد، بأنّ الجنود أخذوا شقيقه وأحد العاملين الآخرين، وأدخلوهما إلى حمامات الموقع وبدأوا بضربهما ضربًا مبرحًا، ثم أخرجوهمـا خارجًا وقام أحد الجنود بإطلاق النار على اياد. وحمل القاضي عودد مودريك الشـرطي مسـؤولية القتل الغير متعمد على الرغم من اطلاقـه الرصاص على مواطن أعزل محبوس في غرفة. وانتقد مركز مسـاواة العقاب بالسـجن مـع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر، الذي لا يردع ولا يعاقب على قتل مواطن بدم بارد.

## مقتل المواطن سلمان العتايقة تحت عجلات سيارة الشرطة

قتـل المواطن سـلمان العتايقـة يوم الخميـس 21.2.2008 (30 عاما)، وهـو أب لأربعة أطفال، من قرية وادي النعم، ويعمل منذ سنوات مسؤولا عن تشغيل مصنع "لكسمبورغ" في المنطقة الصناعية رمات حوفاف.

وقال شـهود عيان ان قوة من الشرطة الإسـرائيلية كانت في المنطقة، الساعة التاسعة ليـلا، وحاولت ايقـاف العتايقة الذي كان راكبًـا على دراجته النارية. وقـد هرب العتايقة منهم كونه لا يملك تأمينا لدراجته النارية التي كان يستقلها، حيث تمت مطاردته داخل قريته، وأدت هذه المطاردة البوليسـية إلى اصطدام سـيارة الشـرطة بدراجة العتايقة، وواصلت سـيارة الشرطة سيرها بعد أن سـقط عن دراجته ودهسته، وعادت إلى الخلف ودهسته مرة أخرى، حسب ما قال شهود العيان.

واثر حادث القتل شكل الأهل لجنة دعت إلى التظاهر يوم الاثنين الموافق 2008/02/25، فـي بئر السـبع، حيـث شـارك آلاف المواطنين العـرب والقيـادات السياسـية، في هذه المظاهرة.

وطلبت العائلة تعيين قاض محقق لفحص حيثيات مقتل ابنها دهسًا بسيارة الشرطة.

موقع «العرب» 25/2/2008

ملصق أصدرة مركز مساواة في حملته الاعلامية ضد قرار المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز بإغلاق ملفات القتل في مظاهرات الاقصى 2000

# لائحة بأسماء مواطنين عربًا قتلوا بيد قوات الأمن أو مواطنين يهود، منذ أكتوبر 2000

| اسم الشهيد | البلد | مكان القتل | التاريخ | وضع الملف |
|---|---|---|---|---|
| **أحمد جبارين** | معاوية | أم الفحم | 1.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **محمد جبارين** | أم الفحم | أم الفحم | 1.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **مصلح أبو جراد** | أم الفحم | أم الفحم | 1.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **أسيل عاصلة** | عرابة | عرابة | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **علاء نصار** | عرابة | عرابة | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **وليد أبو صالح** | سخنين | سخنين | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **عماد غنايم** | سخنين | سخنين | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **رامي غرة** | جت (المثلث) | جت (المثلث) | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **إياد لوابنة** | الناصرة | الناصرة | 2.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **محمد خمايسة** | كفركنا | كفركنا | 3.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **رامز بشناق** | كفر مندا | كفر مندا | 3.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **وسام يزبك** | الناصرة | الناصرة | 8.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **عمر عكاوي** | الناصرة | الناصرة | 8.10.2000 | **أغلق بقرار المستشار القضائي** |
| **أحمد طرابين** | شقيب السلام | متسبيه رامون | 19.10.2000 | **أغلق** |
| **محمود أحمد طرابين** | ترابين الصانع | بئر السبع | 15.1.2001 | **أغلق (بعد قتل المتهم بالقتل)** |
| **هيثم أبو سمهدانة** | وادي الخليل | حدود قطاع غزة | 26.10.01 | **أغلق** |
| **منهل ضراغمة** | باقة الغربية | باقة الغربية | 21.1.2002 | **اغلق ولكن الدولة اعتذرت وعوضت العائلة** |
| **بلال بدران** | أم الفحم | أم الفحم | 17.4.2002 | **لم يفتح ملف** |
| **سميّة زيدان** | ميسر | طولكرم | 17.5.2002 | **لم يفتح ملف** |

| اسم الشهيد | البلد | مكان القتل | التاريخ | وضع الملف |
|---|---|---|---|---|
| **د. محمود زحايقة** | القدس الشرقية | شمال الخليل | 18.5.2002 | **لم يفتح ملف** |
| **باسم ابو سبيت** | حورة | قرب بئر السبع | 23.5.2002 | **اغلق** |
| **عماد حمدون** | حيفا | وادي عارة | 15.8.2002 | **اغلق وتم رفع قضية مدنية** |
| **صبري حمدان** | كفركنا | مفرق بيت ريمون | 4.12.2002 | **أغلق** |
| **صدقي ادريس** | الطيبة | الطيبة | 25.12.2002 | **أغلق** |
| **باسم صمودي** | جنين | أم الفحم | 6.2.2003 | **أغلق وتم رفع قضية مدنية** |
| **مرسي جبالي** | الطيبة | الطيبة | 22.7.2003 | **لم يفتح ملف** |
| **ناصر أبو القيعان** | عتير (النقب) | مفرق شوكت | 24.7.2003 | **أغلق في المحكمة** |
| **محمود السعدي** | اللد | اللد | 8.12.2003 | **أغلق من قبل وزارة القضاء** |
| **تامر صرصور** | كفر قاسم | كفر قاسم | 15.11.04 | **لم يفتح ملف** |
| **دينا تركي** | شفاعمرو | شفاعمرو | 4.8.2005 | **لم يفتح ملف (قتل القاتل)** |
| **هزار تركي** | شفاعمرو | شفاعمرو | 4.8.2005 | **لم يفتح ملف** |
| **ميشيل بحوث** | شفاعمرو | شفاعمرو | 4.8.2005 | **لم يفتح ملف** |
| **نادر حايك** | شفاعمرو | شفاعمرو | 4.8.2005 | **لم يفتح ملف** |
| **سمير داري** | العيسوية- القدس | العيسوية | 9.11.2005 | **أغلق الملف في المحكمة، وتم الاستئناف للعليا** |
| **نديم ملحم** | عارة | عارة | 19.1.2006 | **الملف في المحكمة** |
| **محمود غنايم** | باقة الغربية | برديس حنة | 4.7.2006 | **الملف في المحكمة** |
| **إياد أبو رعية** | ترقومية (الخليل) | يافا | 4.10.2006 | **أدين القاتل وحكم لستة أشهر سجن مع وقف التنفيذ** |
| **خالد الاطرش** | النقب | مزرعة شاي درومي في النقب | 13.1.2007 | **القاتل مواطن يهودي يحاكم** |
| **تيسير كراكي** | بيت حنينا | تل ابيب | 14.5.2007 | **الملف في المحكمة** |
| **عماد خوري** | حيفا | كريات يام | 5.11.2007 | **أغلق (تقرر أن القاتل مختل عقليا)!!** |
| **سلمان العتايقة** | وادي النعم | وادي النعم (دهسته سيارة شرطة) | 21.2.08 | **لم يفتح ملف حتى الساعة** |

## هجمة بوليسية على البقيعة، تخلف عشرات المصابين

شهدت قرية البقيعة فجر الثلاثاء 30.10.2007 اعتداء بوليسيا، اذ اقتحمت قوات معززة من الشرطة والوحدات الخاصة «اليسام» القرية بشكل استفزازي بحجة البحث عما أسمتهم بـ«المطلوبين»، وقامت بهذه «المهمة» بشكل فظ إذ قامت باستدعاء «المطلوبين» عبر مكبرات الصوت ما أدى الى إيقاظ المواطنين من نومهم بفزع وقلق.

وأدى تصرف الشرطة هذا إلى استفزاز عدد من الشبان في قرية البقيعة الذين هاجمتهم الشرطة مستخدمة الأسلحة الحية وأطلقت الرصاص بشكل عشوائي وإجرامي أدى إلى إصابة عدد كبير من أبناء البقيعة ونقلهم إلى مستشفى نهاريا، علما أن حالة أحد الجرحى كانت حرجة.

وتمكن شبان من القرية من احتجاز شرطية شاركت باقتحام القرية ولم يطلق سراحها إلا بعد إطلاق سراح كافة الشبان الذين اعتقلوا حيث تم التوصل إلى هذه التسوية عقب تدخل جهات دينية وسياسية عدة.

وحول خلفية هذا الاعتداء البوليسي، أفاد المواطن محمد عامر، وهو أحد شهود العيان بأن المشكلة قد بدأت عندما قام أحد مواطني بلدة "بقيعين هحداشا" المتاخمة للبقيعة والمقامة على أرضها المصادرة، بنصب هوائية غير قانونية في قن للدجاج.

وهو ما أثار خوف وقلق سكان البلدة التي شهدت مؤخرا ارتفاعا جديا بالإصابات بمرض السرطان، وأكد عامر بأن المواطن الذي نصب هذه الهوائية رفض أي شكل من أشكال التسوية ولم تنجح معه كل المحاولات بإقناعه بإزالة الهوائية، بل أنه حاول بتبجح كبير تحويل القضية وكأنها قومية.

هذا التعنت دفع عددا من الشبان القلقين على سلامتهم وسلامة أبناء عائلاتهم إلى إزالة هذه الهوائية بالقوة، قبل عدة أيام، وحينها تصدت الشرطة للشباب بعنف مبالغ به، ما منع تهدئة الخواطر، إلى أن قامت الشرطة بشكل مفاجئ ودون سابق إنذار بحملة اعتقالات هي الثانية بحق المواطنين، ما أدى إلى ما سبق ذكره.

وعينت الشرطة لجنة تحقيق انتقدت قائد منطقة الجليل للشرطة نير مرياش وقامت الشرطة بنقله من منصبه. كما انتقدت اللجنة قائد لواء الشمال في الشرطة شمعون كورين على تعامله مع الاحداث. هذا ولم تقم وحدة التحقيق مع رجال الشرطة بالتحقيق بتصرف رجال الشرطة واطلاق الرصاص في القرية على الرغم من تناقض هذه التصرفات مع توصيات لجنة أور وتعليمات استخدام الرصاص في الشرطة[22].

22 موقع الانترنت التابع لصحيفة "هآرتس"- 25.2.2008

## اعتداء أفراد من حرس الحدود على عمير مريد في القدس

قام أفراد من شـرطة حرس الحدود، في القدس، في 17.5.2007 بالاعتداء على الطالب الجامعـي فـي كلية الحقوق في الجامعـة العبرية في القدس عُمَيـر مريد، من كفركنا، والبالغ من العمر 20 عامًا، بالضرب.

وكان هـؤلاء الجنود ضربوا عُمَيـر بعد أن «تجرّأ» وطالب باسـتعادة بطاقة هويّته، التي أخذها منه الجنود بغية فحصها! وعندما طلب مريد هويّته، بعد انتهاء الجنود من عملية الفحص، قام الجنود بإسقاطه أرضًا، وشتموه ورفسوه بأرجلهم، ثم قيّدوه واستمرّوا في ضربـه وهـو مقيّد. وقام أحد الجنود، بالإضافة إلى ما تقـدّم، بخنق عُمَير بيديه، إلى أن فقد الأخير الوعي، ومنع الجنود تقديم العلاج الطبي له.

وقـرّرت وحدة التحقيق مع أفراد الشـرطة التابعة لوزارة القضـاء (ماحش)، عدم تقديم أفراد الوحدة المشتبهين بالاعتداء على الشاب إلى المحاكمة، إلا أن مركز مساواة والمركز للتربية القضائية في الجامعة العبرية والمحامي د. عمر محيي خمايسة، قدّموا استئنافًا إلـى النيابـة العامة، طالبوا فيه بإلغاء قرار ماحش، كونه اتخذ حسـب المسـتأنفين بعد تحقيق مُهمَل، لم يتوصّل إلى الحقيقة رغم وضوحها.

وعلـى ضوء هذا الاسـتئناف، أعـادت النيابة العامـة فتح التحقيق في هـذه القضية من جديد.

## الشرطة تعتدي بوحشية على طالبين جامعيين عربيين

في تاريخ 2006/5/22 سـافر الطالبان الجامعيان، جليل أسـدي (25 عامًا) وقاسم أسدي (26 عامًـا) مـن قرية دير الأسـد، إلى جامعة حيفـا. وفي مفترق "نيشـر" أوقفهما أفراد شرطة بزي مدني، فانقضوا عليهما وضربوهما بشكل وحشي.

وقال قاسـم أسـدي، وهو طالب جامعي في قسم التاريخ، إنه وزميله سافرا من قريتهم إلـى جامعـة حيفا، وقـرب مفترق قرية إبطـن تجاوزتهما سـيارة من نوع جيب نيسـان يسـتقلها خمسة أشخاص. «نظر إليّ أحدهم وأشـار بيده بأنه يريد أن يذبحني. فرددت عليه بإشـارة مماثلة. فأخذ يشتمني، وأخرج فانوس شرطة وألصقه على السيارة وأشار لنا بالتوقف جانبًا. نزل خمسـة أشـخاص من الجيـب وانهالوا عليّ بالضـرب على الجزء الأعلى من جسمي. كنت ما زلت مربوطًا بحزام الأمان في مقعد السيارة. سحبوني بالقوة كي يخرجوني من السيارة. وأخذوا يشتموننا. قالوا إننا أرهابيين وعرب قذرين. قالوا إننا جئنـا إلى حيفا لننفذ عملية تفجيرية ونقتل يهـود. «إذبحوا اليهود» قالوا. أخرجوني من السـيارة، وأجروا عليّ تفتيشًـا. قلت لهـم إنني طالب جامعـي. أردت أن أبرز لهم بطاقة الطالب وفتحت الحقيبة، فسحبوا الحقيبة مني بالقوة وألقوا ما فيها».

وروى صديقـه جليل أسـدي، الذي يدرس للقب الثاني اللغـة العبرية في جامعة حيفا أن «أربعـة منهم هاجموا قاسـم والخامس انقض عليّ بالضرب ومزق ملابسـي. ضربني عـدة مرات علـى البطن. وبينمـا كان أفراد الشـرطة منشـغلين بضرب قاسـم اتصلت بالشـرطة وسـيارة الإسـعاف. فوصلوا خلال عدة دقائق. أمر أفراد الشرطة سائق سيارة الإسـعاف بمغادرة المكان ولم يسمحوا لنا بالصعود إليها. كما قيدونا بالأصفاد واقتادونا إلى محطة الشـرطة». وفي محطة الشرطة تم التحقيق مع الإثنين، وأخذ أفراد الشرطة منهمـا البصمات وقاموا بتصويرهمـا. إحدى المحققات صادرت رخصة السـياقة التابعة لجـلال والتقطـت له مجموعة صور. «طلبـت منهم أن يصوروا أيضًـا الملابس الممزقة وعلامـات الضرب على البطن. فرفضـوا وقالوا لي إنهم يعرفون وظيفتهم. وهمس أحد أفراد الشرطة في أذني: تريد أن تصبح معلمًا! لكنني سأدمرك وأدمّر مستقبلك»[23].

## إدانة الشرطي حاييم كاسترو المعتدي على المواطن صالح عامر من كفر قاسم

في تاريخ 11.9.2003، قامت مجموعة من وحدة حرس الحدود، باقتحام كراج تملكه عائلة عامر من كفر قاسم، بحجة البحث عن عمال «غير قانونيين» من الفلسطينيين مواطني الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذين يدخلون إلى إسرائيل للعمل دون ترخيص.
وخلال البحث المزعوم، قام أحد أفراد الشـرطة بالاعتداء على الفتى شـادي عامر، وهو

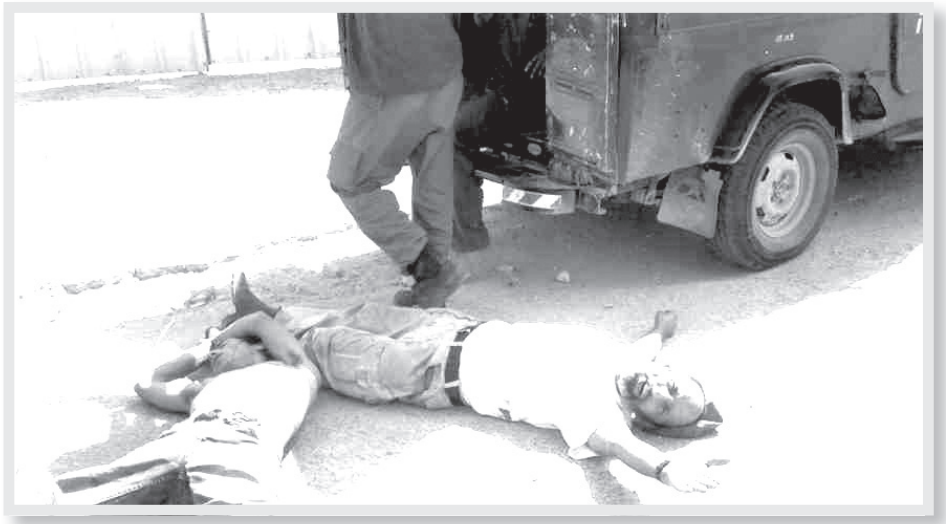

(صالح عامر وابنه بعد اصابتهما) - مركز مساواة

23 عن تقرير "على الهامش" الذي أصدرته المؤسسة العربية لحقوق الإنسان- الفصل السابع: العنف تجاه المواطنين العرب

ابـن صاحـب الكراج صالح عامر، وسـرق أموالاً مـن محفظته، وحين حـاول صالح عامر التدخـل وحماية ابنه من الاعتداء قام الشـرطي حاييم كاسـترو بإطلاق الرصاص عليه وإصابتـه في حوضـه، واعتدوا بالضرب على عـدد من أبناء عائلة عامـر ومنعوهم عن إسـعاف المصابين وقاموا بملاحقة العائلة في مستشـفي بيلينسـون. وحضر إلى مكان الاعتداء عشرات من أهالي القرية وبتدخل من رئيس المجلس المحلي سامي عيسى تم إخلاء المصابين الى عيادات القرية والى المستشفى.

وقدّم مركز مساواة بواسطة المحاميين فؤاد عازر ونضال عثمان شكوى لقسم التحقيق مع رجال الشـرطة بعد الاعتداء على عائلة عامر. وقام المركز بالاسـتئناف على قرارات النيابة العامة بإغلاق قسم من ملفات التحقيق ضد رجال الشرطة المعتدين مما أدى إلى تغيير القرار وإعادة فتح الملفات وتقديم لوائح اتهام.

وأدانت المحكمة المركزية في تل ابيب الشـرطي المعتدي، وحكمت عليه بالعمل لصالح الجمهور لستة أشهر، فقط! وصدر قرار المحكمة المذكور في تاريخ 30.12.2007.

## شرطية تعتدي على مواطنة عربية حامل من حيفا

قامت شـرطية من حيفا، يـوم الاثنين 4.2.2008، بالاعتداء علـى المواطنة لويزا حداد، مـن معليا، والمتزوجة والقاطنة في حيفا، عندما توقفت في سـاعات الصباح قرب البنك العربي في المدينة، لتسحب النقود من الصراف الآلي، فتوجّهت اليها شرطية طالبة منها مغادرة المكان، فردّت حدّاد بأنّها سوف تغادر فوز انتهائها من سحب النقود.

وعندها طلبت الشرطية منها إبراز بطاقة هويّتها، فطالبتها حدّاد بالمقابل بإبراز بطاقة تؤكـد كونها شـرطية، وعندها قامت الشـرطة بتكبيـل حداد بالأصفاد، وطلبت سـيارة شـرطة أخرى، نقلتها إلى مركز شـرطة حيفا، وقامت الشـرطية بشدّ الأصفاد، ورفضوا تقديم مياه الشـرب لها، على الرغم من كونها حاملاً بالشهر السابع، وضربتها الشرطية على بطنها، وقالت لها: «أنتم العرب قذرون».. واستمر وضع لويزا حداد على هذا الحال، حتى أغمي عليها، حسب أقوالها.

وبعد الإفراج عنها توجّهت إلى مستشفى رمبام لإجراء فحوص، والاطمئنان على صحتها وصحة الجنين، فتبين أنها مصابة بنزيف داخلي، وضعف عام، وبعض الخدوش.

وأرسل المحامي تامر مصالحة من مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، رسـالة إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة، التابعة لوزارة القضاء، طالب فيها بالكشف عـن هويّة الشـرطية المعتدية، وبالتحقيق في القضية، وبإنزال أقسـى العقوبات بحق أفراد الشرطة المعتدين.

وأشـار مصالحة في رسـالته إلى تكرار حوادث الاعتداء علـى المواطنين العرب من قبل أفراد شـرطة وأفـراد أجهزة الأمن، الامر الذي يدل على الاسـتخفاف بالمواطنين العرب، وعلى عدم جديّة الاهتمام بقضاياهم.

# مقتل أو إصابة مواطنين عربًا بيد مواطنين يهود

عانى المواطنون العرب الأمرّين، جرّاء الممارسات العنصرية من قبل السلطة وأجهزة الأمن التابعة لها، وجراء ممارسات مواطنين يهود مارسوا العنف الكلامي والجسدي، العنصري، ضد مواطنين عربًا، حيث قُتل عدد من المواطنين العرب، وأصيب آخرون بجراح، ومورست العنصرية تجاه آخرين في أماكن العمل، وفي أماكن الترفيه.
ولعلّ أبرز الاعتداءات ضد المواطنين العرب، من قبل مواطنين يهود، على خلفية عنصرية، هو العملية الإرهابية التي ارتكبها مجرم إرهابي هو عيدن نتان زادة في مدينة شفاعمرو، والتي راح ضحيّتها أربعة مواطنين، وجرح آخرون.
وسوف نفصّل هنا هذه العملية الإرهابية، وتداعياتها على المواطنين العرب، وعلى مجمل الحياة في الدولة.

## عملية شفاعمرو الإرهابية التي ارتكبها نتان زادة والتي راح ضحيتها أربعة مواطنين

في 4.8.2005، قرابة الساعة السادسة مساءً، عندما كان أهالي مدينة شفاعمرو عائدين إلى بيوتهم من أماكن عملهم، في حافلة تابعة لشركة «ايجد»، ورقمها 165، من حيفا إلى شفاعمرو، بدأ إرهابي يهودي بإطلاق النار عشوائيًّا على ركّاب الحافلة، عندما وصلت هذه الأخيرة إلى شفاعمرو، وتأكّد الإرهابي من أنّه ليس هناك يهود بين ركّابها.
وبدأ الإرهابي عيدن نتان زادة، وهو جندي هارب، من مستوطنة «تبواح» المتطرفة، وأصله من ريشون لتسيون، وعمره 19 عامًا، بإطلاق النار على الركاب فور دخول الحافلة إلى أحد أحياء شفاعمرو، فقتل أربعة مواطنين، هم الشقيقتان دينا وهزار تركي، وسائق الحافلة ميشيل بحوث، ونادر حايك.
وخلال قيامه بإطلاق النار على المواطنين الآمنين في الحافلة، قام أحد الركاب بالقفز باتجاه الإرهابي زادة، ومحاولة السيطرة عليه، وخلال محاولة منع الإرهابي من مواصلة إطلاق النار على الركاب، وعلى المنازل، حيث وصل إطلاق النار إلى بعض البيوت المحاذية للمنطقة التي ارتكبت فيها العملية الإرهابية، تطوّر عراك بين الركاب والمواطنين الذين هبّوا للمساعدة في السيطرة على الإرهابي، الأمر الذي أدّى إلى إصابة الاخير بجراح قاتلة، توفيّ متأثرًا بها لاحقًا.
ويأتي ارتكاب الإرهابي عيدن نتان زادة للعملية الإرهابية في شفاعمرو، في سياق

أجـواء التحريـض التي تصاعدت فـي تلك الفترة ضـد المواطنين العرب في إسـرائيل، وضد شـرعيّة وجودهم في البلاد، وفي سياق انتشار مخطّطات الترانسفير التي صاغها سياسيون وقياديّون في المجتمع اليهودي.
وتم تشييع جثامين ضحايا العملية الإرهابية، يومًا واحدًا بعد العملية الإرهابية، أي يوم الجمعة 5.8.2005، بمشاركة عشرات الآلاف. وتحوّلت الجنازات إلى مظاهرات غضب ضد العنصرية المنتهجة ضد المواطنين العرب في الدولة، إن كان ذلك على الصعيد الرسمي أو على الصعيد الشعبي.

**اعتقال سبعة شبان من شفاعمرو بتهمة قتل الإرهابي نتان عيدن زادة!**

بعد مرور أشهر (بهدف عدم إشعال الاحتجاجات على هذه الخطوة) على العملية الإرهابية التـي ارتكبها عيدن نتان زادة، الجندي الهارب، ضد أهالي شـفاعمرو، اعتقلت الشـرطة سبعة شبان عرب من مواطني شفاعمرو، بتهمة قتل الإرهابي زادة بعد ارتكابه للعملية الإرهابية البشعة في المدينة.
وشـارك في عملية اعتقال الشـبان، التي جرت في تاريـخ 13.6.2006، أي بعد أكثر من عشرة أشهر على العملية الإرهابية، العشرات من أفراد الشرطة من لواء الشمال.

**وسائل الإعلام تتعامل بتحريض مع ألم المواطنين العرب**

وفـي هذه المرة أيضًا، في أعقاب العملية الإرهابية ضد أهالي شـفاعمرو، برز التعامل غير المهني، بأبسط تعبير، الذي انتهجته وسائل الإعلام العبرية في هذا الموضوع.
ففي بداية الأمر، تعاملت وسائل الإعلام مع الموضوع (وتحديدًا الشبكة الثانية في إذاعة صـوت إسـرائيل- بالعبرية)، على أنّه «حـادث طائفي»، حيث جاءت الأخبـار الأولى التي بثّتهـا وسـائل الإعلام وقالت بـأنّ «جنديًّا درزيًّا بـدأ بإطلاق النار تجـاه ركّاب حافلة في شفاعمرو، في الحي الدرزي، على خلفية طائفيّة»!!
وبعد ذلك غيّرت وسائل الإعلام في صيغة الخبر قليلا، لتصبح أن «مشادّة كلامية تطوّرت إلى إطلاق نار من جندي درزي في شفاعمرو، باتجاه ركّاب حافلة مرّت في الحي الدرزي في المدينة»!!
وبالإضافة إلى ما تقدّم، فقد حاولت وسـائل الإعلام، عندما عُرفت حقيقة الأمر، عرض إطلاق النار على أنّه جاء بسبب استفزاز الجندي ومحاولة خطف سلاحه!
أضف إلى ذلك، فإنّ غالبية وسـائل الإعلام، وعلى رأسـها القنـاة الثانية في التلفزيون، وهي القناة الأكثر مشـاهدة، تعاملت مع هذه العمليّـة الإرهابية على أنّها حدث عابر، لا يوجب الانتقال إلى شـكل خاص من البث، على غرار ما يحصل عادة عندما تجري عمليّة تفجيرية في إحدى المدن اليهودية...
وكتب الصحافي غيفع قرا عوز، المحرر السـابق لقسم الثقافة في موقع الانترنت ynet، التابـع لصحيفـة يديعوت أحرونـوت، مقالاً حول التغطيـة الإعلامية للعمليـة الإرهابية في شـفاعمرو، في القناة الثانية للتلفزيون الإسـرائيلي، معتبرًا أنّ هذه التغطية يمكن

اختزالها بكلمات ثلاث هي أنّها "مخجلة" و"مهينة" و"عنصرية".
وجاء في مقال عوز: "هناك خط مباشـر يصل بين الفشـل ألاستخباراتي المخزي، الذي أدّى إلـى العملية الإرهابية الإجرامية في شـفاعمرو، وبين تغطية هذه العملية صحافيًّا في قناتنا التجارية. منذ سـنوات عدّة تشـكل النشـرة الإخبارية في القناة الثانية القناة الرئيسـية التي يسـتهلك الجمهور الإسـرائيلي أخباره عن طريقها. والآن اتضح بشـكل نهائـي أن القنـاة التي تزود الجمهـور بالأخبار هي قناة متعفّنة، صدئـة، ومليئة بالمياه العادمة. يمكننا القول أنّ كافة وسائل الإعلام فشلت في التغطية، لكن التقارير في هذه القناة (القناة الثانية) برزت بسوئها".
وأضاف عوز: "بدأ الأمر بالقرار الفضائحي بعدم قطع بث المسلسـل الدرامي "الحب وراء الزاوية". القناة العاشـرة نقلت الخبر خلال برنامجها "لندن وكيرشـنباوم"، وفهمت القناة الأولـى أنّ عليها أن تبثّ الخبر، وفقط في القنـاة الثانية قرّروا أنّ خبرًا عن يهودي يقتل عربًا ليس بهذه الأهميّة. الهرب الدرامي، الذي يقضي منذ سنوات على كل ما هو جيد في محطّاتنا التلفزيونية، قرض على ما يبدو بقايا المنطق لدى متّخذي القرار في القناة".
وتابـع عـوز في مقالـه: "وإن كان باسـتطاعتنا أن نبرز الحجة بأن ما جـرى نبع عن قرار خاطـئ، إلا أن البـث من موقع الحدث، الـذي أتى لاحقًا، في القناة الثانيـة، أثبت أنّ الأمر يتعـدى كونه قرارًا خاطئًا. فقد تلـكّأ مقدّمو الأخبار، والصحافيّـون الميدانيّون، وتأتأوا، خـلال بثّهم للخبر، عندما اضطروا لاختراع مصطلحات جديدة، حيث أطلق الصحافي في شـفاعمرو مصطلح "العملية التي يصفها مواطنو شـفاعمرو بالعمليـة الإرهابية" على العمليـة الإرهابية التي ارتكبت بحق المواطنين في المدينـة، متردّدًا في اتخاذ موقف.. ولسان حالهم يقول "هم يقولون.. هم يصفون. أما نحن، فحياديّون وحذرون، ولا نعرف بعد ما الذي جرى"!
وقـال عوز: "وأعاد مقدّمو النشـرة الخاصة، اسـتخدام الصفات التي تقشـعّر لها الأبدان حـول "أعمال الشـغب" و"الرعـاع الذين يحاصرون الحافلـة" و"اللينش الـذي نفّذوه ضد مطلـق النار". أما الصور التي تمّ بثّها ببث حيّ لم تظهر أيّ أعمال شـغب- عدا تلك التي جـرت بعد العملية مباشـرة. غالبية المواطنين ظهروا مصدومين ولـم يبدوا ردود فعل. إلا أنّ المشـاهد البسـيط الذي شـاهد نقل الأحداث في القناة الثانية، اعتقد أنّ العملية التي جرت ليس العملية الإرهابية الإجرامية، وإنّما رد الفعل عليها. وهكذا كان السـؤال الذي وجّهه روني دانيئيل، المحلل للشـؤون الأمنية، لقائد الشرطة العام، حول استعداد الشرطة لصلاة الجمعة. هكذا هم العرب: حتى عندما يُقتلون، فإنّهم على الفور يكونون المشتبهين"[24]!!

24 مقال غيفع قرا عوز بعنوان «רצחו ערבים, ביג דיל»، في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)- 4.8.2005

## مقتل المواطن خالد الأطرش برصاص المستوطن شاي درومي في النقب

في الليلة بين يومي الجمعة 12.1.2007 والسبت 13.1.2007، أطلق شاي درومي النار على مواطنين عربيّين من النقب، وقتل أحدهما، وأصاب الآخر بجراح خطرة، بدعوى أنهما اقتحما مزرعته برفقة اثنين آخرين، لسرقة المزرعة.
وزعم درومي بأنّ هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها اقتحام مزرعته، بهدف السرقة، وادعى بأنّ الخوف هو ما جعله يطلق النار![25]
ويجب التأكيد هنا بأنّ القانون لا يمنح من يتعرّض للسرقة حق بقتل السارق، ولا حتى بضربه، الأمر الذي جعل عمل درومي عملاً غير قانوني بامتياز، خاصة وأنّ حياة المستوطن لم تتعرّض للخطر بأي شكل من الأشكال.
وولّدت جريمة قتل المواطن العربي خالد الأطرش، وإصابة صديقه بجراح بالغة، برصاص المستوطن شاي درومي ردود فعل متفاوتة، فبينما أدان المواطنون العرب، والمؤسسات العربية والمواطنون اليهود الديمقراطيون والتقدّميون، هذه الجريمة، بدأت أصوات في اليمين تطالب بتغيير القانون، وتحويله إلى قانون يسمح بقتل مقتحم الملك الخاص، كما هو الحال في الولايات المتحدة. [26]
وأطلق رئيس مجلس عومر في النقب، العنصري بيني بادش، حملة تبرعات لصالح المستوطن القاتل شاي درومي، يشاركه فيها ضابط شرطة لواء الشمال السابق، المحرّض على العرب، اليك رون، الذي كان له الدور الأكثر بروزًا في ما آلت اليه مظاهرات هبة أكتوبر من العام 2000، حين قُتل 13 متظاهرًا من المواطنين العرب في إسرائيل، برصاص أفراد الشرطة وأجهزة الأمن.

**مركز مساواة يطالب بتقديم لائحة اتهام ضد القاتل درومي ووقف حملة التبرعات**

وطالب مركز مساواة المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز بوقف الحملة المالية والإعلامية التي نظمها مجلس عومر المحلي برئاسة العنصري بيني بادش وضابط الشرطة السابق اليك رون لصالح المستوطن شاي درومي قاتل المواطن خالد الاطرش.
واشار مركز مساواة من خلال فحص تم إجراؤه أن المجلس المحلي عومر يخالف القانون وينظم خطا هاتفيا لجمع التبرعات المالية للدفاع القانوني عن القاتل. كما يقوم المجلس بوضع خدماته الإعلامية تحت تصرف القاتل وعائلته، الأمر الذي يتناقض مع قانون السلطات المحلية.
وطالب المركز أيضا المستشار القضائي بالتحقيق بتصرفات رئيس المجلس المحلي عومر وعمال المجلس المحلي الذين يستخدمون أموال الضرائب للدفاع عن قاتل مواطن عربي.[27]

25 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 13/1/2007.
26 اقتراح القانون الذي قدمه يسرائيل كاتس ورقمه 1997 تم تقديمه في تاريخ 22/1/2007.
27 الرسالة التي أرسلها مركز مساواة الى المستشار القضائي.

ومن الجدير بالذكر ان القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي قد بثت خلال الأشهر الأخيرة تقارير صحافية حول ما أسموه اعتداءات العرب في منطقة المروج على الرعاة اليهود في تلك المنطقة، وقامت غالبية وسائل الإعلام بالدفاع عن الراعي المستوطن في مزرعة عائلته التي تمتد إلى مئات الدونمات في النقب التي منحته إياها مديرية أراضي إسرائيل، وفي المقابل يعيش خالد الأطرش هو وحمولته المؤلفة من مئات الأفراد في قرية ترفض مديريّة أراضي إسرائيل ووزارة الداخلية الاعتراف بها.

كما وقف إلى جانب القاتل ضابط الشرطة السابق اليك رون ووزير الزراعة عن حزب العمل شالوم سمحون وعضو الكنيست الليكودي يسرائيل كاتس الذي قدم اقتراح قانون للتسهيل على القتلة أمثال شاي درومي. يشار الى ان محاكمة درومي مستمرة وقد اطلق سراحه. وصدّقت الكنيست يوم الثلاثاء 26.2.2008، بالقراءة الأولى على اقتراح قانون خطر، يمنح المواطنين الحق بـ "الدفاع عن أنفسهم" ممن يقتحمون منازلهم، ويعفيهم من أيّة مسؤولية جنائية عن أي تصرف قد يقومون به تجاه المقتحم، حتى لو كان بإطلاق النار أو القتل، وهو القانون المعروف باسم "قانون درومي".

وفي المقابل قدمت النيابة العامة لائحة اتهام ضد أيوب الهواشلة، زميل الأطرش، الذي أصيب برصاص درومي بجراح بالغة، حيث اتهم الهواشلة بالتآمر على السرقة، وقرّرت المحكمة تمديد اعتقاله حتى نهاية الإجراءات القضائية ضده، على الرغم من ان مخالفته أقل خطرا من مخالفة القتل غير المتعمد! وفي نهاية محاكمته تم سجنه فعليًا.

### وسائل الإعلام تقف إلى جانب القاتل ضد الضحية

كما في حالات مماثلة كثيرة، لعبت وسائل الإعلام دورًا بارزًا في الدفاع عن القاتل، وفي إدانة المواطن العربي الضحية.

ففي هذه الحالة، وقفت وسائل الإعلام كلّها إلى جانب المستوطن شاي درومي في «محنته»، وقدّمت له الدعم الكامل، وفتحت له صفحاتها وساعات البث خاصّتها، لعرض الحياة «القاسية» التي يعيشها جرّاء «اعتداءات» المواطنين العرب على مزرعته، وسرقات ممتلكاته!!

وتراوحت العناوين المنشورة في تعاطفها بين اقتباس قول المزارع القاتل: «شعرت بالخطر الفعلي على حياتي»، وبين اقتباس أقوال رجال الدين اليهود الذين قدّموا الدعم الشرعي للجريمة التي ارتكبها درومي، وبين نشر عناوين تدلّ على التعاطف التام الذي يتلقاه درومي من قبل المواطنين والمزارعين المستوطنين الآخرين الذين يقدّمون له التبرعات ويصونون «مزرعته». [28]

وتتناسى وسائل الإعلام في مثل هذه الحالة بأنّ قتل مقتحم ملك خاص، في حال ارتكبت جريمة القتل على خلفية قيام المرحوم خالد الأطرش باقتحام مزرعة درومي بهدف السرقة، هو مخالفة سافرة للقانون. ولا تشعر وسائل الإعلام بالواجب تجاه المهنة الصحافية التي تتطلب على الأقل بأن تكون الصحافة مهنيّة.

28 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 12/2/2007.

# مقتل المواطن عماد خوري طعنًا بسكين آرنولد يزرائيلوف

لقي سـائق سـيارة الأجرة الحيفاوي عماد خوري ظهر يوم الاثنين 5.11.2007 مصرعه في جريمة طعن تعرض له في منطقة جادة القدس في كريات يام بجانب مدينة حيفا. وجاء في بيان عممه الناطق بلسان شرطة الساحل ان سائق سيارة الأجرة تعرض للطعن وان طاقم الإسـعاف حاول إحياءه من جديد لكن دون جدوى، حيث لفظ أنفاسـه الأخيرة متأثرا بجراحه.

وتبيّـن أن مرتكب هذه الجريمة هو شـخص يدعى آرنولد يزرائيلـوف، اعترف بأنه قتل المرحـوم عماد خوري على خلفية عنصرية لكونه عربيًّـا، وأنّه عرف أنّ المرحوم عربي مـن رمـز الصليب الـذي كان في عنقه. وكلّفت الشـرطة طاقم تحقيق خاص لاسـتلام القضية والتحقيق فيها.

وتم بعد أيام من جريمة القتل تنظيم مسـيرة صامتة شـارك فيها المئات احتجاجًا على مقتل المرحوم عماد خوري، وطالبوا بتطبيق أقسى العقوبات ضد القاتل. [29]

### إلغاء لائحة الاتهام بحق قاتل عماد خوري بحجة حالته النفسية! [30]

إلا أن مطالبـات الجمهور العربي، وقعت على آذان صمّـاء، فقد قامت المحكمة المركزية فـي حيفا صباح الأربعـاء 19.12.2007 بإلغاء لائحة الاتهام بحق آرنولد يزرائيلوف قاتل المرحوم عماد خوري.

وجاء قرار المحكمة بعدم تقديم المدعو يزرائيلوف للمحاكمة استنادا على التقرير الطبي للأخصائيين النفسيين في مستشفى "شاعر منشيه" والذي جاء فيه إن القاتل غير أهل للمحاكمة بسبب حالته النفسية وانه غير مسؤول عن تصرفاته.

وقد عم الغضب والاسـتياء أهالي المرحوم وكافة الحضـور الذين تواجدوا في المحكمة وأعربوا عن اسـتيائهم أمـام القضاة من هذا القرار الـذي كان متوقعا حتى قبل خضوع القاتل للفحوصات.

### تشكيل لجنة شعبية لمكافحة العنصرية في مدينة حيفا في أعقاب قتل عماد خوري

بـادر مركز مسـاواة واللجنة الشـعبية لمكافحة العنصرية وبدعم عائلـة المرحوم عماد خـوري، إلى مطالبـة الحكومة ورئيس بلدية حيفـا، يونا ياهف، بالعمـل على الاعتراف بعائلـة خوري كمتضـرّرة مـن العمليات العدائيـة. وعبّر أعضـاء بلدية حيفـا الممثلين للمواطنين العرب في المدينة، نائب رئيس البلدية اسـكندر عمل وعدنا زاريتسـكي من الجبهـة، ووليد خميس من التجمـع، وكافة لجان الأحياء العربيـة والجمعيات الفاعلة في حيفـا، عن قلقهم من تجذّر العنصرية في المجتمع الإسـرائيلي، ومن ظاهرة اسـتخدام

29 تقرير القناة الثانية وراديو حيفا وصحيفة معاريف 5/11/07 و 6/11/07

30 لائحة الاتهام ومحضر جلسة المحكمة 19/12/2007.

للمرة الثانية خلال شهرين:

يهودي يحاول طعن سائق سيارة اجرة عربي

• الشرطة: المشتبه به يعاني من اضطرابات نفسية

الصنارة - 30/11/2007

العنف الرمزي والكلامي والجسدي ضد المواطنين العرب في دولة إسرائيل، ومن المحاولات العنيدة لتدمير كل موقع تجري فيه الحياة بتعاون وباحترام متبادل وبتسامح بين مختلف القطاعات في مدينة حيفا وفي الدولة عامّة.

وكتبت التنظيمات في رسالتها إلى رئيس بلدية حيفا، يونا ياهف: «في تاريخ 5.11.07 قُتل عماد خوري طعنًا، قرب مكان عمله في كريات يام، على يد قاتل يهودي قرّر قتل المرحوم بسبب كونه عربيًّا. وترك المرحوم وراءه زوجة وأربعة أولاد، حيث كان المعيل الوحيد وعمل بكدّ بهدف إعالة عائلته. قُتل دون ذنب ارتكبه، وإنّما فقط لكونه عربيًّا».

وأشارت الرسالة إلى أحداثٍ أخرى هوجم فيها مواطنون عربًا على خلفيات عنصرية في منطقة حيفا، ومن بينها وضع 9 عبوات ناسفة من قبل المواطن اليهودي اليران غولان، في عدة مواقع منها مسجد الحليصة وسيارة النائب السابق عصام مخول، ومهاجمة الأخوة جلال ومحمد طويلي في كريات يام.

وأرسلت بلدية حيفا رسالة، ردًا على الرسالة أنفة الذكر، أعلنت فيها أنها تعمل ضد مظاهر العنصرية ضد كل المواطنين دون تمييز. وأكّدت بلدية حيفا أنها ستفحص إمكانية الدفع باتجاه الاعتراف بعائلة المرحوم عماد خوري ضحية عملية عدائية. [31]

## قتل سائق سيارة الأجرة تيسير كراكي، بيد مهاجر يهودي فرنسي، ذبحًا بالسكين

قتل مواطن يهودي، وهو مهاجر جديد من فرنسا يدعى جوليان سوفير، سائق سيارة أجرة عربي، من قرية بيت حنينا المحتلة، هو تيسير كراكي، وذلك يوم الاثنين 14.5.2007. وكان القاتل قد أوقف سيارة أجرة في القدس، برفقة أخيه الأصغر، قاصدًا أن يكون سائقها عربيًّا، وطلب أن يقلّه إلى شقّته السكنية في تل أبيب. وهناك نجح في إقناع السائق بأن يصعد معه إلى الشقة، وفيها قام بذبحه بالسكين! وبعد أن قتله، ترك جثته في الشقة الواقعة في شارع يونا هنفيه في مركز تل أبيب.

وكالعادة، قدّمت إلى المحكمة وجهة نظر من أخصاء نفسيين، تزعم بأنّ القاتل غير

31 رسالة رئيس بلدية حيفا يونا ياهف الى مركز مساواة بتاريخ 20/1/2008.

أهـل للخضوع للمحاكمة، وهي ظاهرة باتت ترافق محاكمات قتلة المواطنين العرب. إلا أن المحكمة أظهرت في هذه الحالة، رغبة بإجراء محاكمة عادلة، وأقرّت أن سـوفير أهل للمحاكمة.[32]

## الاعتداء على عائلة نجيب قيس من بيت جن أثناء فلاحتها لأرضها في الزابود

تعرضـت عائلة قيس يـوم الخميـس 1.9.2005 لاعتداء همجي من قبـل مجموعة من المتدينيـن اليهـود المتطرفيـن الذين اعتدوا جسـديا علـى نجيب قيس وعلـى زوجته غاليـة وابنته منـى. وقال قيس، واصفًا ما حـدث له: «كنت وزوجتي غاليـة وابنتي منى نقطـف العنب من أرضنا في منطقة الزابـود، وفجأة حضر إلى المكان أكثر من مائة من المتشددين اليهود، علمت فيما بعد أنهم من القدس، ويقومون بجولة سيرًا في المنطقة. ولدى اقترابهم سمعتهم يقولون: «عرب قذرون» و»انظروا من يشتغل بالأرض» وفجأة تسـلق اثنان منهم بوابة كرم العنب ودخلا إلى ارضي وصعدا الى خزان المياه، فتوجهت إليهما وطلبت منهما مغادرة المكان فأجابني احدهم: «قل لي كيف تفسـر ملكيتك لهذه الأرض»؟! قلت له: «هذه ارض أبي وأجدادي واملك طابو رسميا بذلك».
فاجابني الآخر: "حسب عقيدتنا وديننا فان هذه الأرض لنا"، عندها صحت بهما مرة أخرى وقلت: "هذا كلام فارغ، إن هذه ارضي وانصرفا من هنا حالا".
وفجـأة اقتربـا منـي وانهالا علـيّ بالضرب بعد أن انضم إليهما العشـرات الذيـن قاموا بركلي وضربي في جميع أنحاء جسمي وقام احدهم بإمساك حجر حاد وضربني برأسي عدة مرات..
ويتابـع: "عندهـا اقتربـت زوجتي وابنتي لمسـاعدتي، فقـام هؤلاء الزعـران بضربهما وإلقائهمـا علـى الأرض ورشـقهما بالحجارة حيث أصيبتـا بجروح. حاولـت الوصول إلى زوجتـي وابنتـي للدفاع عنهما وحمايتهمـا ولكني أصبت إصابات بالغة وشـعرت بفقدان التوازن".
وأضـاف قيـس ان جاره في الأرض الشـيخ يوسـف طافش "الذي حـاول إفلاتي من بين أيديهم تلقى هو الآخر بعض الضربات وأصيب برجله. وقامت زوجتي بالاتصال بالسلطة المحلية وتم استدعاء الشرطة والإسعاف، ونقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج".
وأبدى الشـيخ قاسـم محمد قيس (ابو نجيب) غضبه لتشـويه الحقائق من قبل وسـائل الإعلام العبرية، التي ذكرت في عناوينها "وكأن ما جرى هو (طوشـة عمومية) بين دروز ومتدينيـن يهود!! وان المعتدين كانوا يمرون بسـيارة باص في المـكان وجرى الاعتداء عليهم".[33]

يشار إلى أن الشرطة لم تقدم لوائح اتهام بحق المعتدين على عائلة قيس.

32 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 28/5/2007.
33 شهادة قدمت لمركز مساواة بعد الاعتداء.

## طلاب يهود يعتدون على طالبين عربيين قدما إلى مدرستهم للتقدم لامتحان

قام اثنا عشر طالبًا يهوديًّا من مدرسة رانيه كاسين في القدس، يوم الثلاثاء 15.1.2008، بالاعتداء على طالبين عربيين من القدس الشرقية، قدما إلى المدرسة المذكورة، للتقدم لامتحان البجروت باللغة الانجليزية.

ووصل الطالبان العربيان إلى المدرسة، وبينما كانا ينتظران بدء الامتحان، هاجمهما الطلاب اليهود، وضربوهما، وتسببوا لهما بأضرار جسدية.

وقد قرّرت المحكمة إبعاد الطلاب عن المدرسة لمدة 15 يومًا، بينما قررت المدرسة إبعادهم عن التعليم حتى 12.2.08، ريثما تستكمل الشرطة تحقيقاتها.

وعلى الرغم من خطورة ما قام به الطلاب اليهود، إلا أنّ أهاليهم احتجوا على قرار إبعادهم، وادعت رئيسة منظمة أولياء الأمور في القدس، في رسالة إلى رئيس البلدية، بأنّ وضع الطلاب وأهاليهم النفسي سيء جدًّا... المدرسة تشدّد أكثر من طلب القضاة».

أما المحامي دافيد برهوم الذي يمثل عددًا من الطلاب المُبعدين، فقال: «إضافة للإجراءات الجنائية، طبّقت المدرسة دون العودة إلى وزارة التعليم أو البلدية أو الأهالي، إجراءً عقابيًّا مدنيًّا ضد الطلاب». ويقول والد أحد المُبعدين: «شعورنا سيء. المؤسسة تغشّنا لأنها تعتقد بأنّنا أناس ضعفاء، ولكننا سنواصل ملاحقة الموضوع حتى النهاية».

وفي أعقاب الضغوط، تقررت إعادة ستة من الطلاب المُبعدين إلى مقاعد الدراسة، بشرط موافقتهم على المشاركة في مشروع تطوعي مجتمعي.

وكعادة وسائل الإعلام العبرية، باتت الموضوع الأساسي هو مشاعر الطلاب المُعتدين، وشعورهم في أعقاب إبعادهم عن المدرسة، بينما لم يذكر موقف الطالبين العربيين المعتدى عليهما!!! [34]

## اعتداءات على عرب في شاطئ اولغا

قامت مجموعة من العنصريين اليهود، يوم السبت 28.7.2007 باعتداء عنصري وحشي على الشابين امل تيسير صالح ناصر اغبارية 19 عاما، ومحمد ابراهيم توفيق اغبارية 20 عاما من قرية مصمص إثناء رحلة استجمام في شاطئ اولغا. وبحسب شهادة الشابين، فقد انهال هؤلاء عليهما بالضرب المبرح مستخدمين الأدوات الحادة والهراوات ومطلقين الشتائم العنصرية البذيئة ضد العرب، ثم انضم إليهم آخرون من الشبان اليهود الذين تواجدوا في المكان. هذا وتعرض الشابان نتيجة هذا الاعتداء إلى كدمات وجروح أدت إلى نقلهما إلى مستشفى «هعيمق» في العفولة. وتبين من الفحوصات الطبية أن الشاب محمد ابراهيم أصيب بكسر في احد أضلاعه عدا الجراح والكدمات في

34 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 15/1/2008.

اعتداء عنصري على ثلاثة شباب من مصمص على شاطىء اولغا

عـدد من الشبان اليهود اقترحوا على الثلاثة أن يلعبوا معهم كرة قدم فاتضح انّ ذلك مصيدة

افراد الوحدات الخاصة في شرطة طبريا يعتدون على عائلة برغوث العكية في أحد شواطئ البحيرة

صبيد برغوث: نطالب المستشار القضائي للحكومة بالتحقيق في الاعتداءات المتكررة ضد المواطنين العرب من قبل شرطة طبريا. ووضع حد لممارسات المستعمرين العرب

محمد اغبارية يعرض اثار الاعتداء

الصنارة - 3/8/2007 الحقيقة - 29/6/2007

أنحاء مختلفة من جسـمه وجسـم صديقه. وقام الشـابان بتقديم شكوى إلى شرطة أم الفحم بعد تسريحهما من المستشفى. [35]

يشـار إلى أن مجموعات عنصرية قد اعتدت في السـابق على مواطنين عرب في شاطئ اولغا ولم تقدم لوائح اتهام بحق المعتدين، مثل الاعتداء على مجموعة من أبناء الشبيبة العرب من مدينة الرملة، من مشروع «عيليم» لأبناء الشبيبة في أزمة، بتاريخ 9.8.2003، حين قدمت إلى الشاطئ مجموعة مكونة من 50 شخصًا من الشباب اليهود واعتدت على مجموعة أبناء الشـبيبة العرب. والاعتداء على أربعة أزواج من مدينتي الطيرة وقلنسوة، بتاريخ 5.7.2002. ويدعى شاطئ غفعات أولغا، شاطئ الكراهية، ومعروف في المنطقة، أنّ كل عربي يصل إلى هناك يتعرض للاعتداء. [36]

## اعتداء على شابين عربيين من قبل مجموعة من اليهود الإثيوبيين في العفولة

قامت مجموعة من اليهود من أصل أثيوبي، يوم الأحد 12.6.2005، بالاعتداء على شابين عربيّين في مدينة العفولة، بالضرب المبرح. [37]

وكان الشـابّان وهما مـن قرية نين في مرج بن عامر، وهي قريبـة من مدينة العفولة، يتجوّلان في شـوارع المدينة، مسـاء يوم الاعتداء، وتحرّشـت المجموعة المعتدية بهما، واعتدت عليهما بالضرب المبرح، الأمر الذي استدعى تلقيهما العلاج الطبي.

وقدّم الشـابّان المعتدى عليهما شـكوى في شـرطة العفولة، وأوقفت الشرطة عددًا من المعتدين، إلا أنّها أطلقت سراحهم لاحقًا.

35 نشر هذا الخبر في صحيفة الاتحاد بتاريخ 3/8/2007.

36 مركز مساواة، تقرير العنصرية 2004.

37 نشر هذا الخبر في موقع الانترنت «عرب 48» بتاريخ 13/6/2005.

# التحريض والعنصرية ضد المواطنين العرب

## تصريحات عنصرية أطلقتها شخصيات جماهيرية يهودية ضد المواطنين العرب

رصد مركز مساواة عشرات حالات التحريض العنصري ضد المواطنين العرب التي بدرت عن منتخبي جمهور يهود. وأرسل مركز مساواة رسائل إلى المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، مطالبًا بمحاكمة أعضاء الكنيست الذين يحرضون ضد المواطنين العرب، وضد منتخبي الجمهور العرب[38] ، وعلى رأسهم عضو الكنيست ونائب رئيس الحكومة السابق أفيغدور ليبرمان، الذي باتت تصريحاته العنصرية ضد العرب، جزءًا من المشهد السياسي اليومي في اسرائيل.

وعدا التصريحات العنصرية أو التحريضية التي أطلقها ليبرمان وغيره ضد منتخبي الجمهور العرب، والتي سنتطرق إليها في فصل لاحق، أطلق أعضاء كنيست ومواطنون يهود تصريحات عنصرية وتحريضية ضد مواطنين عرب. وسنتطرق إليها في هذا الفصل.

قادت هذه التصريحات الى أجواء شعبية داعمة ومؤيدة للمعتدين على المواطنين العرب وتشجع مواطنين يهود، أو أفراد في أجهزة الأمن، على الاعتداء على المواطنين العرب. وفي هذا الفصل نستعرض بعضًا من هذه التصريحات.

## شعارات عنصرية ضد المواطنين العرب في محيط جامعة تل أبيب

«يقف العرب اليوم على رأس اللاساميّة النازية العالمية، التي تسعى إلى إبادتنا، وعلى ردّنا أن يكون حاسمًا وحادًا، فلنضرب العدو النازي- العربي». هذا ما جاء في ملصق ألصقه متطرّفون عنصريّون في مدينة تل أبيب، وعلى وجه التحديد في محيط جامعة تل أبيب، يوم الأحد 15.4.2007.[39]

ويأتي إلصاق هذا الملصق، بعد نحو شهر من من قيام مواطن يهودي بتوزيع منشور وجمع تواقيع على عريضة، داعيًا إلى طرد العرب والأغيار من بني براك.

38 رسالة مركز مساواة الى المستشار القضائي للحكومة بتاريخ 29/1/2008 والتي لخص فيها التصريحات العنصرية والتحريضية التي أطلقتها شخصيات جماهيرية يهودية ضد المواطنين العرب.

39 نُشر هذا الخبر في صحيفة «الاتحاد» بتاريخ 16/4/2007.

وقام نشطاء من الجبهة الطلابية في جامعة تل أبيب، بتعليق ملصقات منددّة بالعنصرية، والداعية إلى النضال العربي اليهودي المشترك ضدّها. هذا ولم تقم الشرطة بالتحقيق لتحديد هوية المحرضين ولم تقدم ضدهم لوائح اتهام.

## رئيس بلدية ايلات ينضم إلى جوقة المحرّضين على العرب

في مقابلة صحافية أجريت معه في ملحق صحيفة هآرتس، الصادر يوم الجمعة 22.2.2008، تحت عنوان «الشريف»، أطلق رئيس بلدية إيلات، مئير يتسحاق هليفي، تصريحات عنصرية ضد المواطنين العرب الذين يقطنون مدينة ايلات بهدف العمل.
فقد أجريت معه المقابلة، وسئل خلالها عن تزايد أعمال العنف في المدينة، وعن كيفية مكافحة العنف، وقطع دابره، فقال هليفي: «هناك في ايلات عدد غير قليل من ابناء الأقليات الذين يضيفون إلى احصاءات العنف بالتأكيد. سوف أكون سعيدًا جدًّا عندما لا يكونو هنا. على ايلات أن تنفّذ تغييرات ديمغرافية بعيدة المدى»!
وأرسل رئيس مجلس كفر قرع المحلي، زهير يحيى، رسالة إلى رئيس بلدية إيلات، في أعقاب اللقاء الذي أجري معه في ملحق صحيفة هآرتس، وجاء في الرسالة، التي أرسلت في 24.2.2008: «عرفتك إنسانًا متسامحًا وتحترم الآخر، وفوجئت بالمقابلة التي أجريت معك في ملحق هآرتس، والتي نضحت فيها روائح منك، على غير العادة، حيث صرت تشبه غالبية الجمهور، الذي عندما لا يدري كيف يعالج الأمور بنجاعة فيصب جام غضبه على الآخر، وفي هذه الحالة، الآخر الأسهل هم العرب الذين ليس هناك من يدافع عنهم».

## المحاضر دافيد بوقاعي من جامعة حيفا يواصل تصريحاته العنصرية ضد العرب

لا يقتصر إطلاق التصريحات العنصرية ضد العرب، على المواطنين أو على منتخبي الجمهور، وإنّما يتعدى ذلك ليصل إلى المحاضرين الجامعيين.
ففي عدة مناسبات، خلال محاضراته في الفصل الأول من السنة الدراسية الجامعية 2004/ 2005، أطلق المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا، دافيد بوقاعي، تصريحات عنصرية تقشعر لها الأبدان، حيث قال في إحدى محاضراته: «العرب هم جنس وكحول. إنّهم أغبياء ولم يقدّموا للبشرية شيئًا»!
وقال بقاعي كذلك أثناء محاضراته ضمن دورة «الجهاز العربي»، عندما كان الحديث في سياق القضية الفلسطينية: «يجب ضرب الرصاص في الرأس»، «يجب قتلهم»، «يجب هدم مبنى بأكمله على ساكنيه»، «يجب التنكيل بالمطلوبين أمام عائلاتهم لكي ترى العائلات كم هم جبناء وليسوا أبطالا»!

وأنكر عميد جامعة حيفا، البروفسـور يوسـي بن آرتسـي، التصريحـات العنصرية التي أطلقها المحاضر الجامعي في قسـم العلوم السياسية، د. دافيد بوقاعي، وذلك في بيان أصدره لوسـائل الإعلام قـال فيه ان فادي أبـو يونس، رئيس الاتحـاد القطري للطلاب الجامعييـن العرب، والذي حضر معظم محاضرات بوقاعي وشـهد تصريحاته العنصرية ضد العرب، «نفى هذه التصريحات خلال جلسة معه»!

وفـي أعقاب ذلك، قدم المحامي فؤاد عازر، المستشـار القضائي في مركز «مسـاواة»، شـكوى رسـمية ضد بوقاعي إلى المستشـار القضائي للحكومة، ميني مـزوز، وطالبه بمباشرة التحقيق معه بتهمة التحريض العنصري.

وتلقى مركز "مسـاواة" ردا من مديرة مكتب المستشـار القضائي للحكومة ميني مزوز قالت فيه إنه تم تحويل الملف الى المحامي شـاي نيتسـان، نائـب المدعي العام للمهام الخاصة لاتخاذ قرار حول الملف.

وحتى الساعة لم يغلق الملف.

## روت غابيزون: إذهبوا إلى مكان آخر

«يريدون الحصول على كل ما يرغبون به، دون دفع أي ثمن».. هذا ما قالته البروفيسورة روت غابيزون، المحاضرة في موضوع الحقوق في الجامعة العبرية في القدس... وقالت: «أنتـم تريـدون التأمين الوطني، والتعليم المجاني والصحة، وفـي المقابل هناك دولة، هناك حمل، هناك مشـاكل... قدّموا الدعم! قدّموا الدعم!.. لا تريدون أن تقدّموا الدعم لأن الدولة «لكم»، لليهود. اذهبوا إذًا إلى مكان آخر»!!!

وأضافت غابيزون: «قسم كبير من مشاكل الجمهور العربي المسلم في إسرائيل، وليس المسـيحي، ينبع من ثقافـة العائلات الكبيرة، ومن نقص التعليـم، ومن قوة العمل غير الملائمة للحياة الحديثة. كل هذه الأمور تخلق الفقر، حتى لو لم يكن هناك تمييز اثني. من هذه الناحية، يشـبه العرب المسـلمون اليهود الشـرقيين الذين لا ينجحون باختراق دائـرة الثقافة الخاملة، غير المتعلمة، غير المتنافسـة. هذه مشـكلة ثقافية كبيرة بحد ذاتها، ولدى العرب أضيفت إليها مشكلة أخرى: كونهم عرب»[40].

## رجال الدين اليهود اليمينيين من أجل «تنظيف البلاد من العرب»

دعا «اتحاد الرابانيم من أجل شـعب إسرائيل وأرض إسـرائيل»، في ختام اجتماع طارئ له، عقده يوم الاثنين 26.11.2007، إلى طرد العرب من «أرض إسـرائيل» وبإسـكانهم في «البلدان التي أتوا منها». وجاء في بيان الاتحاد: «إذا كان هذا الأمر يعني أن ندفع لهم

40 هـذا الاقتبـاس مأخوذ عن تقرير "الانفجار الكبير" الذي كتبه الصحافي توم سـيغف، في موقع الانترنت التابع لموقع هآرتس- 23.11.2006

ليغادروا، فليكن. بدون ذلك لن يسود الهدوء بلادنا»!! [41]

وقـال الـراب دوف ليئور، رئيـس لجنة الرابانيم في مسـتوطنات الأراضـي المحتلة، مع افتتاح مؤتمر أنابوليس لـ»دفع عملية السلام»، موجّهًا حديثه إلى المجتمعين في اجتماع الرابانيم من أجل شـعب إسرائيل وأرض إسـرائيل: «لا داعي أن تقلقوا، فلن يكون هنا سلام. لن ينتج شيء عن الاتفاقات والمؤتمرات». وقال: «شعب إسرائيل يرغب بالسلام، إلا أنّه لا يمكن الوصول إليه مع هذا النوع من الأشرار».

وقال الراب زلمان ميلاميد، في الاجتماع الطارئ: «تمنع منعًا باتًّا المشـاركة بكل وسيلة، والمساعدة من بعيد أو من قريب، في نقل أقسام من أرض إسرائيل للغرباء (غوييم)».

## راب صفد لا يأبه باتهامه بالعنصرية ويحرّض ضد العرب

فـي أعقاب العمليـة التفجيرية الانتحارية فـي الحافلة التي توصل مـن مدينة عكا إلى صفد، والتي اتهم أفراد عرب من قرية البعنة بالمساعدة على تنفيذها، أطلق راب مدينة صفد، شـموئيل إلياهو، المعروف بمواقفه العنصرية ضـد العرب، عددًا من التصريحات العنصرية والتحريضية ضد المواطنين العرب، حيث دعا كلية صفد، في شـهر آب 2002 إلـى وقف قبول طلاب عرب للتعلم فيها، معلّلا هذا الطلب بأنّ «العرب يتضامنون مع ألد

الحقيقة ٦ الجمعة ٢٠٠٧/٩/٢٨

# تصريحات الراب العكي يوسف يشار تثير غضب عرب عكا

**الحاخام يوسف يشار: أطمئن المواطنين اليهود أن لا يقلقوا فلدينا في عكا ٦٥ كنيساً يهودياً مقابل خمسة مساجد فقط في عكا القديمة، ولم نسمح بفتح مسجد في حي ولفسون والمطلوب تدفق القادمين اليهود ليس فقط إلى عكا بل إلى الجليل كله**

عكا من رفيق بكري

العرب أكثريّة مطلقة في المدينة. وسوف لن انزل

الحقيقة - 28/9/2007

41 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)بتاريخ 26/11/2007.

أعدائنا، فهم يحتفلون عندما تكون هناك عملية إرهابية، ويساعدون منفذي العمليات التفجيرية، ويدعمون منفذي العمليات اقتصاديًّا ومعنويًّا»، ودعا أهالي صفد إلى عدم تأجير منازل للعرب، الطلاب منهم وغيرهم، «لأن الدين يمنع ذلك».

وعندما سئل ما هي المعاملة الجديرة التي يجب أن يعامل بها العربي، رد قائلا: «... ليس فقط ممنوع طرح السلام عليه؛ ممنوع تشغيله. ممنوع شراء حبة بندورة منه أو بيعه سيارة. الشعب لا يعيل أعداءه».

وفي المناسبة ذاتها، قال، متطرّقًا لأعضاء الخلية الإرهابية اليهودية السرية، الذين قاموا بسلسلة من العمليات الارهابية ضد فلسطينيين في بداية ثمانينيات القرن الماضي: « أنا لا أظن أن أعضاء الحركة السرية اليهودية هم «قتلة حقيرون» لا سمح اللّه... يصعب عليّ أن أحكم على أناس رأوا بأعينهم وبخيبة أمل كيف أن رؤساء النظام يتبادلون القبل مع بسام الشكعة، الذي كان رئيس بلدية نابلس وكان من أكبر المحرضين على القتل... حينها بتروا قدمي بسام الشكعة... أنا لا أريد أن أوجه الاتهام لا سمح اللّه لرجال الحركة السرية اليهودية، الذين كانوا وما زالوا رجالا صالحين خالصين»[42].

وقال الياهو في مقابلة إذاعية في صوت إسرائيل باللغة العبرية، بتاريخ 18.8.2004: «لا أزال أدعو إلى عدم تأجير بيوت للعرب وإلى عدم بيعها لهم»، وحين قال له الصحفي حاييم زيسوفتش أن أقواله تنطوي على العنصرية ردّ الياهو باستخفاف سافر قائلا: «قُل كلمة عنصرية 20 مرة فأنا لا آبه بهذا الكلام. نحن ضد. هناك منع ديني.. ممنوع تأجير أو بيع بيوت للعرب»! وقال في مكان آخر: «العرب يدنّسون قدسية صفد، ويتجولون مع بناتها».

وقد تم التحقيق مع الياهو، في أعقاب توجه مركز مساواة، إلى المستشار القضائي للحكومة، بهذه الشبهات وتم تقديم لائحة اتهام ضده للمحكمة، إلا أن النيابة العامة قرّرت في وقت لاحق، بموافقة المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز، إلغاء التهم ضده على الرغم من تكرر تصريحاته العنصرية.

## غلعاد شارون: فلتنقل الطيبة إلى فلسطين

ازدادت في الآونة الأخيرة، وتعالت الأصوات في المجتمع اليهودي، الداعية إلى نقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية عند إقرار أي اتفاق سلام مستقبلي، مقابل إبقاء الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية.

وباتت مقترحات التبادل السكاني تكتسب شرعية واسعة في الشارع اليهودي، وشرعية لدى المنتخبين اليهود، حتى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم يساريّين!

وكتب غلعاد شارون، وهو نجل رئيس الحكومة السابق أريئيل شارون، في صحيفة هآرتس يوم 25.4.2007، مقالاً مطوّلاً، «حلّل» فيه من وجهة نظره علاقة إسرائيل

42 هذه الاقتباسات عن التقرير الأسبوعي حول مظاهر العنصرية ضد العرب في اسرائيل، الصادر عن المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، 30.7.2006

بمواطنيها العرب، معتبرًا هذه العلاقة واحدة من مشاكل إسرائيل الإستراتيجية.
وقال شارون في مقاله: «فلنتركّز في إحدى المشاكل الإستراتيجية: إسرائيل ومواطنوها العرب. في مسألة الدولة اليهودية مقابل دولة جميع مواطنيها، علينا أن نقول دون خجل ودون اعتذار: نحن نريد أن نعيش في دولة ديمقراطية بالطبع، ولا تجوز هنا أيّة وضعيّة أخرى، ولكن مع ذلك نحن نريد أن نحيا في دولة يهوديّة. إسـرائيل لم تقم لتأتي بنظام ديمقراطي غربي لمنطقة مظلمة، وإنّما أقيمت كبيت قومي للشعب اليهودي».
وأضـاف شـارون: «حقيقة كون عرب إسـرائيل مواطنيـن في الدولة اليهودية، وليسـوا مواطنيـن في دولة عربية، هي خلل تاريخي». ويتابع: «في رأيي، الحل لهذه المشـكلة، ولوضعيّـة كـون المواطنين العـرب في إسـرائيل وممثّليهم غير مخلصيـن للدولة، هو ضمان الغالبية اليهودية الجدّية بين مواطني إسرائيل، إلى الأبد. على الأقليّات أن تكون مخلصة بشكل مطلق للدولة، وأن تقوم بكل الواجبات وتتلقى كافة الحقوق، مثل الدروز وجزء من البدو والشركس».
وأضاف شـارون: «مثال على عملية بهذا الاتجاه هو تبديل جنسـية عرب أم الفحم، باقة الغربية، الطيبة، جلجولية، كفر برا، وما إلى ذلك... حتى كفر قاسـم. ليس هناك سـبب حقيقي لأن تكون قلقيلية وطولكرم مدينتين فلسـطينيّتين والطيبة مدينة إسـرائيلية. هذا خطأ ليس إلاّ».
وتابع: «تبديل الجنسـية دون تبديل مكان السّـكن ممكن أيضًا في أماكن أخرى. سيبقى السـكان طبعًا في منازلهم، ولن يفقدوا أي دونم من أرضهم. جنسيّتهم ستتغيّر، ولكن من يعبر اليوم في إحدى هذه البلدات لا يرى أي إشارة تدلّ على دولة إسرائيل. المواطنون ينتمون قوميًّا وحضاريًّا للطرف الآخر، وفي وضعية كالتي أقترحها ستتطابق مواطنتهم وقوميّتهم»[43].
وحـرّض شـارون خلال مقالـه على منتخبـي الجمهور العـرب، وقيادات الأقليّـة العربية الفلسطينية في إسرائيل، كما يفعل غيره عندما يريد أن يكسب تأييدًا لفكرة يطرحها.

## ليبرمان يحرض على المواطنين العرب، ويدعو إلى طردهم من وطنهم!!

تحول عضو الكنيسـت والوزير السـابق ونائب رئيس الوزراء أفيغدور ليبرمان، اليميني المتطرف، إلى رأس حربة التحريض الرسـمي ضد المواطنين العرب وأعضاء الكنيسـت العرب، فقد قال ليبرمان في الثامن والعشرين من أيار للعام 2004: «برأيي فإنّ المشكلة الأساسـية، العائق، هو عرب إسرائيل. مشكلة عرب إسرائيل هي مشكلة أعمق، وأخطر وأكثر تعقيدًا من القضية الفلسـطينية. الفصل برأيي يشـملهم أيضًا. عندما أتكلم عن تبادل الأراضي، أتحدّث أيضًا عن تبادل السكان. يبدو هذا الأمر قاسيًا، ولكن ليس هناك

43 مقـال غلعاد شـارون بعنـوان «שטייבה תעבור לפלשתין» في موقع الانترنـت التابع لصحيفة هآرتس- 25.4.2007

حلاً آخر».
وأضاف ليبرمان: «عندما أتحدّث عن نقل السكان العرب، أتحدّث عن جميعهم. فليأخذوا بقلاوتهم وليذهبوا إلى الجحيم»!!
وعندما كان ليبرمان وزيرًا للمواصلات، اقتبس في مقابلة أجراها معه الصحافي ران هار نفو، من صحيفة «تل أبيب» التابعة لشبكة «يديعوت تكشورت»، بتاريخ 28.5.2004، داعيًا إلى تبادل السكان بين المستوطنين في الأراضي المحتلة، و٪90 من العرب في إسرائيل من سخنين ويافا وعكا؟ وقال ليبرمان في تلك المقابلة: «لن يلعب فريق اتحاد أبناء سخنين في الدوري الإسرائيلي. سوف يمثل الدوري الآخر، ولن يكون في سخنين نفسها. ربما سيدعى الفريق «هبوعيل نابلس». هذا أمر ممتاز أنّ لاعبي الفريق وقفوا صامتين خلال عزف النشيد الوطني في إستاد رمات غان، ولكني رأيت قياداتهم يتضامنون مع برغوثي. إذا رغبنا بأن نمنع مرة وللأبد استمرار الصراع علينا الفصل بين الشعبين. المشكلة الأساسية هي عرب إسرائيل»!

## زئيف بويم يربط «الإرهاب الاسلامي بالعامل الجيني»!!!

في تاريخ 25.1.2004، أطلق نائب وزير الأمن، في حينه، زئيف بويم، تصريحات عنصرية، خلال خطاب ألقاه في ذكرى قتلى العملية في شارع الشاطئ، فقال: «تجعلنا ظاهرة الإرهاب ضد المواطنين الأبرياء نسأل أسئلة كثيرة، هي: ما الذي يقود أولئك المتطرفين الإسلاميين للعمل بهذه الطريقة؟ هل هي الخلفية الدينية؟ هل هو خلل جيني أو حضاري؟ كيف يمكن أن يكون الإرهاب المحلي والإقليمي والعالمي مدفوعًا بيد جهات متطرفة إسلامية؟».
تجاهل المستشار القضائي خطورة التصريح ولم يتم ردع هذا التحريض.

## تساحي هنغبي يحرض على التعامل البلطجي ضد البدو في النقب!!

في شهر آب من العام 2003، وخلال جولة قام بها وزير الأمن الداخلي في حينه، تساحي هنغبي، في النقب، أطلق هنغبي تصريحات تحريضية ضد العرب البدو في النقب، فقال: «إنها حرب بكل ما تحمل الكلمة من معنى... مدينة بئر السبع سقطت أسيرة في أيدي عصابات من البلطجيين البدو... سوف نحطم هذه الظاهرة وسوف نقدّم الدعم الكامل للشرطة.. أنا أقول أيها الرفاق انهضوا بآلافكم، خذوا العصي، وإذا دخل البلطجيون البدو إلى عيمق سارة، أطردوهم. يكفي خنوعًا واستسلامًا».
ولم يتخذ المستشار القضائي خطوات قضائية ضد هذه التصريحات.

## ايفي ايتام يدعو لطرد غالبية العرب من الأراضي المحتلة، ويحرّض على المواطنين العرب

استمر منتخبو الجمهور اليهود، المحسوبون على اليمين، بالتحريض على المواطنين العرب، وعلى العرب بشكل عام، حيث دعا عضو الكنيست اليميني ايفي ايتام، من المفدال، إلى طرد «غالبية» العرب الفلسطينيين من الأراضي المحتلة.
وقال ايتام، خلال ندوة في إحدى المستوطنات، يوم 10.9.2006: «علينا أن نفعل أمرين: طرد الغالبية الساحقة من عرب يهودا والسامرة (الضفة الغربية المحتلة- المحرر) من هنا. لا يمكن تحمّل كل هؤلاء العرب، ولا يمكننا التنازل عن الأرض، لأنّنا رأينا ماذا يفعلون هناك. يمكن لبعضهم أن يبقوا بشروط معيّنة، ولكن على الغالبية أن تغادر».
وتابع ايتام: «علينا أن نتّخذ قرارًا آخر، وهو طرد عرب إسرائيل (المواطنون العرب في إسرائيل- المحرر) من المنظومة السياسية. وهنا الأمور واضحة وبسيطة أيضًا. نما لدينا طابور خامس، ومجموعة من الخونة من الطراز الأول. لذا لا يمكننا أن نستمر بالسماح بوجود معادٍ كهذا، في داخل المؤسسة الإسرائيلية»[44]، وجاء حديثه هذا في إشارة إلى النواب العرب.
في تاريخ 5/3/2008 أطلق إيفي إيتام تصريحات عنصرية ضد المواطنين العرب وقياداتهم، من على منبر الكنيست. ودعى إيتام الى طرد المواطنين العرب الذين شاركوا في مسيرة أم الفحم للتنديد بمجازر الاحتلال في غزة، بدعوة من لجنة المتابعة. كما هدد ليبرمان النواب العرب في الكنيست بطردهم «من هذا البيت (الكنيست) ومن البيت القومي لليهود» [45]

## نظرية يحيئيل حزان والديدان!!

أطلق عضو الكنيست يحيئيل حزان، من على منصة الكنيست، يوم 13.12.2004، خلال التباحث في اقتراح لنزع الثقة عن الحكومة، من على منصة الكنيست، تصريحات عنصرية بشعة، حيث قال: «مثل الديدان هؤلاء العرب في كل مكان... تحت الأرض، وفوق الأرض، بكل طريقة، تؤذي هذه الديدان الشعب اليهودي منذ 100 عام، ونحن نمد لهم أيدينا للسلام، وكأنه لم يحصل أي شيء».
وأضاف حزان: «مثل الديدان، هذا ما تمثلونه. شعب من الديدان التي تحفر في الرمال، وليس شعبًا باحثًا عن السلام. لا تمييز لديهم للدين أو للحضارة.. لا شيء».
وضد حزان قدمت شكوى رسمية من قبل مركز مساواة ولم يتم التحقيق معه. وأدانت المحكمة حزان لاحقا بتنفيذ أعمال غش وخداع، بسبب تصويته مرّتين في الكنيست، وعن نفسه وعن زميل له!

44 الخبر المنشور حول هذا الموضوع في موقع الانترنت التابع لإذاعة الجيش "גלי צה"ל"- 11.9.2006
45 نُشر هذا الخبر في موقع «العرب» بتاريخ 5/3/2008.

## عزرا: مصيبتنا الأكبر وجود مواطنين عربًا في إسرائيل!

في ملحق «سبعة أيام» الصادر عن «يديعوت أحرونوت» يوم الجمعة 15.10.2004، تم نشر مقابلة أجريت مع الوزير غدعون عزرا، وقال فيها: «هناك مواطنون عربًا في دولة إسرائيل. هذه مصيبتنا الأكبر. عندما ننهي مع غزة ومع يهودا والسامرة، تبقى لدينا المصيبة الأكبر».

وتطرق في المقابلة ذاتها إلى أعضاء الكنيست العرب، فقال: «دهامشة برلماني جيد، يحترم القوانين. هناك أبناء زانيات أكبر. كنت سأؤيد أن لا يكون قسم منهم في الكنيست. عصام مخول خطر على الدولة. هو ضد المفاعل (النووي- المحرر)، وضد الجدار. فليذهب للعيش في مكان آخر».

ولم يتم التحقيق مع عزرا حول تصريحاته.

11.10.2007

بن اليعيزر يحرض على القيادات والأحزاب العربية خلال إفطار في بيت بيرل

كتب وصور: محمد محسن وتد

استغل وزير البنى التحتية بنيامين

كل العرب - 11/10/2007

## رئيس بلدية الرملة يستخدم ألفاظًا نابية ضد العرب

كسر رئيس بلدية الرملة، العنصري يوئيل لفي، أرقامًا قياسيّة جديدة في العنصرية ضد العرب، وفي التحريض على المواطنين العرب في إسرائيل، وذلك خلال حديثه مع مراسل صحيفة «أيالون» المحلية، التابعة لشبكة «يديعوت تكشورت».

وقام المراسل الصحافي بتسجيل أقوال لفي، التي تضمّنت كلامًا نابيًا ضد العرب، وتحريضًا سافرًا ضد المواطنين العرب. وتم نشر تسجيل أقوال لفي في مواقع الانترنت،

وفي وسائل الإعلام الالكترونية.
وقـال لفي خلال حديثه مع الصحافـي رون فينريخ، ردًّا على سـؤال للأخير حول انعدام تمثيـل العرب في لجنة التسـميات في البلديـة: «هذا الأمر لا يهم أحـدًا. في الجواريش أطلقوا أسـماءً عربيّة (علـى المواقع- المحرّر)... لن نمسّ تـراث الحركة الصهيونية لأنّ أحدًا جاء للسكن في شارع همعبيليم... ومن لا يعجبه ذلك فليذهب للسكن في جلجولية، وهي قرية اسمها عربي».
وأضاف لفي: «لماذا عليّ أن أغيّر الاسـم؟ لأنّ شـخصًا اسـمه جمال يريد تغيير الاسم، أو لأنّ شخصًا اسمه محمّد يريد تغيير الاسم؟ فليغيّر إلهه... ليذهبوا جميعًا ليُنكَحوا».
وفي أعقاب الكلمات القاسـية التي اسـتخدمها لفي، سـأله فينريخ إذا كان قد فعل شيئًا مسّـه بشـكل شـخصي، فأجابه لفي: «لقـد أصبحتـم محكومين لكل عربـي ينكح من مؤخّرته. ما الذي حدث؟ أليس لديك احترام لتراث شعبك؟»[46].
وفي لقاء مع «معريف» أجراه بتاريخ 6.5.2006، استمر لفي بتصريحاته العنصرية ضد المواطنين العرب، حيث قال: «جاء إليّ شـخص عربي وسـألني، كيف تريد أن نصوّت لك إذا كنـت تعلّق لافتة كتب عليها «الشـعب مع الجولان»؟ لـم أدعه يكمل كلامه، وقلت له: اسمع، جئت لأهتم بأنّ ليس لديكم ماء أو صرف صحي أو شوارع. إذا أراد الوسط العربي أن يتعامـل معـي في المواضيع القومية، لكنت أول من يطلـق عليكم النار. في كل مرّة أطلقت النار على عرب، بقيت أنا على قيد الحياة، أما هم فلا. إذهبوا إلى الجحيم»[47].
وفـي أعقاب هذه التصريحات العنصرية، وجهت مؤسسـة «الدار» الناشـطة في الرملة، رسـالة إلى المستشـار القضائي للحكومة، طالبته فيها بفتـح تحقيق ضد رئيس بلدية الرملة، يوئيل لفي.
وطالبت الجمعية باسـم أعضائها وباسـم مواطني الرملة بالتحقيق في تصريحات لفي وبأن يفحص المستشار القضائي إذا كان في تصريحاته تحريضًا ضد المواطنين العرب، ونزعًا للشـرعية عن الجمهور العربي، وتهديدًا، بأنّه سـيتّم إطلاق النار عليهم، في حال طرحوا مواضيع قوميّة على جدول الأعمال العام.
وما زالت هذه القضية تحت المتابعة، حيث تطالب جمعية «الدار» بتغيير أسـماء الشوارع وتحويلها إلى أسماء عربية في البلدة القديمة في الرملة.
كما قامت الجمعية بالتوجه إلى المستشـار القضائي للحكومة، الذي قال أن التصريحات المذكـورة خطيرة إلا أنّها لـم تصل حد التحريض. بالإضافة إلى مـا تقدّم، فقد توجّهت الجمعيـة إلـى وزير الداخلية في حينه، الذي لم يتجاوب مـع الموضوع بتاتًا، وأجري بحث برلمانـي حول القضية، دافع فيه مندوب رئيس الحكومة عن رئيس بلدية الرملة يوئيل لفي!!. ولم تقدم ضده لائحة اتهام حتى إعداد هذا التقرير.

46 الخبر المنشور حول هذا الموضوع في موقع الانترنت التابع لإذاعة الجيش "גלי צה"ל"- 30.11.2006
47 لقـاء مع رئيس بلديـة الرملة في صحيفة معريف في 6.5.2006، وتم نشـر هذا اللقاء كاملا في موقع الانترنت التابع لمعريف (nrg)- 7.5.2006

## ٪75 من المواطنين اليهود لا يقبلون بالسكن بجانب مواطنين عربًا

أشار تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، إلى حقائق مذهلة تشير إلى مدى عمق العنصرية ضد العرب في إسرائيل. ويتبيّن من تقرير جمعية حقوق المواطن أنّ العام 2006 شهد ارتفاعًا بنسبة ٪26 بالحوادث المرتبطة بالعنصرية ضد العرب، بدءًا بالتصريحات العنصرية ضد المواطنين العرب، وصولا إلى العنف البوليسي ضد المواطنين العرب.

وأعلن ٪75 من المستطلعة آراؤهم بأنّهم لن يسكنوا في مبنى مشترك يسكنه عرب، وأعلن ٪61 أنّهم غير مستعدّين لأن يزورهم عرب في بيوتهم، وأشار ٪55 إلى أنّه يجب الفصل بين اليهود والعرب في اماكن اللهو والترفيه.

وتبيّن أيضًا أن الطلاب الثانويين أكثر تطرّفًا، فقد أعلن ٪69 منهم أنّهم يعتقدون بأنّ العرب غير أذكياء، ويعتقد ٪75 منهم بأنّ العرب غير متعلّمين، وغير حضاريين، وغير نظيفين.

وقال أكثر من نصف المستطلعة آراؤهم بأنّهم يخافون عندما يسمعون أحدًا يتكلّم العربيّة في الشارع، وقال ٪31 أنّهم يشعرون بالنفور وقال ٪30 أنّهم يشعرون بالكراهية[48].

## «لا مشكلة لدي أن أقول: أنا عنصري»!!

لا مشكلة لدي أن أقول أنّني عنصري بالمرة! هذا ما يقوله آرييه كينغ، وهو يميني متطرّف يعمل على «شراء» أملاك عربيّة في القدس، ويسكن فيها مستوطنين يهود.

يقول كينغ: «أنا لا أختلف في عنصريّتي عن ٪99 من الشعب اليهودي، الذين لن يزوّجوا بناتهم لعرب، مثلما لن يزوّج يوسي بيلين ابنته لعربيّ. أنا أعمل لصالح الشعب اليهودي فقط، وليس لصالح أي شخص آخر».

ويعمل كينغ، كما يقول، منذ عشر سنوات، على تغيير الميزان الديمغرافي في القدس الشرقية لصالح اليهود، فهو «يشتري» البيوت من العرب، ويحارب التنظيمات اليسارية ويبني الأحياء السكنية ويوطّن اليهود في مواقع «مختلف عليها»!

ويقول كينغ في لقاء مع صحيفة معريف أنّه من الممكن «منح كل عربي يريد مغادرة إسرائيل نحو 100 ألف دولار. الحل لمشكلة العرب في إسرائيل سيكون على يد اليهود في المهجر، الذين سيموّلون سل هجرة (للعرب- المحرر) كما يتم تمويل سل استيعاب (للمهاجرين اليهود- المحرر). سيوافق ٪50 من العرب على هذا الحل، وعندها ستُحلّ

48 هذه المعطيات مقتبسة عن تقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل حول العنصرية في إسرائيلي، الصادر يوم 8/12/2007.

كافة المشاكل الديمغرافية في إسرائيل»[49].

بالإضافة إلى التصريحات العنصرية آنفة الذكر، والتحريض ضد المواطنين العرب، كانت هناك تصريحات كثيرة لا تقل بشـاعة عن التي ذكرناها، إلا أنها لم تفصّل فقط بسبب عدم إمكانية التوسـع أكثر من ذلك. وعلى سـبيل المثال، يمكننـا أن نذكر من بين هذه التصريحات، تصريح الراب عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحركة شاس، والمنشور في صحيفة معريف من يوم 8.10.2007، حيث قال أنّ «الأغيار أغبياء، واليهود شـعب حكيم وذكـي»! وغيرها من التصريحـات العنصرية ضد العرب وغير العـرب، والتي يمتلئ بها قاموس السياسة والمجتمع الاسرائيلي.

49 لقاء مع آرييه كينغ في صحيفة معريف- 10.1.2008

# العنصرية ضد المواطنين العرب في أماكن العمل

## مدير محطة وقود يطرد عاملاً عربيًّا لتحدثه بالعربية مع الزبائن العرب

طرد مدير محطّة الوقود «ألون غفعات عوز» في كيبوتس غفعات عوز، الشاب فادي أديب من مدينة أم الفحم، من عمله في المحطة، بسبب تحدثه باللغة العربية مع زبائن المحطّة العرب!!

وعمل فادي في المحطة لأيام معدودة فقط، وكان له خلالها نقاش متواصل مع مدير المحطة، اليشع كوهين، حول التحدّث باللغة العربية، حيث كان كوهين يطالب أديب دائمًا بالتحدث بالعبرية مع جميع الزبائن، ومن ضمنهم الزبائن العرب. ويقول أديب أن عددًا كبيرًا من عمال المحطة العرب تركوا العمل أو فصلوا للأسباب ذاتها.

"פיטרו אותי כי דיברתי בערבית"

טבח לשעבר טוען: מלון "חוף התמרים" פיטר אותי מפני שדיברתי בשפת אמי ■ במלון טוענים כי הוא פוטר על רקע מקצועי, אך מורים: אנו מבקשים מעובדינו לדבר בעברית

מאת מורן כץ

שוחח בשפה הערבית נשמעת פעמי עילה נדיעה מאיר למיטרים. אבל צעיר מעכו טוען שזו הסיבה שבי גללה סיום את עבודתו במלון "חוף התמרים" שבעיר.

זיאד חתתות, בן 29 מעכו, החל לעבוד כטבח במלון באמצע חודש יולי. לדבריו, שבועיים לאחר מכן הוא הגחה עובר אחר בשפת האם של שניהם לקראת. אירוע בר מצר זה שבעוך במלון. "המסחתי לו משהו בערבית כי הוא לא מבין כל כך טוב עברית, זו שפת האם שלנו והיה נוח יו תר", סיפר אתמול. "במהלת עוון ומשקאות הגיעה ואמרה לנה "מחום מדברים פה רק עברית"."

למחרת, סיפר חתתות, הוא זומן למנהלת כוח האדם, שהודיעה לו על סיום עבודתו. "הייתי בהלם", סיפר.

ממרכז מוסאוא לזכויות הערבים אזרחי ישראל, לשוב לעבודתו, במכתב שנשלח למנכ"ל המלון כתב היועץ המ שפטי של המרכז כי "לשיטתנו, הסיבה האמיתית שבגינה פוטר מרשנו הנה בלתי נסבלת, טפלה וגזענית".

במכתב התגובה ששלח מנכ"ל המלון, יאיר אריאלי, נכ תב כי הטענות על אפליה ואי שוויון הן מופרכות וחסרות בסיס. לדבריו, חתתות נקלט במלון למקופת ניסיון. בתום תקופה זו, שם המלון מצא לנכון להפסיק את עבודתו בגי לל תפקוד לקוי וצמצום התקן כמחלקה שבה נקלט.

במכתב התגובה כותב אריאלי: "את הבקשה לשוחח בעברית אנו מפנים לכלל העובדים. בקשה זאת מופנית לדוברי הרוסית, הערבית, הרומנית ועוד. מרשך שולט בשפה העברית, כך שהבקשה ממנו לא היתה מפלה.

אתמול הוסיף המנכ"ל: "חצי מעובדינו הם ערבים, וזר



معاريف - 23/8/2005

وقـال فادي أديب: «أنـا أجيب بطبيعة الحال على أسـئلة الزبائن العـرب باللغة العربية، فأنا عربي، ومكتوب على صدري اسـمي وهو اسـم عربي، ومشـكلة مدير المحطة أننا أتحـدّث مع الزبائـن العرب باللغة العربيـة، حيث كان يطالبني دائمًـا ويطالب غيري من العمال العرب، بالكف عن التحدّث باللغة العربية. حتى خلال تواجد بعض الزبائن العرب فـي المحطة، كان يتدخّل ويقاطعنا ويطالبنا بالحديـث معهم باللغة العبرية. هذا توجّه عنصـري من قبـل مدير المحطة الذي حذّرنـي أكثر من مرة بأن لا أتحـدّث بالعربيّة مع الزبائـن العـرب، وهدّدني بالفصل، وأنا لا أسـتطيع أن أمتثل لطلباتـه، فأنا أعتز بلغتي العربيّة»[50].

## عدم تشغيل العرب في مفوّضية المساواة في فرص العمل!!!

قرّرت اللجنة الوزارية لشؤون التشـريع، يوم الاثنين 24.6.2007، أنّ الائتلاف الحكومي لـن يدعم اقتراحًـا قدّمه النائب أحمـد الطيبي، لإرغـام الحكومة بتعييـن ممثلين عربًا لمفوّضية المساواة في الفرص في العمل.

وقـال التصحيح الذي أقرّ لقانون المسـاواة في فرص العمل، مـن العام 2005، أنّ إقامة مفوّضية المساواة في فرص العمل جاءت من أجل دعم مجموعات هدف تعاني التمييز في هذا المجال تحديدًا. والحديث يدور بالأسـاس عن المواطنين العرب والنسـاء والأشخاص ذوي المحدوديّـة. وينـصّ القانون على أن المفوّضية يجب أن تحوي ممثلين عن النسـاء وعـن ذوي المحدودية، ولا ينص على أنّ المفوّضية يجب أن تحوي ممثلاً عن المواطنين العرب. وتحوي اللجنة 21 عضوًا وعضوة.

وجـاء اقتراح القانون الذي قدّمه النائب الطيبـي، لضمان تعيين ممثل عربي للجنة التي تقدّم الاستشارة. وقال النائب أحمد الطيبي تعقيبًا على قرار اللجنة الوزارية: «ينبع هذا القرار عن حسـابات سياسـيّة ضيّقة. ويثير هذا القرار التساؤل بخصوص النقاش الذي يدور حول اقتراحات القانون التي نقدّمها. من المفروض أن تشكّل المفوّضية الردّ لصالح المجموعات السكانيّة التي تحتاج التفضيل المصحّح، ومن ضمنها المواطنين العرب»[51].

على الرغم من دورها الهام في مكافحة التمييز في التشـغيل، والذي يعانيه العرب على وجه الخصوص، لم تقم المفوضية حتى الآن بتشغيل عرب في مناصب رفيعة.

50 الخبر منشور في صحيفة كل العرب- 20.4.2007

51 نشر الخبر في موقع صحيفة هآرتس على الانترنت- 25.6.2007

## الكنيست تتعامل مع شركة سفريّات لا تشغّل عربًا!!

شركة السفريّات التي فازت بمناقصة نقل عاملي الكنيست، وهي محطة سيارات الأجرة «غفعات شاؤول»، لا تشغّل سائقين عربًا!! هذا ما كشفته قناة الكنيست التلفزيونية (القناة 99) يوم 3.9.2007.

وتقدّم شركة سيارات الأجرة «غفعات شاؤول» خدمات سفريّات لعاملي الكنيست منذ ما يقارب سنة ونصف السنة، وهي واحدة من عدّة محطات سيارات أجرة في القدس، التي «تفتخر» بأنّها تشغّل سائقين يهود فقط، الأمر الذي يعدّ مخالفة للقانون!!

وكان صاحب محطّة سيارات الأجرة، قد اعترف في حديث مع مراسل قناة الكنيست، بأنّه يعارض تشغيل سائقين غير يهود. وقال: «ليس لدينا، ولن يكون لدينا، سائقون عربًا- هذا هو شرط القبول للمحطة»!!

وفي سياق ردود الفعل، قال نائب رئيسة الكنيست، النائب أحمد الطيبي، أنه توجّه إلى رئيسة الكنيست دالية أيتسيك، وطالبها بالوقف الفوري للتعامل مع شركة سيارات الأجرة العنصرية. وأضاف: «الحديث يدور هنا عن مخالفة سافرة للقانون، ولا يمكن للكنيست أن تبقى لا مبالية أمام هذه العنصرية»[52].

أما مدير عام الكنيست، آفي بلشنيكوف، فتطرق إلى الموضوع بالقول أنّه سيفحصه بشكل معمّق، وأنّه سيتخذ قرارًا بعد الفحص.

وقد أرسل نائب سكرتير الكنيست، رسالة إلى أعضاء الكنيست العرب، بتاريخ 11.9.2007، لإبلاغهم عن التطورات في القضية المذكورة، جاء فيها أنّه استدعى مدير محطة سيارات الأجرة، أوفير اليان، ليستفسر منه عن الموضوع. وعقدت الجلسة بحضور المحامية شري ابراموف.

وجاء في رسالة نائب سكرتير الكنيست، أن مدير المحطة استنكر خلال الجلسة ما جاء في التقرير الذي بثته قناة الكنيست، وذكر أنّ الحقيقة هي عكس ما جاء في التقرير. وأرسل مدير المحطة رسالة إلى نائب سكرتير الكنيست، تضمّنت أقواله في الجلسة، بناءً على طلب نائب سكرتير الكنيست.

وقال نائب سكرتير الكنيست، في رسالته إلى أعضاء الكنيست العرب، بأنّه بعد جلسته مع مدير محطة سيارات الأجرة المذكورة، وفي أعقاب رسالة هذا الأخير، لا يرى حاجة إلى اتخاذ أي إجراء عقابي ضد شركة سيارات الأجرة المذكورة[53].

52 نشر الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة معريف (nrg)- 4.9.2007 و3.9.2007

53 رسالة نائب سكرتير الكنيست، إلى أعضاء الكنيست العرب، بتاريخ 17.9.2007

## شبكة «آر كافيه» رفضت تشغيل الطالب وسيم قنازع من الناصرة لكونه عربيًّا

قـام الطالب وسـيم قنازع (20 عامًـا)، من الناصـرة، والذي يدرس فـي جامعة تل ابيب بالبحث عن عمل في ثلاثة فروع لشبكة المقاهي «آر كافيه»، وقد قوبل طلبه بالرفض، لكونه عربيًّا. بينما توجه بعده، مراسـل اذاعة غالي تسـاهال دور غليك، الذي شارك في التحقيق الصحافي، بعد أن توجه مركز مسـاواة إليه، وأبلغه بأن شبكة المقاهي ترفض تشغيل عرب، الى الفروع الثلاثة نفسها، طالبًا العمل ومصرحًا عن كونه ايضًا طالبًا في جامعـة تل ابيب ومؤكدًا بانه لم يقم بالخدمة العسـكرية. وعلى الرغم من ذلك وافقت الشركة في فروعها الثلاثة المذكورة على قبول غليك للعمل بشكل فوري.

وكان مركـز مسـاواة هو الذي أرسـل الطالـب الجامعي وسـيم قنازع إلى فروع شـبكة المقاهي، ليطلب العمل، بعد أن وصلت المركز شـكاوي عدّة تفيد بأنّ شبكة «آر كافيه» لا تشغّل عربًا.

ومـن الجديـر بالذكر، أنّ جميع المحادثات التي تمت بين قنـازع وغليك من جهة وممثلي الفروع الثلاثة للشبكة، تمّ توثيقها.

وكان غليـك قـد توجّه إلى فروع الشـركة الثلاثة، بعـد أن غادرها قنازع بسـاعة فقط. ونظم مركز مسـاواة تظاهرة احتجاجية أمام فرع شـبكة «آر كافيه» في شارع بازل في تل أبيب، في أعقاب تعامل الشركة العنصري مع الطالب وسيم قنازع، ورفضها لتشغيله لأنه عربي ليس إلا.

كما أرسـل مركز مساواة رسالة إلى وحدة تطبيق قوانين العمل، التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والعمل، حول التمييز العنصري ضد العرب في شبكة «آر كافيه».

وجاء في الرسـالة التي أرسلتها المستشـارة القضائية لمركز مسـاواة، المحامية راجية أبو عقل: «بالاعتماد على شـهادة موكّلنا، الطالب الجامعي وسـيم قنازع، يمكن التوصل إلـى نتيجة مفادهـا أنّ موكّلنا لم يُقبل للعمل لأسـباب لا يمكن احتمالها، وهي أسـباب عنصرية، ولا يمكن شرعنتها بأي شكل من الأشكال».

وأكّدت مستشـارة مركز مساواة في رسـالتها أن قانون المساواة في فرص العمل يقول بوضوح أنه يمنع أي مشـعّل من التمييز بين العاملين لديه أو بين طالبي العمل بسـبب جنسـهم أو ميولهم الجنسـية أو مكانتهم الشخصية أو بسبب كونهم أهلاً، أو لجيلهم أو لعرقهم أو لدينهم أو لقوميتهم أو لمكان ولادتهم أو لآرائهم أو لعضويتهم الحزبية.

وطالب مركز مساواة في رسالته إلى وحدة تطبيق قوانين العمل، بالتحقيق في الموضوع وتطبيق العقوبات ضد الشركة وعامليها الذين خالفوا القانون.

تجدر الإشـارة إلى أنه تم بث تسـجيلات المحادثات بين قنازع وغليك من جهة، وعاملي مقاهي الشبكة، في برنامج إذاعة الجيش الإخباري، يوم 7.6.2006.

وأعلن عدد من أعضاء لجنة العمل والرفاه البرلمانية، عن مقاطعتهم لشبكة مقاهي «آر كافيه»، بسـبب أن الشـبكة تميّز ضد العرب في القبول للعمل، بدوافع عنصريّة، وذلك

في أعقاب عدم قبول ثلاثة فروع للشبكة الطالب الجامعي وسيم قنازع للعمل.
وأعلنـت شـبكة مقاهـي «آر كافيـه»، في معـرض تعقيبها على الكشـف عـن تعاملها العنصـري مـع المتقدّمين العـرب للعمل لديها، أنّهـا «تنتهج وتتبنى قيم المسـاواة في تعاملها مع المتقدّمين للعمل لديها، والدليل الأكبر على ذلك هو تشغيل 21 شخصًا من أبناء الأقليّات (هذا التعريف من المصدر- المحرر) في فروع شـبكة المقاهي. في أعقاب بثّ تقرير غالي تساهل، تمّ تذكير مدراء الفروع، بشكل واضح، بسياسة الشركة في ما يخص تشغيل العاملين»[54].
وجاء في رد المدعية الرئيسية في وزارة الصناعة والتجارة والعمل المحامية تمار فينكوس، لنائبة مدير قسم مفوضيّة شكاوى الجمهور في مكتب مراقب الدولة، المحامية شلوميت لويرر، حول الشـكوى التي قدّمها مركز مسـاواة، بخصوص رفض تشغيل وسيم قنازع في شـبكة مقاهي آر كافيه، لكونه عربيًّا ليس إلا، أنّ سبب التأخير في متابعة الشكوى، هو أنّ «التسـجيلات نقلت إلـى وزارة الصناعة والتجارة والعمل، كمـادة خام، الأمر الذي يجعل سـماعها يتطلب وقتًـا، وهناك وظائف أخرى عليّ القيام بهـا، عدا هذه القضية»، حسب قول المحامية فينكوس.
يشار إلى أن وزارة الصناعة لم تقدم لائحة اتهام بحق الشبكة ولم تقدم توصيات نهائية حتى موعد صدور التقرير.
ومن الجدير بالذكر أن الشـاب وسـيم قنازع ومركز مساواة قدما دعوى مدنية ضد شبكة مقاهي «آر كافيه».

## مدير اوسم في بيتح تكفا يرفض تشغيل عرب والشركة تدعي اقالته

علم معاد بدير من احد اصدقائه ان شركة «اوسم» تبحث عن عمال لها في «شوبر سال» في مدينة بيتح تكفا، فاتصل وتأكد انهم بالفعل يبحثون عن عمال. وقال بدير: «اتصلت مـرة أخرى لتحديد موعد ، فأخبرتني السـكرتيرة بأن مدير شـركة اوسـم لا يريد عمالا عربا. ونصحتني بالتحدث الى المدير». وسجل بدير المكالمة الهاتفية مع المدير.
واتصل مراسل موقع بانيت وصحيفة بانوراما بمدير شركة اوسم في منطقة بيتح تكفا وسـأله عن فحوى هذه الاتهامات فقال معقبـا: « انا اخبرته (معاد بدير – المحرر) بأننا لا نريد عمالا في الوقت الحالي. وانا لا اعرف ما مصلحته مما قاله، بالعكس لدينا عمال من الوسط العربي وليس لدي مشكلة في ذلك. وكل ما في الامر انني قلت له اننا في الوقت الحالـي غيـر معنيين بعمال. انا لم اقل ذلك ولا اتذكر اننا تحدثنا حول ذلك اصلا. صحيح انـنـي اتذكر اسـمه ولكن هل تعلم كم شـخصًا يتوجه الي في اليـوم؟ وعلى اي حال إذا صـدر عني تصريح من هذا النوع فهو غيـر مقصود ابدا وغير متعمد، وبالعكس تربطنا

54 نشر الخبر حول دعوة أعضاء الكنيست لمقاطعة "آر كافيه" في موقع الانترنت التابع لصحيفة هآرتس- 13.6.2006

علاقــة قوية ومحترمة مع الوســط العربي، عملنا ونعمل على اســتيعاب عمال عرب من مختلف المناطق العربية والوسط العربي. نحن نحترم هذا الوسط ولنا علاقة قوية جدا معــه ولا اعرف من اين هذه الاتهامات غير الصحيحة. وإذا لم يعجبك هذا الرد فبإمكانك التوجه للمسؤولين المركزيين في شركة اوسم».

وقد قام مدير عام اوســم جيزي كابلان بالاتصال مع عضو الكنيست احمد طيبي وابلغه انه تم ايقاف الموظف المشار اليه عن العمل .

فندق "حوف هتمريم" في
عكا فصل عاملاً لأنه
تحدث مع زميله بالعربية

الاتحاد - 28/7/2005

# التصنيف العرقي في الأماكن العامة، وتحديدًا في المطارات

يتعـرّض المواطنون العـرب، عادةً، لمضايقات لـدى مغادرتهم إسـرائيل، في مطار بن غوريـون، أو في المطارات الأخرى في البلاد، مثل مطار حيفـا، ومطار إيلات، وغيرهما، فيخضعون لفحص أمني تتضح من خلاله معالم التمييز ضدّهم.
ويصـف الكثير من المواطنيـن العرب الفحوص الأمنيـة التي يتعرّضون لهـا، بالمعاناة المتواصلة. ويتم تصنيف المسافرين العرب على خلفيات عرقية منذ وصولهم إلى البوابة الرئيسـية للمطـار مرورا بالحراس فـي مواقعهم المختلفة، وصولا إلـى مواقع تفتيش الحقائب وحتى موقع الوصول إلى منطقة التجارة الحرة. وعلى الرغم من بدء اسـتخدام أجهزة متطورة جدا للفحص الأمني إلا أن سـلطات الآمن تختار المواطنين العرب وتطلب من غالبيتهم مرور فحص جسدي مهين.

## تقرير «مسافر مثير للمشاكل»

كشفت المداولات القضائية على التمييز والتصنيف العرقي ضد العرب في المطارات عن قيام سـلطة المطارات وجهاز الامن العام بتحضير نموذج خاص يتم فيه كتابة التقارير التفصيلية من قبل الفاحصين في المطارات.
وانتقـد قاضي محكمة العدل العليا الياكيم روبنشـطاين في قـراره بالتماس 6763/06 قيام جهاز الامن في المطارات بتحضير تقارير أمنية يعدها طواقم الفاحصين وعنوانها «تقرير مسافر مثير للمشاكل». ويتضح من مواد قدمتها النيابة العامة ان هذا هو التعريف الذي تعطيه سـلطات الامن في المطارات للمواطنين العرب الذين يتم تصنيفهم عرقيا. ويتم استخدام هذه النماذج لكتابة شهادة رجال الامن بعد التصنيف العرقي للمواطنين. ووصف القاضي روبنشطاين هذا النموذج على انه "غير لائق".

אפליה בתחבורה ברמלה

האוטובוסים הופרטו - והערבים הולכים ברגל

هآرتس - 13/8/2005

وتقوم سـلطات الامن في المطار بتعبأة نموذج اضافي يسـمى "نموذج شكوى متوقعة" وهـو نموذج توثـق فيه المعلومـات عن تصنيف سـيارات المواطنين العـرب في مدخل المطار الرئيسي.

## الحركة لحرية المعلومات تقاضي سلطة المطارات للكشف عن معايير التفتيش الأمني في المطارات

بحثت المحكمة المركزية في تل ابيب، في الدعوى التي قدّمتها الحركة لحرية المعلومات، ضد سلطة المطارات، بحسب قانون حرية المعلومات، والتي طالبت الحركة فيها المحكمة بإصدار أمر لسلطة المطارات بتقديم معلومات للحركة حول المعايير التي توجّه منفذي الفحوص الأمنية في المطارات.

وشـدّدت الحركة لحرية المعلومات في الدعوى التي قدّمتها ضد سـلطة المطارات، بأنّها لا تبغـي معرفـة المعايير بحذافيرها، وإنّما تبغي معرفـة إذا ما كانت هناك معايير تميّز بحسب الانتماء القومي أو الديني أو العرقي، وما إلى ذلك، وإذا ما كانت هناك معايير من هذا القبيل فأيّ القوميات أو الديانات مشمول.

وقـرّرت المحكمـة أنّ الدعوى التي قدّمتها الحركة لحرية المعلومات، بغالبيتها سـخيفة، ومن الأفضل كان أن لا تقدّم، وفي المقابل شدّدت المحكمة على أن المدّعى عليها، وهي سـلطة المطارات، أي الدولة، لم تفهم تعليمات قانون حرية المعلومات، لأن بقرة الأمن المقدّسة أعمت عينيها، وكانت المعيار الأساسي في عدم تقديم ما طلبته منها المدّعية، وأدت إلى تقديم المواد المطلوبة منها بعد تقديم الدعوى فقط، وإلى عدم التطرّق إلى موضوع الشكاوى[55].

وكما تبين، فإنّ سلطة المطارات قدّمت ما طلبته منها المدعية، بعد تقديم الدعوى، ولذا فقـد قرّرت المحكمة أن يتحمّل كل طرف حصّتـه من تكاليف المحكمة. وقد صدر القرار يوم 8.11.2006.

وقرّرت الحركة تقديم اسـتئناف حول هذا الموضوع للمحكمة العليا، تبحثه المحكمة في أواخر شهر آذار من العام 2008.

هـذا وقدم عضو الكنيسـت احمد طيبي عـام 2007 اقتراح قانون "لتعويض ومسـاعدة مسافر بسبب تأخير او تأجيل سفره" ولم تقر الكنيست اقتراح القانون المذكور بعد.

نعـرض أمامكم فيما يلي نماذج من ممارسـات تعرض لها مواطنون عرب خلال السـنوات الاخيـرة. تعتمـد غالبية هذه النمـاذج على قضايا ومواد قدمت فـي المحاكم خلال العامين الاخيرين.

55 بروتوكـول الدعوى التي قدّمتها الحركة لحرية المعلومات ضد سـلطة المطارات في المحكمة المركزية في تل ابيب- رقم الدعوى 06/001555

## عائلة خياط تتعرض للاهانة في المطار

تعرض سليم الخياط والذي يقارب عمره الثامنة والسبعين، وهو قنصل شرف لاسبانيا في البلاد، وزوجته ووالدة زوجته المقعدة على كرسي عجلات خاص، لإهانة يوم 3.9.2004 في مطار بن غوريون. وتم تصنيفهم عرقيا واهانتهم وتنفيذ تفتيش جسدي مهين عليهم، بما في ذلك على أنجلا فيفوتش المقعدة على كرسي عجلات. ومنعت سلطات المطار من خياط أخذ جهاز مقياس السكري في الدم للطائرة مما تسبب له في أضرار صحية ومنعه من تلقي الغذاء طيلة سفره في الطائرة. وتمت مرافقة الثلاثة الى متن الطائرة بشكل مهين يذكر بمرافقة المعتقلين. وقامت عائلة خياط بتقديم دعوى تعويض مدنية يوم 4.5.2005 بحق سلطة المطارات ودولة اسرائيل بواسطة المحامي الكسندر بيت هلحمي.

ورفضت سلطة المطارات وجهاز الامن العام السماح لمحامي العائلة بالحصول على تعليمات جهاز الامن العام حول تفتيش المواطنين في المطارات. وأصدر جهاز الامن العام وبتوقيع وزير الامن يوم 16.3.2006 أمرًا يمنع تسليم تعليمات الفحص الامني وشمل هذا الامر "تعليمات معالجة المسافر الصادرة عن وحدة حماية الطيرات في الشاباك، وأساليب العمل وتعليمات عمل المخابرات في موضوع حماية الطيران المدني".

والتمست العائلة الى محكمة العدل العليا ضد قرار وزير الامن وطلبت حق الحصول على هذه التعليمات لتبرهن انها تميز ضد العرب وتصنفهم عرقيا ولتبرهن ان تصرفات رجال الامن في المطار قد تخطت عمليا هذه التعليمات. ورفض جهاز المخابرات العام طلب العائلة وتجاوب القاضي الياكيم روبنشطاين مع موقف جهاز المخابرات وقام حسب بند "ط" في قراره "بالاطلاع على المواد السرية والتشاور مع ممثلي جهاز المخابرات العام الذين عرضوا تقديراتهم حول حيثيات القضية"!

ولم يكتف القاضي روبنشطاين بالتشاور مع جهاز المخابرات العام قبل اتخاذ قراره وامر في نهاية المطاف باطلاع القاضي على المواد السرية شرط ان يقوم القاضي بتحويل قرار الحكم النهائي وقبل نشره، لفحص امني. وأمر القاضي عمليا ان يحصل هو على موقف الدولة بحضور طرف واحد فقط. ورفض القاضي روبنشطاين ان يطلع محامي عائلة خياط على المواد السرية على الرغم من انه أدى الخدمة العسكرية ولديه الحصانة الأمنية المطلوبة. (بش"أ 06/6763).

## تعامل مهين مع رئيسة إدارة مركز مساواة نبيلة اسبنيولي وشقيقتها د. هالة اسبنيولي

وصلت رئيسة إدارة مركز مساواة ومديرة جمعية الطفولة، نبيلة اسبنيولي، وشقيقتها د. هالة اسبنيولي، إلى معبر الشيخ حسين، في تاريخ 20.5.2007، للعبور عائدات إلى إسرائيل، وهناك التقيتا بسهيل ميعاري، الذي عرض عليهما العودة معه إلى الناصرة

في سيارته التي أوقفها في الجهة الإسرائيلية من المعبر.
كما قلنا، فإنّ نبيلة اسـبنيولي هي رئيسة إدارة مركز مساواة، وبالإضافة إلى ذلك فإنّها ناشـطة في الحركة النسوية وحركات السـلام. أمّا د. هالة اسبنيولي، فهي عضوة إدارة سـابقة في مركز مساواة، ونائبة مدير دار المعلمين العرب، وعضوة إدارة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وعضوة لجنة متابعة قضايا التعليم العربي.
عبـرت نبيلة وهالة اسـبنيولي الفحـص الأمني، ووقفتا خـارج المعبر تنتظران السـيد ميعـاري الـذي تأخر في الفحوص الأمنيـة. وبعد مرور أكثر من سـاعة على انتظارهما، توجه إليهما موظفو الأمن وسألوهما عن سبب انتظارهما، وعندما أبلغتا بأنهما تنتظران صديقًا تنويان السفر معه إلى الناصرة، طُلب منهما العودة لإجراء الفحوص الأمنية!!!
وكان الفحـص الإضافـي الـذي تعرّض له الثلاثـة، مهينًا إلى أقصى درجـة، حيث أجري لهـم تفتيش جسـدي مهين، وتم تفتيش كل غرض من أغـراض الثلاثة، وخرج الثلاثة من معبر الشـيخ حسـين الحدودي، بعد سلسـلة الفحوص الأمنية المهينة، نحو الساعة العاشرة ليلاً!!
وطالب مركز مساواة، في رسالة إلى مدير عام سلطة المطارات، في حينه، غابي أوفير، بالعمل على وضع حد للإهانات التي يتعرّض لها المواطنون العرب في كل معابر الحدود في الدولة، مثل المطارات والمعابر البرية، وما إلى ذلك. كما طالب المركز بفحص شكوى نبيلة وهالة اسـبنيولي وسـهيل ميعاري، فحصًـا جذريًّا، والتعامل معهـا على خطورتها بشـكل مبدئي، كما طالب المركز سلطة المطارات بالعمل الجدي على بمعاقبة العاملين الذين يهينون المواطنيـن العرب في المطارات أو في المعابر البرية، للتدليل على جدية تصريحات السلطة حول المساواة في التعامل بين المواطنين العرب واليهود في المعابر الحدودية في إسـرائيل! يشـار الى ان المعبر الحدودي جسر حسين ليس معبرا جويا ولا يشكل المسافر من خلاله خطرا أمنيا مثل حال المسافرين في الطائرات.

## ثلاثة مسافرين من عين ماهل ومن إيطاليا يتعرضون للإهانة في مطار بن غوريون

فـي نهاية العام 2004، تعرّض شـاب من عين ماهل إلى تعامـل عنصري في مطار بن غوريـون، وذلك عندما عـاد برفقة خالته وصديقتها التي تعاني عجزًا جسـديًّا، وتتحرك بمساعدة كرسي العجلات، إلى البلاد من إيطاليا التي يدرس فيها.
وقال والد الشـاب، حاتم حبيب اللّه، وهو متزوّج من امرأة إيطالية، ولديه ابنان يدرسـان في إيطاليا، أنّه عند وصولهم إلى البلاد، تعرّضوا لتفتيش مهين في المطار، وأنّ موظفي الأمـن أخذوا حقائبهم ووعدوهـم بإعادتها إلى عنوانهم في قرية عيـن ماهل، وعندما عادت الحقائب، بتأخير يومين، تبيّن أن قسمًا من محتوياتها كان ممزقًا ومكسّرًا.
وعنـد نهاية الزيـارة إلى البلاد، توجه الشـاب وخالته وصديقتها إلى مطـار بن غوريون مرة أخرى للسـفر إلى إيطاليا، وقد وصلوا قبل موعد إقلاع الطائرة بأربع سـاعات. وفي

هذه المرة أيضًا، بدأت سلسلة من المعاملات المهينة مع المسافرين الثلاثة، فقد رفض أحد أفراد الأمن أن يحضر كرسي عجلات للمرأة المحدودة حركيًّا، رفضًا باتًّا. وألصق أفراد الأمن ملصقات حمراء اللون على حقائبهم، بينما ألصقت على حقائب المسافرين الآخرين ملصقات بلون آخر، وبدأ التفتيش «الدقيق»، الذي استمر ساعتين.
واستمر هذا التفتيش طويلا، الأمر الذي منع المسافرين من الصعود إلى الطائرة، وبدأت الاقتراحات البديلة، مثل أن يسافروا في طائرة إلى برشلونة ومن هناك إيابًا إلى روما، أو أن يسافروا إلى ميونيخ ومن ثم إيابًا إلى روما، إلى أنّهم رفضوا هذه الاقتراحات، وطالبوا بالشفر إلى روما بواسطة «آل ايطاليا»، وتم «تعويض» كل منهم بـ200 دولار!! [56]

## النائبة نادية حلو تتلقى وعودًا بوقف إهانات العرب في المطار، ثم تتعرض بناتها لمثل هكذا إهانات!

خلال لقاء عقدته النائبة نادية الحلو، مع رئيس الشاباك يوفال ديسكين، في تاريخ 27.2.2007، حول التفتيش الأمني المذل والمهين الذي يتعرّض له المواطنون العرب في المطارات، تعهد ديسكين للنائبة حلو، أنه سيتم خلال سنة ونصف (من تاريخه، أي حتى شهر آب من العام 2008- المحرر)، تشغيل منظومة تكنولوجية جديدة، تضع حدًّا للفحوص الأمنية الدقيقة التي يتم إجراؤها للمواطنين العرب في مطار بن غوريون.
وقال ديسكين للنائبة نادية حلو أنه يجري بين الحين والآخر، زيارات رقابة ليلية تهدف لمتابعة الترتيبات الأمنية في المطار عن قرب، ورؤية التعامل الذي يحظى به المواطنون العرب عن قرب. وطالبت النائبة نادية الحلو، رئيس الشاباك بالتخفيف عن المسافرين العرب، وتحديدًا العائلات ورجال الدين والأطفال، خلال الفحص الأمني.
وبعد أشهر من هذا اللقاء الذي بادرت إليه النائبة نادية حلو، بهدف تخفيف معاناة المواطنين العرب في مطار بن غوريون، وتحديدًا في 30.9.2007، تعرّضت ابنتا النائبة حلو للتفتيش المهين في المطار!
وأرسلت حلو رسالة بهذا الخصوص إلى رئيس الحكومة إيهود أولمرت، في 5.10.2007، طالبته فيها بالعمل الجدي لإنهاء كافة مظاهر التعامل المهين والمذل مع المواطنين العرب في مطار بن غوريون.
وذكرت النائبة حلو في حديث صحافي لموقع الانترنت التابع لصحيفة بانوراما (بانيت) ان الحادثة حصلت عندما كانت ابنتاها في طريقهما الى اجازة في براغ. وانه بينما كانتا تنتظران في الدور للتفتيش والفحص الامني توجه اليهما رجال الامن واخذوهما الى مكان خاص، اجري فيه تفتيش في اغراضهما الشخصية، وتم فحص كل غرض حتى

56 تقرير مركز مكافحة العنصرية والجمعية العربية لحقوق الانسان حول التصنيف العرقي للعرب في المطارات الصادر في تاريخ 5/12/2006 بعنوان «المشتبه بهم ضمنًا: التصنيف العرقي للمسافرين العرب في مطار بن غوريون وشركات الطيران الاسرائيلية».

"הפסיקו להתייחס אל ערביי ישראל כאל פצצה מתקתקת"

חברי כנסת ערביים מזדהים עם ח"כ נדיה חילו, שבנותיה הושפלו לטענתן בנתב"ג

בעקבות בידוק ביטחוני

שני רופאים ערבים קוראים להחרים את חברת אל על לאחר שלטענתם הושפלו

يسرائيل بوست - 1/10/2007

هآرتس - 14/10/2007

الحساس منها وذلك في مكان عام وبوجود اشخاص آخرين. ولم تنته مسيرة الاهانة هنا، فبعد انتهاء التفتيش، رجعت ابنتا الحلو الى الطابور، الا ان رجال الامن طلبوا منهما مرافقتهما مرة اخرى، وتم تفتيش المحفظات الشخصية، والتي تجري عادة بواسطة جهاز كشف، ورافقوهما حتى لا يأخذا اي غرض قبل الصعود الى الطائرة.
وقالت حلو ان رجال الامن عرفوا في مرحلة معينة ان الشابتين هما ابنتان لنائبة في الكنيست، ولكن لم يكن لهذا اي تأثير في المعاملة التي تلقوها.

## أفراد الأمن يمنعون حسين أبو عيّاش وعائلته من الصعود إلى الطائرة

في شهر كانون الأول من العام 2004، توجّه حسين أبو عيّاش وعائلته وبنات أخيه، إلى مطار بن غوريون، للسفر في عطلتهم.
وتعرّضت العائلة إلى تفتيش أمني مذل، كما يجري في حالات متقاربة في المطار، عندما يكون المسافرون عربًا. وفي نهاية التفتيش الأمني، قرر أفراد الأمن، أن يمنعوا العائلة من ركوب الطائرة!!
وفي أعقاب الحادثة المهينة التي تعرّض لها أفراد عائلة أبو عياش في المطار، قرّر رب العائلة تقديم دعوى ضد سلطة المطارات وضد شركة إل عال، لمحكمة الصلح في تل

أبيب. وردّت المحكمة الدعوى التي تقدّمت بها عائلة أبو عيّاش، عن طريق المحامي عامي هولاندر. وقامت العائلة في الأسبوع الأخير من شهر شباط من العام 2008، بالاستئناف على قرار محكمة الصلح في تل أبيب، إلى المحكمة المركزية في القدس.

## المحكمة تعوض علي مغربي بـ10 الاف شيكل

يتميز مطار حيفا بكونه مطارا صغيرا يتعرض فيه المواطن العربي الى المهانة بحجج متنوعة وأهمها العطب الحاصل في أجهزة فحص الحقائب.
ووصل الى مركز مساواة أكثر من مواطن تمت اهانته وتصنيفه على خلفية عرقية وحتى منعه من السفر بحجة عطب أجهزة التفتيش المذكورة. ورفضت محكمة حيفا في اكثر من حالة موقف سلطة المطارات وقررت تعويض المسافرين.
وكان المواطن العكاوي علي مغربي قد حجز غرف فندق في ايلات مع مجموعة من أصدقائه وحجز تذكرة السفر على متن الطائرة. وعلى الرغم من وصوله إلى المطار قبل موعد اقلاع الطائرة بأكثر من ساعة وعشرين دقيقة، الا انه تعرض للاهانة والفحص الامني في غرفة منفصلة وخلع ملابسه وأجري عليه فحص جسدي مهين. وبعد ان اهين في الفحص الامني رفضت سلطات المطار السماح له بالصعود الى الطائرة ورفضت شركة يسرائير تعويضه ونقله بواسطة تاكسي الى ايلات. هذا وتوجه مغربي الى مطار دوف في تل ابيب وسافر من هناك بدون مشاكل تذكر. وحكم القاضي ي. فريدمان يوم 30.8.2007 على سلطة المطارات بتعويض مغربي بمبلغ 10 شاقل ودفع مبلغ 2500 شاقل اضافيات كأتعاب للمحامي م. يونائي الذي ترافع عن مغربي.

## المحكمة تأمر سلطة المطارات بتعويض سرج حداد

أمر قاضي محكمة الصلح في مدينة حيفا ي. فريدمان يوم 26.10.2007 سلطة المطارات بتعويض المواطن الحيفاوي سرج حداد بقيمة 5500 شاقل اضافة الى 1500 شاقل تكلفة محامي. وكان حداد قد وصل الى مطار حيفا بهدف السفر لقضاء عطلة لمدة أربعة أيام في ايلات. وعلى الرغم من وصوله قبل الموعد المطلوب تم استجوابه بشكل مهين ومستهجن وفحصه جسديا ومطالبته بخلع ملابسه. ومنعته الشركة وسلطة المطارات من أخذ حقائبه الى عطلته في ايلات.
ويتضح من قرار المحكمة ان شركة اركيع هي المخولة في المطار المذكور بتنفيذ الفحص الامني مستخدمة أجهزة سلطة المطارات. ولم تكن هذه المرة الاولى التي تعطب فيها الاجهزة في مطار حيفا وعلى يبدو فأن هذه الحجة قد استخدمت في اكثر من ملف مما أدى بالقاضي الى انتقاد سلطة المطارات. ورفض القاضي الدعوى ضد شركة أركيع واكتفى بتغريم سلطة المطارات (أ05/020287).

## الغاء رحلة يوم الحب

قررت محكمة الصلح في تل ابيب تعويض علاء عبيد واماني مطانس بعد ان الغت شركة «هركيع عشـبيعي» وسـلطة المطارات رحلة حجزها عبيد. واعتذرت الشركة عن تنفيذ الحجـز بعد ان رفضت سـلطات المطار التصديـق على الرحلة الجوية المحجوزة سـلفا. وطالـب عبيد ومطانس بواسـطة المحامي البير نحاس بتعويضهمـا على الغبن اللاحق بهما. وحكمت المحكمة بتعويض الاثنين. (أ.32545/05).

## شهر العسل تحول الى جحيم

حولت شركة اركيع وسلطة المطارات في مطار اسطنبول رحلة شهر العسل التي خططها ايلي اسمر وعروسه افنان نقولا اسمر الى رحلة حزينة ومهينة.
وطالـب المحامـي البير نحاس محكمـة الصلح في حيفا ان تأمر شـركة أركيع بتعويض الاثنيـن بمبلغ 104 آلاف شـاقل بعد ان قـام طاقم الفحص الامني التابع لشـركة اركيع بتصنيف الاثنين عرقيا، واهانتهم، وتحقيرهم ومصادرة حقائبهم وعدم اعادتها اليهم. وقد قام الطاقم الامني باجراء تفتيش جسـدي مهين على الزوج وفي أمتعتهم وما زالت محكمة الصلح في حيفا تناقش القضية حتى موعد كتابة هذا التقرير. (أ. 16479/06).

## عربيّات ويهوديّات في ذات البعثة... ويفتشون العربيّات فقط!!

سـافرت الناشـطة الاجتماعيـة دالية حلبي، من قريـة دالية الكرمل فـي 15.11.2006، ضمن وفد مكوّن من خمس ناشطات اجتماعيات عربيات وخمس يهوديات، في بعثة إلى إيرلندا الشـمالية. وفور وصولهن، بـدأت الفتيات العربيات بالتعرض للمعاملة السـيئة، فقد تعرضن للاستجواب، دون أن تتعرض له الناشطات اليهوديات.
كمـا ألصق موظفـو الأمن ملصقات علـى حقائب المسـافرات، كان لونهـا على حقائب العربيات مختلفًا عن الملصقات على حقائب اليهوديات.
أما في طريق عودة البعثة إلى البلاد، عن طريق مطار هيثرو في لندن، تعرضت الفتيات العربيـات في البعثة إلى تفتيش مهين، وتعامل مختلف عن التعامل الذي تلقّته الفتيات اليهوديـات فـي البعثة، فقـد تعرّضت الفتيـات العربيّات في البعثة للتفتيش الجسـدي، بينما لم تتعرّض اليهوديّات لهذا التفتيش. وتم تفتيش حقائب العربيات فقط، بشـكل فظ.[57]

57 تقريـر مركـز مكافحة العنصريـة والجمعية العربية لحقوق الانسـان حول التصنيـف العرقي للعرب في المطـارات الصادر في تاريـخ 5/12/2006 بعنوان «المشـتبه بهم ضمنًا: التصنيف العرقي للمسـافرين العرب في مطار بن غوريون وشركات الطيران الاسرائيلية».

## منع شمعون شعبان من السفر على متن طائرة من حيفا إلى ايلات

منع رجال الأمن في مطار حيفا، المواطن العربي شمعون شعبان، من قرية جديدة-المكر، من السفر بالطائرة من حيفا إلى ايلات. وجرت هذه الحادثة في نهاية شهر تموز من العام 2007، كما جاء في موقع الانترنت التابع لصحيفة بانوراما (بانيت).
وكان شعبان قد توجّه غلى مطار حيفا، في الساعة السابعة صباحًا، حيث كان من المقرر أن يسافر على متن الطائرة التي تنطلق نحو الساعة العاشرة والنصف صباحًا من حيفا إلى ايلات. وتعرّض المواطن شمعون شعبان للتفتيش طوال ساعات، وبعد التفتيش أبلغه أفراد جهاز الأمن في المطر بمنعه من السفر بالطائرة إلى ايلات، الأمر الذي أصابه بالذهول، لأنه ليس هناك أي سبب منطقي يدعو لذلك. واضطر المواطن شمعون شعبان للسفر إلى ايلات بواسطة سيارة أجرة خصوصية، الأمر الذي كلفه مبلغًا كبيرًا من المال.
وعندما رغب شعبان بالعودة من إيلات، توجه إلى المطار، وابتاع تذكرة طائرة إلى حيفا، وسافر بالطائرة، دون أن يبلغه أي فرد من أفراد الأمن بمنعه من السفر!!

هذه الأمثلة هي أمثلة عينيّة من سلسلة أمثلة كبيرة من الإذلالات التي يتعرّض لها المواطنون العرب في المطارات، في البلاد والخارج، من قبل موظفي الأمن الاسرائيليين، الأمر الذي يثبت بوضوح أن التعامل مع العربي يتم على أساس كونه تهديدًا مباشرًا على أمن إسرائيل وليس على أساس كونه مواطنًا متساوي الحقوق في إسرائيل.

## تصنيف عنصري في الدخول إلى القطار

وصل الطبيبان د. ماجد كبها ود. سامر دياب، وهما طبيبان جراحان في قسم القلب مستشفى رمبام في حيفا، يوم الخميس 19.4.2007، إلى محطة القطارات في بات غاليم في حيفا.
وعلى مدخل المحطة، طلب رجل الأمن من الاثنين إبراز هويّتيهما، وعلى الرغم من أنّ الاثنين أبرزا بطاقة جراحين له، منعهما من دخول منطقة القطار، ومنعهما بالتالي من تلقي الخدمة العامة، التي من المفترض أن تعطى دون تمييز وتصنيف. وكان رجل الأمن قد طلب من الاثنين إبراز هويّتيهما على الرغم من أنّه فحص حقائبهما، وعلى الرغم من أنّهما مرّا فحصًا بجهاز الكشف عن المعادن.
وبعد تصرف رجل الأمن المهين، آنف الذكر، بدأ جدال بين الطرفين، عبر خلاله عشرات المسافرين إلى داخل محطة القطار بدون أن يُطلب منهم إبراز هويّاتهم!
واضطر د. كبها أن يعود إلى منزله ليحضر الهوية، الأمر الذي أخرهما عن المؤتمر الذي كانا متوجّهين إليه في تل أبيب!

חדשות

מופז: בדיקות זהות ליהודים וללא יהודים בנתב"ג

ييتد نئمان - 8/8/2007

وفـي ردّها الأولي، زعمت شـركة قطارات اسـرائيل، بأن «رجل الأمن هـو من الأقليات (التعريف من المصدر- المحرر) ولذا فإنّ ادعاء التعامل العنصري غير ذي صلة»، وزعمت الشركة في ردّها أنّ رجل الأمن يتلقى تعليماته من الشرطة والشاباك، وأنّ لديه إمكانية القرار ممّن يطلب هوية أم لا.[58]

وأرسـل مركز مسـاواة رسـالة إلى موشـيه ليون، رئيس مجلس إدارة شـركة قطارات اسـرائيل، طالبـه فيهـا بالاعتذار عـن الحادثـة وبتعويـض المتضررين بشـكل لائق، وبالتوضيح لعاملي الشركة، شفهيًّا وخطيًّا، بأنّهم غير مخوّلين أن يتصرفوا كما تصرّف رجل الأمن المذكور.

وقد أرسـلت الشـركة رسـالة إلى مركز مسـاواة، أبلغته فيـه بأنّها سـتفحص تعليمات الفحـوص الأمنية التي يتم إجراؤها للمسـافرين، لدى الدخول إلى المحطات، وسـتعمل على تغييرها إذا اسـتدعى الأمر. واعتذرت الشـركة في رسـالتها إلى مركز مساواة عن الألم النفسي الذي تعرّض له الطبيبان.

## حملة: فندق بدون عرب!!

قررت شـركة «الدقيقة الـ90» للحملات السـياحية، أن تمنع بيع حملات نقاهة في فندق «سـنترال بارك» في ايلات، في فترة عيد الأضحى الأخير (في العام 2007)!! وقد كشـف تقرير أعدّته القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي عن هذه «الحملة» العنصرية.

وقـال مصدر عامل في مجال السـياحة، في حديث للقناة العاشـرة، بـأنّ هذه التعليمات تم توجيهها لوكلاء السـياحة الداخلية التابعين للشركة. وتحدّث مراسل القناة العاشرة، هـارون تحاوخـو، في الهاتف مع ممثل شـركة «الدقيقـة الـ90»، وقدّم نفسـه على أنّه ابراهيم، متزوج وأب لثلاثة، وبأنّه يرغب بحجز غرفتين بمناسبة عيد الأضحى في فندق «سنترال بارك»، فرد الموظف عليه زاعمًا بأنّه تم إغلاق الحجوزات في الفندق المذكور، وأنّه لا يمكن حجز غرف.

وعندما طلب «ابراهيم» حجز غرف لليلة الأربعاء، تردّد الموظف قليلا، وطلب منه الانتظار على الخط، وعندما عاد إليه، زعم أن الغرف محجوزة جميعها في ذلك اليوم ايضًا.

أمـا عندما تحـدث «ابراهيم» مع وكالات سـفر أخرى، مثل «تسـابار» و«ايسـتا» و«والا تورز»، وافق ممثلو هذه الشركات أن يبيعوا «إبراهيم» غرفًا دون أي اعتراض، في فندق

58 نُشر الخبر في موقع صحيفة هآرتس على الانترنت بتاريخ 22/4/2007.

«سنترال بارك» في فترة عيد الأضحى. وعندما اتصل «إبراهيم» بالفندق نفسه، نجح أيضًا في حجز غرفتين ليومي الخميس والجمعة، أول يومين في عيد الأضحى.
في أعقاب هذه المكالمات، قامت محررة الشؤون السياحية في موقع «نعنع 10» على الانترنت، غاليا سيفان، بالاتصال بشركة «الدقيقة الـ90»، لفحص إمكانية حجز غرف في فندق «سنترال بارك» في فترة عيد الأضحى، وكان الرد أن قام مندوب الشركة بعرض عدد من الحملات عليها. كما قام المندوب بالكشف عن «المبيعات الاختيارية» قائلا: «بالإضافة إلى الحملة الممتازة التي أعرضها عليك، تستطيع شركة «الدقيقة الـ90» أن تضمن أنّه في الفترة التي تكون فيها ايلات مليئة بالسائحين بمناسبة عيد الأضحى، أن تكون المبيعات عن طريق الشركة للإسرائيليين فقط»!!
أما الشركة، فعندما تمت مواجهتها بما حصل، زعمت عن طريق دافيد محليف، وهو نائب المدير العام لشؤون التسويق أنّه «لا توجد تعليمات كهذه بشكل قاطع وواضح. في شركة «الدقيقة الـ90» هناك ستة عاملين عربًا، وهم أشخاص رائعون وأذكياء». وأضاف: «لدينا الآن ست مجموعات من العرب في ايلات»!

## التمييز العنصري ضد العرب في مركز رياضي في القدس

يعاني الطلاب العرب في الجامعة العبرية في القدس، تمييزًا على خلفية عنصرية، يمنعهم من الدخول إلى مركز «ليرنر» الرياضي في الجامعة. وأكّدت إحدى الموظفات التي عملت في المركز الرياضي في السابق، أنّ هناك أوامر عليا بعدم إدخال مواطنين عرب ممن ليسوا طلابا للمركز الرياضي، مع العلم أن العديد من المواطنين اليهود من غير الطلاب مشتركون في المركز!!
وتوجّه عضو النقابة العامة للطلاب في الجامعة العبرية في حينه، هيثم عمل إلى عميد الجامعة العبرية رحميوف حنا، طالبًا بالتحقيق في هذا الموضوع. وبعد هذا التوجّه بدأت إدارة الجامعة بفحص الشكاوى حول تصرفات عنصرية ضد مواطنين عرب في مركز «ليرنر» الرياضي.
كما أصدرت نقابة الطلاب العامة استنكارا باللغتين العربية والعبرية للتصرف العنصري، وألغت اتفاقية عمل بينها وبين مركز "ليرنر" الرياضي، حيث كانت توجه الطلاب الجامعيين للاشتراك في المركز.
وفي تعقيب على هذا الأمر وبعد الرسالة التي أرسلها عمل قالت الناطقة بلسان الجامعة العبرية اوريت سوليتسانو: "لقد أقيم مركز "ليرنر" الرياضي لخدمة جمهور الطلبة والهيئة التدريسية ولا ينتهج المركز سياسة تمييز عنصري ضد الطلاب والمواطنين العرب وستفحص إدارة الجامعة هذه القضية، وتفحص الإدارة ببالغ الأهمية والخطورة هذه الادعاءات، وستتخذ الإجراءات المطلوبة".

# العنصرية ضد العرب في الملاعب الرياضية

تعتبـر الملاعب الرياضية، وتحديدًا ملاعب كرة القدم، منبرًا آخر يسـتخدمه العنصريون في عنصريتهم ضد العرب وضد رموزهم الوطنية والدينية.
ومنـذ أن ارتقـت فرق كرة قـدم عربية إلـى الدرجة العليـا، وبدأت بملاقاة فـرق كبيرة بالمقاييس الإسرائيلية، مثل بيتار القدس، وغيرها، بدأت مظاهر العنصرية ضد العرب تزداد، وتتخذ أشكالا عنيفة في أحيان كثيرة.
وسنقدّم هنا بعض الأمثلة على العنصرية التي يتعرض لها العرب في الملاعب الرياضية، وتحديدًا في ملاعب كرة القدم.

## شجارات في ملاعب كرة القدم، وهتافات «الموت للعرب»!

يقوم مشـجّعو فرق كرة القدم اليهودية، وتحديدًا مشـجّعو فريق بيتار القدس، في كل مباراة تقريبًا، وفي المباريات ضد الفرق العربية، وعلى رأسـها اتحاد أبناء سخنين، على وجه الخصوص، باستخدام ألفاظ وهتافات عنصرية، ضد العرب، وضد المواطنين العرب، وضد رموز العرب الدينية والوطنية، وضد لاعبي كرة قدم عرب، بشـكل يثير الاشـمئزاز لدى كل شخص يرفض العنصرية قلبًا وقالبًا.
وقد قام مشـجعو فريق بيتار القدس تحديدًا في كثير مـن الأحيان بالتهجم على العرب وعلى الإسلام، ولم يكتفوا بالتهديد والوعيد والهتافات العنصرية، بل تمادوا حتى وصلوا حد الاعتداء الجسدي على مشجعي الفرق العربية.
ففي يوم الأحد، 8.1.2006، على سـبيل المثال، تطوّرت الهتافات العنصرية التي هتفها جمهـور بيتار القدس ضد جمهور سـخنين، في مبـاراة الفريقين في سـتاد الدوحة في سخنين، إلى شجار كبير في الملعب، بين الطرفين، جرح فيه الكثير من الأشخاص.
وتكمن المشـكلة فـي أن القانون القائل بأنّ الهتافـات العنصرية في الملاعب الرياضية يجب أن تواجه بشدة، لا يطبّق، ولم يعاقب مشجّعو بيتار القدس تحديدًا على هتافاتهم العنصرية ضد العرب، الأمر الذي يشجعهم على الاستمرار في هذه الأفعال.
وقام في المباراة المذكور، نحو 500 من جمهور بيتار القدس، باقتحام الملعب، وتكسير التجهيـزات فيـه، بعـد أن هتفوا طوال المبـاراة هتافـات عنصرية ضد العـرب. وهاجم العشـرات من مشـجّعي بيتار القدس لاعب فريق سـخنين في حينه، عباس صوّان، كما

هاجموا مدرّب الفريق السخنيني، لوفا كادوش، واعتدوا عليه بالضرب.
واعتقلت الشرطة في أعقاب هذه المواجهات، اثنين من مشجّعي سخنين، بينما لم تعتقل أيًّا من مشجّعي بيتار القدس، وفرض اتحاد كرة القدم الإسرائيلي أربع مباريات دون جمهور لسخنين، على الرغم من أن الصحافيين والمحللين الرياضيين أجمعوا على أن من بدأ بالاعتداء هو جمهور بيتار القدس.
وتكررت الاعتداءات في مباراة جرت يوم 12.12.07.

## مركز مساواة يطالب رئيس اتحاد كرة القدم بتقديم شكوى ضد بيتار القدس

وتوجه مركز مساواة في شهر كانون الأول من العام 2007 إلى رئيس اتحاد كرة القدم في اسرائيل، آفي لوزون، مطالبًا اياه بتقديم شكوى ضد فريق بيتار القدس، بعد كمية الحوادث العنصرية والهتافات العنصرية، ضد المواطنين العرب، في مباريات كرة القدم التي تكون بيتار القدس جزءًا منها.
وجاء في رسالة مركز مساواة: «خلال مباراة نصف النهائي لكأس الدولة التي أجريت في تاريخ 12.12.2007، بين فريقي اتحاد أبناء سخنين، وبني يهودا، والتي تواجد فيها جمهور من بيتار القدس، حيث أن فريقه كان سيشارك في مبارة نصف النهائي الثانية، بدأ هذا الجمهور بالهتاف ضد العرب، هتافات عنصرية، مسّت بمشاعر الجمهور العربي كله.
وطالب مركز مساواة في رسالته، رئيس الاتحاد لوزون، على ضوء تكرار ممارسات جمهور بيتار القدس العنصرية، وممارساتهم العنيفة جسديًّا وكلاميًّا، والتي تمس بأسس الرياضة المبنية على الأخوة والاحترام المتبادل بين المتنافسين، بتقديم شكوى ضد فريق بيتار القدس، من أجل الإسهام في القضاء على العنصرية في الملاعب الرياضية، وفي ملاعب كرة القدم على وجه الخصوص.
وفي أعقاب الشكاوي تمت معاقبة فريق القدس وابعاد جمهوره عن الملعب لمبارتين بيتيّتين.

## بيني غرشون، «يهودي في بلاد المسلمين»!!

صرّح بيني غرشون، مدرّب مكابي تل أبيب لكرة السلة، في أعقاب مبارة فريقه في ملعب «مالحة» التابع لهبوعيل القدس، مع الفريق المضيف، بتاريخ 25.12.2005، يوم الأحد، بأنّه شعر بأنّه «يهودي في بلاد المسلمين»، وذلك بسبب «تصرفات مشجعي هبوعيل القدس تجاه فريق مكابي تل أبيب وتجاهي»! وجاءت تصريحاته هذه خلال

مؤتمر صحافي عقده يوم الثلاثاء 27.12.05[59].
وأثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة، في الساحتين الرياضية والسياسية، فقد عقّب رئيس الكنيسـت في حينه، روبي ريفلين، على هذه الأقوال، بالقول أن بيني غرشـون هو مدرّب جيد لكرة السلة، إلا أنه يقول في بعض الأحيان أمورًا في غير مكانها. وأضاف ريفليـن أنّ غرشـون يتصرف كالثور الذي ينطـح للمرة الثانية، على أسـاس أن نطحته الأولى سامحناه عليها، وعليه أن ينتبه لئلا ينزل إلى مستويات قومجية وعنصرية.
وجاءت هذه الأقوال في إشـارة إلى تصريحات عنصرية سـابقة كان غرشون أطلقها ضد سود البشرة، في مؤتمر خاص، «لم يكن من المفروض أن تنقله الصحافة»، حيث تطرّق إلى لاعبي فريقه سود البشرة، ومدى «طاعتهم» قياسًا بلون بشرتهم!!!

59 اقتبسـت هذه التصريحات عن خبر نشر في موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت، ynet، حول المؤتمر الصحافي بتاريخ 27.12.05، بعنوان: פיני גרשון על מלחה: "הרגשתי יהודי בארץ מוסלמית"

# العنصرية والتحريض ضد منتخبي الجمهور العربي وقياداته

مبدأ حرية التعبير عن الرأي وحرية النشاط هي مبادئ أساسيّة في الأنظمة الديمقراطية، والتي تنظر إسرائيل إلى نفسها كواحدة منها. سنحاول في هذا الفصل أن نمتحن هذا المبدأ عندما يتعلق الأمر بقيادات المواطنين العرب، وبمنتخبي وممثلي المواطنين العرب في الكنيست. ويأتي السؤال حول هذا المبدأ من منطلق ممارسات أجهزة الدولة ضد القيادات العربية وضد المنتخبين العرب، حيث فتحت في السنوات الأخيرة ملفات تحقيق ضد غالبية أعضاء الكنيست العرب، بسبب تصرف أو تصريح ما، ادعت السلطات أنّه مسّ بدولة إسرائيل وأمنها. ويمكن الاستنتاج أن حصانة أعضاء الكنيست المذكورين لم تحمهم من إجراء التحقيقات ضدّهم، والتحريض ضدّهم في وسائل الإعلام الإسرائيلية والمجتمع اليهودي.

وبالإضافة إلى التحريض ضد أعضاء الكنيست العرب، وفتح الملفات ضدهم، فإنّ لجنة «أخلاقيات المهنة» البرلمانية تستخدم سلاحها الأقوى، ضد أعضاء الكنيست العرب بالأساس، وتحديدًا بسبب تصريحاتهم، وليس بسبب تصرفاتهم، مثلما تفعل مع أعضاء كنيست يهود.

ففي حالتين طردت اللجنة عضوي الكنيست العربيين جمال زحالقة وابراهيم صرصور، بسبب تصريحات أدلوا بها من على منبر الكنيست، حيث طردت اللجنة النائب ابراهيم صرصور، ليوم واحد، بعدما وصف وزير الأمن بـ«القاتل»، وطردت النائب جمال زحالقة لثلاثة أيام بعد أن دعا بنيامين نتنياهو بـ«ملاك الموت». وفي المقابل، لا تطرد لجنة «أخلاقيات المهنة» البرلمانية أعضاء كنيست يهود من جلسات، بسبب تصريحات يدلون بها ضد العرب عمومًا، أو ضد المواطنين العرب على وجه التحديد، مع كثرة هذه التصريحات، بل تطردهم بسبب ممارسات يمارسونها، كالفساد، أو السرقة، أو افتعال الشجارات في المقاهي، وما إلى ذلك. وهذا يدل على التمييز في التعامل بين أعضاء الكنيست العرب واليهود، حتى في مسائل العقوبات.

هذا الواقع خطير جدًّا، ويقود إلى الاستنتاج بأنّ الديمقراطية الإسرائيلية هي ديمقراطية مقتصرة على المواطنين اليهود، وعلى النخب، التي يمكنها تحديد حقوق المواطنين العرب.

امتحان الديمقراطية يكون في منح الأقليّة الحق في التعبير عن رأيها ومعتقداتها.

لهذا، فإنّ على النظام الديمقراطي أن يقيم أجهزة تخدم كافة مواطني الدولة، من أجل ضمـان هذا الحق- الحق في التعبير عن الرأي. أما الدولة فتتعامل بشـكل مناقض لهذا الأسـاس، فهي تسـتخدم ما تصفه بـ«الديمقراطية في حالة الدفاع عن نفسها»، كآليّة لمنع نشـاط ما لا يتوافـق والطابع الأيديولوجي، التي تحاول الدولـة أن يكون إلى جانب القيم الديمقراطية.

في حالة دولة إسـرائيل فـإنّ الحديث يدور عن طموح إقامة دولـة ديمقراطية من جهة، تكون، من الجهة الثانية، مسـتندة إلى القيم الصهيونية. هذه القيم ليسـت، ولا يمكنها أن تكون، قيم الأقليّة العربية، وبالتالي فإنّه يمكننا الاسـتنتاج من هنا أنّ أي نشـاط أو تصريـح لا يتلاءم مع الطابع القومي- الصهيوني لإسـرائيل، لا يمكن أن يكون شـرعيًّا. ومـن يدفـع ثمن هذا التناقـض، بين ديمقراطيـة الدولة من جهة، واسـتنادها إلى قيم أيديولوجيـة قومية صهيونية، من الجهـة الأخرى؟ أولئك الذين ينتمـون إلى المجموعة القومية الأخرى.. المواطنون العرب وقياداتهم.

مدى مشاركة الأقلية في تحديد الأجندة العامة هي مقياس أساسيّ لفحص مدى تطبيق القيم الديمقراطية. للأجهزة القانونية- جهاز المحاكم، والشرطة، وأجهزة الأمن- والجهاز البرلماني، دور حاسـم في هذا الموضوع. لذلك، علينا أن نفحص إذا كانت هذه الأجهزة بالفعل تسمح بالمشاركة السياسيّة أو بالنشاط الجماهيري والبرلماني لممثلي الجمهور العربي، مثلما يجب أن يكون الأمر في الأنظمة الديمقراطية.

## التحريض ضد منتخبي الجمهور العرب والقيادات العربية

في التقرير الذي أصدره مركز مسـاواة، بعنوان «حـدود حرية التعبير عن الرأي لأعضاء الكنيسـت العـرب»، ظهرت معطيـات ونتائج تثيـر القلق، حيث فحـص التقرير المذكور المواجهات بين أعضاء الكنيسـت ومنتخبي الجمهور العـرب، وأجهزة «تطبيق القانون»، وتوصّل إلى نتائج مثيرة، ففي السـنوات 1999 حتى 2007، وهي السـنوات التي بحثها التقرير، تبيّن أنّه تمّ اسـتدعاء تسـعة أعضاء كنيست عرب، إلى التحقيق، 25 مرة! وفي المقابل، لم يتم التحقيق مع أعضاء كنيسـت يهود حرّضوا ضد الجماهير العربية، خلال هذه الفترة بالمرة، ولم يتم اتخاذ أيّة إجراءات ضدّهم.

ويظهـر التقرير أنّ سـبعة أعضاء كنيسـت عرب احتاجـوا العلاج الطبي، فـي 11 حادثة مختلفة، وذلك في أعقاب استخدام العنف ضدّهم من قبل أفراد شرطة أو جنود.

فـي ثلاث حالات على الأقل، اضطرت الشـرطة لإلغـاء لوائح اتهام ضد أعضاء كنيسـت عـرب، لأنهـم قدّموا أشـرطة تثبت براءتهم. وعلـى الرغم من إثبـات براءتهم، لم تقم السلطات باتخاذ أية اجراءات ضد أفراد الشرطة والضباط الذين هاجموا أعضاء الكنيست عبر وسـائل الإعلام، بسـبب جنح، تبيّـن لاحقًا أنّهم لم يرتكبوها، وعلـى الرغم من أنّ

غالبية ملفات التحقيق ضد أعضاء الكنيست العرب أغلقت، لم يعتذر المستشار القضائي أو أي من الضباط على تصريحاتهم في وسائل الإعلام[60].

## ليبرمان ضد بركة والطيبي

لدى إعلان عضو الكنيست اليميني المتطرف، أفيغدور ليبرمان، عن انسحابه وحزبه من حكومة أولمرت، التي شغل فيها منصب وزير «التهديدات الإستراتيجية»، خلال مؤتمر صحافي، احتجاجًا على إعلان الحكومة عن البدء بالمفاوضات على المسائل الجوهرية مع الجانب الفلسطيني، فيما يخص الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، استغل ليبرمان

מעריב

היום מצורף מגזין 8 גלגלון

www.maariv.co.il

הטלפון נפתח לתחרות

אחרי 19 שנה של שליטה בלעדית על הטלפונים והשיחות הוכתרה אתמול רשמית מתחרה ל"בזק"

"ח"כ בשירות המחבלים"

חשיפה

מה מביא חבר כנסת לפקוד בכלא עשרות פעילי טרור רצחניים, בהם אמנה מונא, מפתח הנער אופיר רחום? במערכת הביטחון טוענים: ח"כ דהאמשה מתאם בין המחבלים ומנצל

מעריב - 26/11/2003

فرصة المؤتمر الصحافي الذي عقده، وحرّض على قيادات الجماهير العربية، ذاكرًا بالاسم النائبين محمد بركة وأحمد الطيبي، متهمًا هذه القيادة بالتطرف والأصولية.

وقال ليبرمان خلال مؤتمره الصحافي: «المفاوضات الحالية مع الفلسطينيين لن تقودنا

60 يمكن العثور على هذه المعطيات في تقرير مركز مساواة بعنوان "حدود حريّة التعبير عن الرأي لاعضاء الكنيست العرب" والذي يعرض حالات تصادم بين منتخبي الجمهور العرب، وأجهزة "تطبيق القانون" بين الأعوام 1999- 2007

إلــى أيّــة نتيجة. من يعتقد أن ســبب الصراع هو الأرض والمســتوطنات، يوهم نفســه ويوهم الآخرين».

وقال ليبرمان: «مشــكلتنا ليســت يهودا والســامرة (الضفة الغربية- الاسم المذكور من الأصل)، وإنمــا القيادة المتطرّفة والأصولية الموجودة في الكنيســت»، وعرض ليبرمان على الصحافيين قراءة وثيقة التصور المســتقبلي التي أصدرتها لجنة المتابعة، بالقول: «يقولون، ســوف نطالب بحكم ذاتي في الجليل والنقب، ولن نعترف أبدًا بدولة إسرائيل كدولة يهودية. هذا ما ســيجري عندما ننسحب إلى حدود 1967. لذا فإنّه من جهتنا، مبدأ الأرض مقابل السلام هو مبدأ مرفوض. يجب أن يكون المبدأ الموجّه هو تبادل الأراضي والسكان».

وقــال ليبرمان في ســياق تحريضه على القيادات العربية: «مشــكلتنا هي أحمد الطيبي ومحمــد بركــة، فهما أخطر من خالد مشــعل ومن حســن نصر اللّه، لأنهمــا يعملان من الداخل، ويعملان بشكل منهجي من أجل تدمير دولة إسرائيل كدولة يهودية»[61].

وطالب النائب محمد بركة، في أعقاب تحريض النائب اليميني المتطرف أفيغدور ليبرمان ضده، المستشــار القضائي للحكومة بإخراج حزب «يسرائيل بيتينو» الذي يقف ليبرمان على رأسه، خارج القانون، وقال: «تشكّل أقوال ليبرمان تحريضًا على القتل. هذا الرجل مصاب بداء إيدز العنصرية، ويجب علاجه خارج السياسة».

أما النائب أحمد الطيبي، فأضاف: «أحس في قرارة نفسي باحتقار عميق لأقوال ومبادئ ليبرمــان. علــى المجتمع الدولي أن يتوقف بالتعامل مع هذا الرجل الحقير بتســامح، وأن يمنع دخوله إلى الدول الديمقراطية، مثلما قاطعوا النمسا بسبب يورغ هايدر»[62].

61 تصريحات ليبرمان في المؤتمر الصحافي للاعلان عن اســتقالته من الحكومة عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)- 18.1.2008

62 التعقيــب على تصريحــات ليبرمان في المؤتمر الصحافي للاعلان عن اســتقالته من الحكومة عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)- 18.1.2008

## ليبرمان يطالب بإعدام النواب العرب!!

لم تكن هذه المرة الاولى وعلى ما يبدو ليست الاخيرة التي يتم فيها التحريض العلني ضد المواطنين العرب وقيادتهم المنتخبة، اذ قام ليبرمان وخلال خطابه في الكنيست في 4.5.2006، باطلاق عبارات تنضح بالتحريض الدموي العنصري ضد المنتخبين العرب، ممثلي الجماهير العربية، فقد قال ليبرمان أنّ «مصير المتعاونين في الكنيست يجب أن يكون كمصير المتعاونين مع النازيين» في إشارة إلى أعضاء الكنيست العرب.
وقال ليبرمان: «في ختام الحرب العالمية الثانية حكم في محاكم نيرنبرغ بالإعدام ليس فقط على المجرمين، وإنّما على المتعاونين معهم أيضًا. أتمنى أن يكون هذا مصير المتعاونين في هذا البيت» (في إشارة إلى الكنيست).
وقال ليبرمان: «طالبنا بأن يكون مكتوبًا في الخطوط العريضة للائتلاف الحكومي أنّ على كل أولئك الذين يحرضون وأولئك المتعاونين مع الإرهاب، الذين يجلسون في هذا البيت- أن يتعرّضوا لأقسى العقوبات. كل أولئك الذين يستمرون باللقاءات مع حماس بحريّة، ومع حزب اللّه، ويسافرون بوتيرة عالية إلى لبنان. هؤلاء الذين أعلنوا قبل يومين فقط عن يوم الاستقلال كيوم النكبة ورفعوا أعلامًا سوداء. بحسب أنظمة الإرهاب، يجب ملاحقة كل المتعاونين»[63].

## ليبرمان يطالب بمنع الطيبي من المشاركة في الانتخابات

طالب افيغدور ليبرمان بمنع النائب احمد الطيبي من المشاركة في الانتخابات القادمة للكنيست وذلك في إعقاب مطالبة الطيبي سفراء الدول الأجنبية في البلاد خلال لقاء نظمه مركز مساواة بـ»إلزام الحكومة الإسرائيلية تخصيص 20٪ من المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة وأوروبا لإسرائيل من اجل احتياجات المجتمع العربي».
وقال ليبرمان إن حزبه سيطالب "لجنة الانتخابات المركزية بمنع الطيبي من المشاركة نظرا لهذا الاقتراح ولزيارته لبنان".
وكان حزب يسرائيل بيتينو اليميني المتطرف قد اصدر بيانا في أعقاب اقتراح النائب الطيبي أعلن فيه انه سيقيم جناحا خاصا لمتابعة النواب العرب الذين ينشطون ضد الدولة في البلاد وخارجها إلى جانب مراقبة نشاط لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب متهما إياها بالتحريض.

63 تصريحات ليبرمان في الكنيست، عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet)- 4.5.2006

## العنصري ليبرمان للنائب طه: من المؤسف أن حماس لا «تعالج أمرك»!!

خلال جلسة الهيئة العامة للكنيست يوم الاثنين 18.6.2007، التي التأمت لبحث تعيين ايهود براك وزيرا للأمن، حرّض النائب ليبرمان، مرة أخرى، على النواب العرب، موجّهًا حديثه تحديدًا إلى النائب واصل طه.

وتساءل ليبرمان خلال الجلسة: «هل هناك حدود لنفاق أعضاء الكنيست؟ أنا أرى ما يجري في لبنان، قصف مخيّمات اللاجئين بالنيران الثقيلة (في إشارة إلى قصف الجيش اللبناني لمخيم النهر البارد- المحرر). أين زهافا غلئون؟ أين أحمد الطيبي؟ أين ابراهيم صرصور؟ أين الصرخة؟ لا أحد يرى ولا أحد يسمع. أنا أنظر إلى غزة، وأرى النهب والقتل.. أين لجنة المتابعة العليا لعرب إسرائيل؟ أين تلك التنظيمات التي تهتم جدًّا بحقوق الإنسان؟ أين هي؟».

وهنا تدخّل النائب واصل طه، وتعرّض لهجوم عنيف من ليبرمان، الذي قال له: «من المؤسف أن حركة حماس لا تعالج أمرك. كانوا سيعالجون أمرك كما يجب، وفقًا لذات التقاليد. أنا أيضًا لم أسمع، كل الحركة الإسلامية هنا، أين تختبئ؟ أين أصوات الاحتجاج؟ أتمنى أن تقوم حماس لمرة واحدة بمعالجة أمرك ومعالجة أمر الآخرين. من ناحيتي أولئك مخرّبون وهؤلاء أيضًا، وأنت حليف للمخرّبين. أنتم مندوبون للمخرّبين تجلسون هنا في الكنيست وفي أيّة دولة أخرى كانوا سيحاكمونكم عسكريًّا بتهمة الخيانة»!!

أما النائب واصل طه، فقد عقّب على تصريحات ليبرمان، بالقول: «نحن نعرف ليبرمان منذ أيام الجامعة، عرفناه بلطجيًّا، ولكن عند المواجهة كان جبانًا. اعتقدنا أنه عند انضمامه إلى الحكومة، فإنّ هذه ستلجمه وستجعله يتصرّف بما يليق بالمكانة التي بلغها، ولكن على ما يبدو فإنّ الحكومة لم تنجح في لجمه، الأمر الذي يشجّعه على الاستمرار في إطلاق التصريحات الفظة ضد جمهور بأكمله، وضد شعب بأكمله. هذا العنصري».

أما النائب طلب الصانع فقال: «ليبرمان كان بلطجيًّا وسيبقى بلطجيًّا، ومن المخجل أنّه عضو حكومة ومن المخجل أن الحكومة لا تلفظه من داخلها».

## النائب اليميني يسرائيل كاتس يدعو العرب إلى الانتقال للتصويت في أبو ديس

تحت عنوان «برلمانين لشعبين»، أطلق النائب اليميني من حزب الليكود، يسرائيل كاتس، «برنامجًا سياسيًّا» يتضمّن في صلبه اقتراحًا يقول بأنّ مواطني المنظومتين السياسيّتين اللتين ستقومان بين نهر الأردن والبحر المتوسط، يستطيعون اختيار البرلماني الذي يبغون التصويت إليه، دون علاقة بجنسيتهم!

وقال كاتس أنّ في هذا الاقتراح يمكن ضمان أن لا يهاجم أعضاء الكنيست العرب دولة

إسرائيل أو سياستها، وأن لا يقولوا أنهم «أسرى هنا» على حد تعبيره!
وقال كاتس: «هناك مواطنون عربًا في إسرائيل، يعتبرون انتماءهم لدولة إسرائيل وضعًا لم يختاروه، ولا يرغبون به، ولكنهم لا يريدون أن ينتقلوا للعيش في الدولة الفلسطينية، لذا فمن الممكن أن يبقوا مواطنين إسرائيليين، ولكن أن يصوّتوا للبرلمان الفلسطيني»!
بهذه الخطة يبتغي كاتس أن يصل إلى وضع، لا يستطيع فيه أعضاء الكنيست العرب أن يعبّروا عن رأيهم الواضح في الكنيست، أو أن يصل إلى وضع يخرج فيه المواطنون العرب من دائرة التأثير والشرعية.

## النائب اليميني تسفي هندل يدعو إلى طرد النواب العرب من الكنيست!!

طالب النائب اليميني تسفي هندل، من هئيحود هلئومي- المفدال، بطرد النواب العرب «الذين يواصلون مرة تلو الأخرى دون خجل بالتحريض ضد الشعب اليهودي، ورموزه، وأماكنه المقدّسة، ويتعاونون مع عدوّنا الأكبر والأكثر كراهيّة» حسب قوله.
وأضاف هندل: «يجب على أعضاء الكنيست الصهاينة أن يتوحّدوا وأن يعملوا ما في وسعهم من أجل طرد النواب العرب»[64].

## النائب موشيه شاروني: أنتم تشجعون الإرهاب.. إذهبوا إلى رام اللّه!

أطلق النائب موشيه شاروني، من حزب المتقاعدين، تصريحات تحريضيّة ضد النواب العرب، على أثر تطرّق هؤلاء لقيام قوات الاحتلال الإسرائيلية باجتياح قطاع غزة، في أعقاب أسر الجندي غلعاد شليط من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، واستنكارهم لهذا الاجتياح.
وقال النائب شاروني ساخرًا: «يسمونه اجتياحًا- مثل اجتياح نورمندي تمامًا»، وأضاف: «يجب محو غزة، والكتابة «مدينة القتلة»، «مدينة الإرهابيين»، «المدينة التي أدى الإرهاب فيها إلى أن يعاني الشعب الفلسطيني». على أعضاء الكنيست، ممثلي الأقليات في إسرائيل، أن يهتموا بأولئك الذين صوّتوا لهم. أنتم متعاونون مع الإرهاب، أنتم تشجّعون الفلسطينيين. أين كنتم عندما قتلوا فتى عمره 18 عامًا في رام اللّه؟ هؤلاء الذين يطلقون صواريخ القسّام بشكل يومي على سديروت يهمّونكم. أنتم تشجّعون الإرهابيين، إذهبوا إلى هناك!»[65].

64 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 18.3.2007

65 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة معريف (nrg) بتاريخ 3.7.2006

## النائب زفولون أورليف يحرض على سحب عضوية النواب العرب في الكنيست!

أثـارت ردود فعـل النواب العرب على اجتياح الجيش لغزة، في أعقاب أسـر الجندي غلعاد شليط، وقيام الجيش باعتقال عدد كبير من نواب حماس في الضفة الغربية، زوبعة من التحريض على النواب العرب من قبل نواب اليمين الإسرائيلي.

فعلى سبيل المثال، طالب النائب اليميني زفولون أورليف، من هئيحود هلئومي المفدال، بسحب عضوية «أعضاء الكنيست الذين يدعمون حماس في حربها ضد إسرائيل».

وقال أورليف: «هناك أعضاء كنيسـت عرب ينضمـون لرقص حماس على الدّماء، ويجب سـحب عضويتهم في الكنيسـت. النواب العـرب يدعمون ويشـجّعون حركة حماس في حربهـا ضد الجيش والدولة، ولذا ليس لهم مكان في الكنيسـت»[66]. وقال أورليف أن في نيّته تقديم اقتراح قانون، يمكن بحسبه سحب عضويّة أعضاء الكنيست الذين يدعمون منظمة إرهابية!

وأطلـق أورليف تصريحات تحريضية أخرى، خلال الحرب الإسـرائيلية على لبنان، عندما قال أنه لم يدعُ «أعضاء الكنيست العرب للمشاركة في لقاء بادر إليه بين عائلات الجنود المختطفين في لبنان، ورؤساء الكتل البرلمانية، لأنّه لم يكن من المناسب دعوة ممثلي الكتـل العربيـة، التي يدعو أحـد أعضائها وزير الأمـن بـ»القاتل»، ويدعـو الآخر رئيس المعارضـة بـ»مـلاك المـوت»، ويقدّم الثالـث النصائح لحـزب اللّه. أثبـت غالبية أعضاء الكنيست العرب بأنّهم فرع لحزب اللّه»[67]!!!

## التحقيق مع عزمي بشارة وواصل طه من قبل وحدة التحقيق في الجرائم الدولية

قامـت وحدة التحقيق في الجرائـم الدولية، يوم 21.9.2006، بإجـراء تحقيق مع النائب (في حينه) د.عزمي بشارة، والنائب واصل طه، في "بيتاح تكفا".

وجـرى التحقيق معهما بذريعة مخالفة القانون الذي يمنع زيارة دولة تعتبرها إسـرائيل دولة "عدو"، وذلك في أعقاب الزيارة التي قام بها وفد نواب التجمع الوطني الديمقراطي إلى سوريا ولبنان قبل التحقيق بأسبوع.

وأوضـح بشـارة أن هذا التحقيـق، بغض النظـر عن دوافعـه، يعتبر ملاحقة سياسـية واستخداما للأدوات القانونية في الصراع السياسي، من أجل منع ممثلي الجمهور العربي من القيام بدورهم بموجب قناعاتهم السياسية.

وأكد أن هذه الملاحقة السياسية تأتي من أجل منع التواصل على أساس قومي مع الدول العربية، وخاصة سوريا ولبنان.

66 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة معريف (nrg) بتاريخ 29.6.2006

67 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 8.8.2006

وقال: "إن موقف التضامن مع سوريا ولبنان هو موقف سياسي ديمقراطي وموقف قومي. وقد عبرنا عنه في كل مكان، بما في ذلك في الإعلام الإسرائيلي".
أما النائب واصل طه فأشار إلى تصريحه لوسائل الإعلام بأنه "لو كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، مسؤولاً، لطلب الاستماع إلى وجهة نظرنا بعد الاجتماع مع الرئيس السوري بشار الأسد والمسؤولين اللبنانيين، إلا أن حكومة إسرائيل اختارت طريق التحقيق، مما يشير إلى أنهم لا زالوا منشغلين أكثر بمفاسدهم الأخلاقية والمالية"[68].

## قضية النائب السابق عزمي بشارة

أسهمت قضية النائب السابق في الكنيست، عزمي بشارة، في رفع وتيرة التحريض ضد منتخبي الجمهور العرب، وضد قيادات المواطنين العرب، حيث أثار التحقيق ضد بشارة في قضية «التجسس» المزعومة لصالح حزب اللّه، وتلقي الأموال من هذا الأخير، موجة تحريض عالية الوتيرة ضد المواطنين العرب، ومنتخبيهم، وقياداتهم الشرعية، من قبل أوساط يمينية وغيرها في المجتمع اليهودي، استغلت هذا الحدث لتحقيق مكاسب سياسية تستطيع الاستفادة منها في المعارك الانتخابية المختلفة.
وقد تضمن التحريض ضد المواطنين العرب ومنتخبيهم استخدام مصطلحات لم تستخدم من قبل، حيث استغل المحرّضون الأجواء العامة التي سادت الدولة في أعقاب الكشف عن ملف التحقيق ضد النائب السابق عزمي بشارة، وفي أعقاب التهم التي تمّ توجيهها إليه، وعلى رأسها التهمة الخطيرة: «مساعدة العدو في وقت الحرب».
وسوف نسرد هنا سلسلة التحريض التي تعرّض لها أعضاء الكنيست العرب، وتحديدًا النائب السابق عزمي بشارة، وحزب التجمع، في أعقاب فتح ملف التحقيق المذكور آنفًا، ضدّه...

**النائب يوئيل حسون يطالب بإعدام النائب السابق عزمي بشارة!!**

طالب النائب يوئيل حسون، من كاديما، وهو الحزب الحاكم في فترة تصريحاته، المستشار القضائي للحكومة، ميني مزوز، بتطبيق البند الخاص في قانون الجنايات، ضد النائب الساق عزمي بشارة، الذي ينصّ بأنّ من قام بعمل قاصدًا مساعدة العدو خلال حربه ضد إسرائيل، فإنّ الحكم عليه هو الموت أو السجن المؤبّد!!
وقال حسون: «يجب محاكمة بشارة في غيابه، وإصدار حكم الحد الأقصى عليه- الحكم بالإعدام»[69] على حد تعبيره!

68 ورد خبر التحقيق مع النائبين عزمي بشارة وواصل طه في موقع الانترنت "عرب 48" في 22.9.2006
69 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 2.5.2007

**النائب يسرائيل حسون يدعو للاستعداد للحرب ضد مواطني الدولة العرب!!**

كما قلنا، فإنّ قضية النائب السابق عزمي بشرة أثارت زوبعة من الردود ومن التصريحات الحادة ضد عزمي بشارة وضد أعضاء الكنيست العرب وضد المواطنين العرب في البلاد بشكل عام.

فقد دعا نائب رئيس الشاباك السابق يسرائيل حسون، النائب عن حزب يسرائيل بيتينو، اليميني المتطرف، وهو حزب ليبرمان، المواطنين اليهود للاستعداد إلى الحرب مع المواطنين العرب، قائلاً: «إذا لم نصحُ الآن وهنا، فسوف نضطر إلى المحاربة قريبًا جدًّا على استقلالنا مرة أخرى. ستكون هذه حرب استقلال ثانية ضد عرب إسرائيل الذين سيتلقّون الدعم من حماس». وجاءت أقوال حسون هذه في أعقاب الشبهات ضد النائب السابق عزمي بشارة، ونشر تفاصيل القضية ضدّه.

وقال حسون في لقاء صحافي: «قبل سنوات كان عدد أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي 200 من المثقّفين، أما اليوم فإنّ لدى التجمّع ثلاثة مقاعد في الكنيست، وهو يقيم علاقات مكشوفة مع حزب اللّه وسوريا، في الوقت الذي نواجه نحن فيه حربًا. أين يمكن سماع أمر كهذا؟ في كل دولة طبيعيّة فإنّ هؤلاء الأشخاص يكونون وراء القضبان».

وطالب حسون «بدعوة أعضاء كتلة التجمع في الكنيست إلى غرف التحقيق فورًا. فقط عندنا، تحت غطاء الديمقراطية، يتجاهلون علاقة هؤلاء بأكبر أعدائنا، وبموازاة ذلك تقوم الحركات العربية بنشر مقالات تطالب بعدم قبول حقيقة كون إسرائيل دولة الشعب اليهودي. نحن نردّ بشكل خامل، بينما تدور عمليّة غليان سريعة في أوساط عرب إسرائيل غير المستعدّين لقبول حقيقة أنّ هذه الدولة دولة يهوديّة»[70].

**النائب آريه إلداد: أتمنى أن يحذوا كافة النواب العرب حذو عزمي بشارة ويغادروا**

في أعقاب تقديم النائب السابق عزمي بشارة لاستقالته في السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وقراره بعدم العودة إلى البلاد، بشكل مؤقت على الأقل، عبر عدد كبير من نواب اليمين الإسرائيلي عن سرورهم لقرار بشارة.

وقال النائب يوفال شطاينتس، من الليكود، تعقيبًا على الموضوع: «يجب على إسرائيل أن تدرس اعتقال (اصطياد) بشارة من أجل تقديمه للمحاكمة»، أما النائب عتنيئيل شنللر، من حزب كاديما الحاكم، فقال أنّ «إسرائيل لم تتمنّ هديّة أجمل في عيدها الـ59. من الآن على كل نائب عربي أن يعرف أنّ من يدوس أمن الدولة بحجة الحصانة البرلمانية، أن مكانه خلف القضبان».

أما النائب اليميني آريه إلداد من هئيحود هلئومي المفدال، فحيّا بشارة على قراره و»دعا» كافة أعضاء الكنيست العرب لأن يفعلوا مثله، وبالتالي يحرّروا الكنيست من وجود أولئك الذين يساعدون أعداء الدولة. وقال: «أتمنى أن يجد بشارة ملجأ سياسيًّا لدى أصدقائه من حزب اللّه».

70 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 26.4.2007

أما النائب زفولون أورليف من المفدال، فقال: «جيّد أن بشارة فهم أنّ مكانه في السجن، وليس في الكنيست. يجب على أجهزة الأمن أن تضع يدها على بشارة وتحاكمه»[71].
وقال رئيس المعارضة، بنيامين نتنياهو، تعقيبًا على تطورات القضية: "عزمي بشارة زعزع النسيج الرقيق بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل. ابتعاده عن الحلبة السياسية هو أمر مفيد للجميع".
أما النائب زفولون أورليف من هئيحود هلئومي المفدال، فقال: "من يتردد في الرد على هذه الظاهرة الآخذة في التزايد، سيجد نفسه قريبًا أمام تمرّد عربي عنيف سيجرف غالبية الجمهور العربي. قضية بشارة تضع على رأس سلم الأولويات مسألة ولاء منتخبي الجمهور العرب لدولة إسرائيل كدولة يهوديّة. ليس السؤال أكاديميًّا أو نظريًّا، وإنّما سؤال يمس بشكل مباشر مسألة قدرة إسرائيل على الاستمرار في الوجود كدولة يهوديّة".
وقال أورليف: "الاستفزاز الذي يقوم به عدد من أعضاء الكنيست العرب، مثل سفر عزمي بشارة إلى سوريا وإلى لبنان ولقائه برئيس سوريا بشار الأسد، ولقاءات أعضاء كنيست عرب بقيادات حماس- لا يقعون في إطار حرية التعبير عن الرأي، وإنّما في إطار تشجيع صريح للكفاح المسلح ضد إسرائيل، وتشجيع الإرهاب ضد مواطنيها".
أما زميل أورليف، النائب تسفي هندل فقال: "لا شك لدي بأنّ القيادات العربية في البلاد، التي ينضوي قسم منها في الكنيست، تتعاون مع العدو بشكل أكثر تطرّفًا من تعاون الجمهور العربي في البلاد، الذي يريد بغالبيته أن يعيش في الدولة بشكل مرتّب وأن يعتاش باحترام وبكرامة"[72].

## مزوز يقرر تقديم لائحة اتهام ضد الشيخ رائد صلاح بشبهة «التحريض على العنف والعنصرية»!

وعندما يكون الحديث عن العرب، فإنّ الجهاز القضائي في الدولة يسارع إلى تقديم لوائح اتهام، متناسيًا مبدأ حرية التعبير عن الرأي الذي يتشدّق به لدى رفضه تقديم لوائح اتهام ضد منتخبي جمهور يهود حرّضوا على العرب، أو أطلقوا تصريحات عنصرية ضدهم.
قدم المستشار القضائي للحكومة لائحة اتهام إلى محكمة الصلح في القدس ضد الشيخ رائد صلاح- رئيس الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني في قضية أحداث باب المغاربة بشبهة «التحريض على العنف والعنصرية!».

71 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 22.4.2007

72 اقتبست هذه التصريحات عن موقع الانترنت التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت (ynet) بتاريخ 10.4.2007

وبحسـب لائحـة الاتهـام التـي تم الإعـلان عنها فان الشـيخ صـلاح قد دعا إلـى العنف والعنصريـة خلال خطبة الجمعة التـي ألقاها في منطقة واد الجوز يوم الجمعة الموافق 2007/2/16 بينما كانت السلطات الإسرائيلية تنفذ حفريات غير قانونية في طريق باب المغاربة، الذي يعتبر احد أجزاء المسجد الأقصى المبارك.

وتزعم النيابة ان لديها أدلة وشـهودًا على قيام الشـيخ صـلاح بـ"التحريض على العنف والعنصريـة" مـن بين تلك الأدلة تسـجيلات مـن التلفزيون الإسـرائيلي القنـاة الثانية والعاشـرة ونصوص مكتوبة بالإضافة إلى شـهود مندوبين عن القناة الثانية والعاشـرة وممثل عن سـلطة البث وضباط ورجال امن والدكتور هيلل فريش من جامعة بار ايلان المتخصص في العلوم السياسية.

يذكر أن النيابة تطلب كذلك باسـتمرار إبعاد الشـيخ رائد صلاح عن أسـوار القدس حتى انتهاء الإجراءات القضائية بحقه!

# جمعيات عنصرية ضد العرب

يتجاهل الجهاز القضائي شكاوى المواطنين العرب، حول نشاط جمعيات عنصرية تحرّض ضد المواطنين العرب وضد العرب.

فعلى سبيل المثال تنشط جمعية «ياد لأحيم»، في مجال إعادة الأطفال الذين ولدوا لزوجين، عربي ويهودية أو عربية ويهودية، إلى حضانة الطرف اليهودي، حتى لو احتاج الأمر اختطاف الطفل أو الطفلة، من والده العربي أو والدته العربية. كما تنشط هذه الجمعية ذاتها ضد النشاط التبشيري في أوساط اليهود، وتتهم المبشّرين المسيحيين بـ»صيد الأرواح اليهودية البريئة».

أما جمعيّة إفرات، فتقدّم الدعم المادي والمعنوي للنساء اليهوديات اللاتي يردن إجهاض أطفالهن، لئلا يجهضن. واستخدمت الجمعية في نشاطها الإعلامي، تصريحات اقتبستها من رئيس الحكومة الأسبق بنيامين نتنياهو، الذي استخدم المعطيات الديمغرافية سلاحًا ضد العرب، حيث أكد نتنياهو في تصريحاته التي اقتبستها جمعية افرات، أنّ العدو الأول للدولة اليهودية هم المواطنون العرب في إسرائيل، ونسبة تكاثرهم العالية!! وبهذه الطريقة تشجّع جمعية افرات اليهوديّات على عدم الإجهاض!

אנשי המיסיון הנוצרי פועלים בישראל ועורכים מסע ציד של נשמות יהודיות תמימות
הם מפתים, הם מציעים "עזרה" למשפחות חלשות.
מטרתם: להעביר את העם היהודי לנצרות. אלפי יהודים כבר טבלו ועברו לנצרות במדינת היהודים.

بالإضافة إلى الجمعيتين أعلاه، حرّضت جمعية «التنظيم لأجل مسؤولية التنظيمات غير الحكومية»، ضد جمعيات عربية، وعلى رأسها مركز مساواة،

اعلان في «معاريف» - شباط 2008

حيث زعمت أنّ المركز يستخدم قضايا حقوق المواطن لأهداف سياسية في صلبها العداء لدولة إسرائيل.
وقد وجّه مركز مساواة تحذيرًا لهذه الجمعية، وفي أعقاب التحذير وافقت الجمعية على إزالة المعلومة الكاذبة من موقعها على الانترنت، لكن دون نشر اعتذار على الملأ.
كما نشرت الجمعية في موقعها على الانترنت مقالا، زعمت فيه أن الجمعيات العربية، وعلى رأسها مركز مساواة، وعدالة، يعملن على تقويض أسس دولة إسرائيل، وأعطت الجمعية مثالا على ذلك، وثيقة مركز مساواة للمساواة الدستورية.
ورغم هذا التحريض ضد الجمعيات العربية، لم يقم المستشار القضائي للحكومة، أو الجهاز القضائي برمته، بالعمل على إغلاق هذه الجمعيات، مثلما يكون الحال في حال كانت الجمعيات عربية، مثلما حصل مع جمعية أنصار السجين، التي أصدر مسجّل الجمعيات أمرًا بإغلاقها بحجة أنها تقوم بنشاط غير قانوني.

## مسجل الجمعيات يغلق جمعية تحرض على العرب والتلفزيون الإسرائيلي يسوق تحريضها

أغلق مسجل الجمعيات جمعية عنصرية تدعى «معًا.. شعب واحد» ادعت أن الشباب العرب يغتصبون الشابات اليهوديات ويستغلونهن جنسيا.
وكان مركز مساواة قد لاحق هذه الجمعية التي خرجت بحملة إعلامية بهذا السياق منذ عام 2004 واستطاع المركز أن يبرهن أن ادعاءات الجمعية غير حقيقية والشهادات التي عرضتها كانت مزورة وقد استخدمت فتيات لتقديم ادعاءات كاذبة بهدف تجنيد الميزانيات لتمويل أجرة مديرة الجمعية.
وكان برنامج «بوليتيكا» في القناة الأولى في التلفزيون الإسرائيلي قد بث برنامجا تلفزيونيا سوق خلاله الجمعية المذكورة واستضاف مديرة الجمعية وعضوة كنيست وشابات ادعين أنه تم استغلالهن جنسيا. وعلى الرغم من قرار مسجل الجمعيات وإغلاق الجمعية إلا أن القناة الأولى ومقدمي البرنامج لم يقدموا اعتذارا عن تحريضهم ضد المجتمع العربي. وطالب مركز مساواة القناة الاولى ومعدي برنامج بوليتكا بالاعتذار العلني عن منح المنبر لهذه الجمعية العنصرية.
تجدر الإشارة إلى أن مركز مساواة قد ساعد برنامج «أمنون ليفي» في القناة العاشرة من التلفزيون الاسرائيلي على الكشف عن عملية الخداع والغش التي قامت بها الجمعية.
يشار إلى أن موضوع العلاقات الجنسية أو الزواج بين العرب واليهود يثار مرارا وتكرارا من قبل مؤسسات عنصرية ويحظى لتغطية إعلامية حتى في البرامج الإخبارية المركزية في إسرائيل.

## إغلاق جمعية أنصار السجين ومصادرة أملاكها

في أعقاب مطالبتها بشـمل الأسـرى الفلسـطينيين من إسـرائيل في أية صفقة تبادل محتملة داهمت قوات كبيرة من الشرطة والوحدات الخاصة وجهاز الأمن العام «الشاباك» يوم 9/9/2006، مقر جمعية أنصار السجين في قرية مجد الكروم وبيت رئيس الجمعية منير منصور.

وقامـت الوحدات بمصادرة جميع مـا احتواه مقر الجمعية كالحواسـيب والهواتف وماكنة التصوير وجهاز الفاكس وكافة الملفات والوثائق.[73]

73 نُشر الخبر في موقع الانترنت «عرب 48» بتاريخ 9/9/2006.

# المس بالمشاعر الدينية

تعاملـت الحكومات الإسـرائيلية مع الأقلية القومية العربية ومـع كل رموز هذه الأقلية، علـى أنها أمر دخيل على هذه الأرض وعلى هذه البلاد. ولم تسـلم المقدّسـات العربية الدينية، إسلامية كانت أم مسيحية أم درزية، من الاعتداء والإهمال والتعامل الصلف دون أدنى احترام للمشاعر الدينية للعرب، الذين يعتبرون شعبًا على درجة عالية من التديّن. وافتعلت السـلطات الإسـرائيلية حججًا ممجوجـة، غير منطقية، لتعتدي على مقدّسـات العرب الدينية، كما لم تعاقب المواطنين المعتدين على المقدّسات الدينية العربية عقابًا رادعًا، يقود إلى وقف الاعتداءات، بل تعاملت بتسامح مع المعتدين، بحجج شتى.
وصادرت الحكومة الإسـرائيلية أملاك الوقف الإسـلامي وتعاملت معه على أساس كونه أملاك غائبين وقامت بالتصرف في موارده بما فيها المقابر والمساجد كما لو كانت عقارات عاديـة يمكـن انتهاكها والمتاجـرة بها، ولا تقـدم الحكومة تقارير عن اسـتخدامها لهذه العقارات ولا يملك المسـلمون الحق في إدارة هذه الأملاك، بما فيها المقابر والمسـاجد، خصوصا في المدن أو القرى التي لا يسكنها العرب حاليا.
فـي هذا الفصل سـنقدّم أمثلة عدة على اعتـداءات تعرّضت لها مواقع مقدّسـة عربية، إسلامية ومسيحية، مثل أماكن العبادة والمقابر، وما إلى ذلك.

"مجهولون" يدنسون مقبرة قرية برعم المهجرة والشرطة لا تحرك ساكنا!

كل العرب - 19/2/2007

## جرافات تهدم وتجرف المقبرتين الإسلامية والمسيحية في قرية البروة المهجّرة

قامـت جرافات صباح يوم الأحـد الموافق 13.1.2008 بالاعتداء على أنقاض قرية البروة المهجرة وبالتحديد على مقبرة القرية، وتم تدمير المقبرتين، الإسـلامية والمسـيحية، التي يدفن فيها أبناء القرية وأبناء قرية الجديدة موتاهم.
وابرق القاضي احمد حسن الناطور- رئيس محكمة الاستئناف الشرعية العليا في القدس، برسـائل احتجاج لـكل من رئيس الحكومـة، ووزير الداخليـة، ووزير "الأمـن" الداخلي، مسـتنكرًا الاعتداء لى المقبرة الإسـلامية والمقبرة المسيحية في بلدة "البروة" المهجرة من قبل بلدية احيهود، والاعتداءات المتكررة على المقدسات في سائر أنحاء البلاد.

وأضاف بأن هذه أعمال غير أخلاقية وغير إنسانية، وتمس بمشاعر المسلمين والمسيحيين على حد سواء، مؤكدًا أن قدسية المقابر أبدية لا تزول ولا تُزال، وان الاعتداء عليها يعتبر جريمـة في كافة الأعـراف المحلية والدولية، ويعاقب عليها القانـون، مطالبًا بالأمر فورًا باعتقال ومعاقبة المعتدين، خاصة وأن هؤلاء يمثلون مؤسسة رسمية.

كما طالب سماحته في كتابه إلى وزير الداخلية أن يأمر بإعادة بناء المقبرتين وترميمهما بواسطة هيئة إسلامية، ومن ثم بناء جدار حولهما.

أما بالنسـبة لوزير الأمن الداخلي، فقد طالبه القاضي ناطور- بصفته الوزير المسـؤول عن الشـرطة، بالأمر بالتحقيق الجدّي والفوري بهذه الجريمة، ومعاقبة المعتدين لينالوا عقوبتهم وفقاً لما يستحقون.

وأصـدرت المحكمة العليا يوم الأربعاء الموافق 16.1.2008 أمرا مؤقتا بمنع مسـتوطنة أحيهود ودائرة أراضي إسـرائيل من القيام بتنفيذ أي عمل، بما في ذلك الحفريات وشق الطرق والبناء، في المنطقة الموجودة فيها المقبرة الإسـلامية والمقبرة المسـيحية في مستوطنة "أحيهود" القائمة على أراضي قرية البروة المهجرة، وسيظل هذا الأمر ساري المفعول إلى حين اتخاذ قرار آخر.

وكانت اللجنة الشـعبية لأهالي البروة ومؤسسـة الأقصى قدمتا التماسا للمحكمة العليا بواسـطة المحامي محمد سليمان اغبارية ضد مسـتوطنة "أحيهود" بهدف استصدار أمر احتـرازي وأمر مؤقت لوقف أعمال البناء والحفريات فـي المناطق الموجودة فيها المقابر الإسلامية والمسيحية.

وقد تبين أن مستوطنة "أحيهود" تنوي بناء ست حظائر للبقر على أرض "البروة" المهجرة وأن أعمـال الحفر والغمر طالت المقبرة المسـيحية الجنوبية ومقبرة آل درويش وسـعد الإسلامية وطمست العديد من القبور في المقبرتين.

وكان أهـل "البـروة" قد عقدوا اجتماعا حضره أكثر من 200 شـخص مـن أهل "البروة" الذين يسـكنون اليوم في جديدة والمكر وكفرياسـيف وأبوسـنان وكابول وحيفا إضافة إلـى مهجرين مـن قرى أخرى وممثلين عن "جمعية الدفاع عـن حقوق المهجرين" قرروا فيـه التوجه الى المحكمة من أجل اسـتصدار قرار بوقف الأعمال فـي القرية والتي أدت إلـى طمس القبور في المقبرتين. وقرر المجتمعون التواجد المسـتمر على أرض البروة واستصدار التصاريح للقيام بتسييج المقابر وصيانتها.

ويذكر ان قرية "البروة" الواقعة على بعد 10 كم شـرقي عكا كانت قد احتلت في شـهر حزيران من عام 1948، وقد بلغ عدد سكانها في هذا العام حوالي 1700 نسمة، وقد تم تهجير أهلها إلى قرى الجليل الغربي المجاورة والى لبنان وسوريا والضفة الغربية. وكان في القرية مدرسة وجامع وكنيسة وقد تم هدم هذه المباني ولم يبق فيها سوى المقابر. في عام 1949 أقيم على أراضيها كيبوتس "يسعور"، وفي سنة 1950 أنشئت مستوطنة "أحيهود" على جزء آخر من أراضيها التي بلغت مساحتها حوالي 13500 دونم.

## تهديدات بهدم المسجد العمري في أم طوبا

فوجئ أهالي قرية ام طوبا الواقعة في منطقة نفوذ بلدية القدس يوم الخميس الموافق 7.2.2008 بتعليق بلدية القدس أمرا على بوابة المسجد العمري، يقضي بهدم المسجد مـن قبل بلديـة القدس بعد مرور 24 سـاعة على هذا القرار، بدعـوى عدم الترخيص. فتوجه الأهالي للمحامي حسـين غنايم من اجل الحصول على أمر إحترازي بتجميد قرار الهدم من المحكمة، وبالفعل حصلوا عليه.

وأكد علي ابو طير، الناشـط في بلدة ام طوبا دفاعا عن المسـجد أن "المسجد العمري هو مسـجد قديـم صلى في موقعه الخليفة العـادل عمر بن الخطاب، وهو عبارة عن مسـجد أثري قديم مملوكي بني في عام 717 هجري، وبالتالي هو قديم من قدم القرية". وأوضح أنه في عام 1963 قام أهالي القرية بترميم وتجديد المسجد. وفي تصريح للشيخ الدكتور عكرمـة صبري- رئيس الهيئة الإسـلامية العليا وخطيب المسـجد الأقصـى قال: "إن قرار هدم المسـجد العمري التاريخي هو بادرة خطيرة وغير مسـبوقة وتدخل إسـرائيلي سافر في الشؤون الدينية، ولا يجوز هدم أي مسجد في حال تم بناؤه وإقامته على الأرض".

## اعتداء عنصري على مقبرة ابطن

قامـت جهات يهودية متطرفـة بالاعتداء على مقبرة «هربج» فـي قرية إبطن وتحطيم العديد من شـواهد القبـور وذلك يوم 17.2.2008. وأصدرت «مؤسسـة الأقصى لإعمار المقدسـات الإسـلامية بيانا اعتبرت هـذا الاعتداء المتكرر مسًـا خطيـرا بحرمة الأحياء والأموات، وذكرت أنها تسـعى على عجل لإعادة شـواهد القبور ومن ثم تسييج المقبرة لمنع تكرار انتهاك حرمة المقبرة.

وتتبع مقبرة هربج لقرية ابطن، إلا أنها ولقربها من منطقة يهودية فهي عرضة للاعتداء المتواصل. وذكر وفد المؤسسة انه من خلال جولته للموقع أن الاعتداء وقع على شواهد مجموعـة من القبور تبلغ سـتة قبور وجميعها قد كسـرت شـواهدها التي يكتب عليها أسماء الموتى، ويظهر بشكل واضح علامات أحذية قد ركلت بها هذه الشواهد.

واتفق على البدء بالعمل على تسـييج المقبرة من جديد بسـياج مرتفع يمنع تكرار مثل هذا الاعتداء، وكذلك تم التنسيق للقيام بإعادة بناء الشواهد وتصليحها.

## هجمة حفريات غير مسبوقة في محيط المسجد الأقصى

تحظـى مدينـة القـدس والمواقـع الدينيـة فيهـا لأهمية خاصة مـن قبل المسـيحيين والمسـلمين في البلاد، دون علاقة لمسـتقبل القدس السياسي. وأهمية المواقع الدينية

والوصول اليها وممارسة الشعائر الدينية دون تدخل تعتبر من أسس حقوق الآنسان.
تزايدت في السنوات الأخيرة التقييدات المفروضة على المسيحيين والمسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية في القدس وبيت لحم.
وتجاهلت الحكومة والوزارات المعنية توجهات المؤسسات الدينية العربية في البلاد وواصلت عملية حفريات وتغييرات في معالم القدس والمسجد الآقصى بالذات متجاهلة حساسية المكان التاريخية والدينية. وقامت بعمليات بناء جسر من شأنه تغيير في معالم أسوار القدس التاريخية ويصل الى المسجد الآقصى دون الحصول على التراخيص المطلوبة ومتجاهلة اعتراض المسلمين على هذه الخطوة.
وتجري سلطة الآثار، بتمويل حكومي او بتمويل جمعيات يهودية استيطانية حفريات حول المسجد الأقصى متجاهلة احتجاج المسلمين في البلاد والعالم. وكانت الحكومة قد أقرت تجديد عمليات البناء والحفريات حول المسجد الآقصى وقام وزير الثقافة والرياضة والعلوم بالاعتراض على قرار الحكومة.

## يهود متطرفون يعتدون على كنيسة البشارة للاتين في الناصرة

قام ثلاثة مدنيين يهود مساء يوم الجمعة الموافق 3.3.2006 باقتحام كنيسة البشارة في قلب مدينة الناصرة والقاء قنابل صوتية وغازية فيها، ما أدى الى اصابة عدد كبير من المصلين بحالات من الرعب والهلع دون وقوع جرحى.
وفور انتشار الخبر عن الاعتداء على مدينة الناصرة، قامت حشود كبيرة من أبناء المدينة والبلدات المحيطة بها بالتدفق تلقائيا صوب الكنيسة حماية لها وردا للمعتدين، وقد تواجد في المكان رئيس بلدية الناصرة، المهندس رامز جرايسي، ونائبه علي سلام وعدد من أعضاء البلدية، عدد كبير من القيادات السياسية والدينية العربية.
مرتكبو الجريمة هم حاييم الياهو حبيبي وزوجته وابنته وقد تمكنوا من اقتحام الكنيسة بعدما تنكروا بزي مصلين مسيحيين فيما أخفوا مفرقعاتهم داخل عربة للأطفال، وكان الياهو حبيبي معروفا لدى الشرطة وقد حاول في السابق أن يعتدي على كنيستي القيامة والبشارة دون أن يتسنى له ذلك!!
يذكر بان هذه الجريمة ارتكبت خلال قداس وبتواجد مكثف للمصلين في الكنيسة الا أن المعتدين على ما يبدو لم يتمكنوا من دخول القاعة التي تواجد فيها المصلون ما منع وقوع كارثة مؤكدة!
ومن جهتها قامت الشرطة بتوجيه قوات كبيرة الى الناصرة للدفاع عن المعتدين وقد تمكنت من إخراجهم بعد ساعات على ارتكاب فعلتهم.
تجدر الاشارة الى انه تم تقديم لوائح اتهام ضد المعتدين.

# الشرطة تمنع رفع الأذان في رمضان في حي غالبية مواطنيه من العرب في عكا

قررت الشـرطة في عكا، خلال شـهر رمضان، الذي في شـهر أيلول من العام 2007، أن تمنع رفع الأذان في حي وولفسون، الذي تسكنه غالبية عربية، في المدينة.

وكانـت مواجهـات اندلعت في هذا الحي في شـهر رمضان من العـام 2006، بين أهالي الحـي العرب، ومتطرفين يهود أقاموا مدرسـة دينية يهودية فـي الحي، بعد أن اعترض الأخيـرون على رفع الأذان خلال شـهر رمضان، حيث كان أحـد المواطنين العرب قد علّق سمّاعة على سطح منزله، لرفع الأذان لإبلاغ المواطنين عن نهاية الصوم، وذلك لأن هذا الحي بعيد عن مساجد المدينة ويصعب سماع صوت الأذان.

وعلّل قائد شرطة عكّا قرار منع رفع الأذان بعدم رغبته بتغيير الوضع القائم في المدينة، وإشـعال مواجهات لا داعي لها، واسـتمد في قراره هذا إلى قانون منع اسـتخدام مكبرات الصوت في الأماكن غير المعدّة.

وزعمت البلدية في تعقيبها على قرار المنع هذا، أن القرار لا يتعلق بسـكان الحي العرب فقط، وإنما ينطبق على المدرسة الدينية، حيث تمنع من استخدام مكبرات الصوت خلال الأعياد اليهودية.

وقـد توجه عضو الكنيسـت عبـاس زكور، وعضو بلديـة عكا أحمد عودة، إلى الشـرطة لفحـص إمكانيـة تغييـر هذا القرار، إلا أن الشـرطة رفضـت مطالبهم، حيـث قال قائد شرطة عكا خلال لقائه بزكور: «الشرطة لن تسمح برفع الأذان في الحي بأي شكل من الإشـكال، لان هذا سيسـبب تدهور الوضع الأمني ، لذلك لن نسـمح لأي شخص بتغيير الوضع القائم».

המשטרה אוסרת השמעת המואזין בחודש הרמדאן בשכונה בעלת רוב ערבי בעכו

ג'קי חורי

למנוע את השמעת קול המואזין, ולא להיענות לפניות מצד ח"כ

על על פי חוק, ואין לעירייה שום השפעה על ההחלטה. שגב הוסיף

هآرتس - 19/9/2007

## جسر الزرقاء تتلقى قطعة ارض لإقامة مزبلة مقابل خفض صوت الآذان

احتاجت قرية جسر الزرقاء الواقعة بجانب الشارع السريع بين حيفا وتل أبيب ويحاصرها البحـر وقرى زراعية يهودية لقطعة ارض لإقامة مزبلـة تلقى فيها القمامة التي تجمع مـن القرية. ولكن على الرغم من الجهود التي بذلها المجلس المحلي، إلا انه لم يتمكن مـن الحصول على قطعة الأرض. ولكن الأرض متوفرة وبكثرة في موشـاف بيت حنانيا المتاخم، والذي أعرب عن اسـتعداده لمنح قطعة ارض لجسـر الزرقاء دون مقابل مادي، ولكن شـرط الموشـاف كان خفض صوت المؤذن، الذي أزعج سـكان الموشاف، على حد تعبير السكان.

وقالت ، ايليت شـطيرن- دهاري سـكرتيرة موشـاف بيت حنانيا انه في السنوات الأربع الأخيرة ظهر مؤذن جديد في القرية، وبدأت على حد تعبيرها منافسة حادة بين المؤذنين، فان الحياة في الموشـاف تحولت إلى جحيم، مشـيرة إلى أن سكان الموشاف تعودوا على المؤذن القديم الذي كان يصلي بصوت منخفض للغاية ولم يؤثر عليهم، ولكن المؤذن المنافـس، كمـا قالت، رفع صوت الآذان بصورة لا تحتمل، علـى حد قولها. ومضت قائلة حاولنا بشـتى الطرق والوسـائل إقنـاع المؤذن بخفـض صوته ، ولكـن محاولاتنا باءت بالفشـل، عندهـا قررنا أن نمنحهـم الأراضي التي تصل مسـاحتها إلـى أربعة دونمات ونصف الدونم مقابل خفض صوت المؤذن. يشار الى ان الأرض هي أرض بملكية دائرة أراضي إسرائيل منحت للموشاب لاستخدامات زراعية.

من ناحيته قال رئيس المجلس المحلي في جسر الزرقاء الشيخ مراد عماش: عندما بدأنا قبـل حوالي السـنتين بتنظيف القرية من الأوسـاخ لم نجد مزبلة لإلقاء الأوسـاخ فيها، وتوصلنـا إلـى نتيجة أن الأرض الصالحـة لإقامة المزبلة تقع في شـرق القرية، توجهنا إلى المجلس الإقليمي "حوف هكرميل" الذي لم يعارض منحنا الأرض في شرق القرية، ولكنه اشـترط أن يكون ذلك بموافقة موشـاف بيت حنانيا، لان الأرض تقع في منطقة نفوذه.

وفي أعقاب مفاوضات اتفق الطرفان على تخصيص الأرض وشـمل الاتفاق بينهم بندا جاء فيه أن الأرض تمنح لجسر الزرقاء وتعهدت القرية بخفض صوت المؤذن.

# تشريعات عنصرية تميّز ضد المواطنين العرب[74]

أحيت الكنيسـت، في شـهر كانون الأول من العام 2007، اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بمبـادرة مـن اللوبـي البرلماني للدفاع عن حقوق الإنسـان، وتخلل هـذا اليوم عدد من النشـاطات، أبرزها قيام رئيسـي اللوبي النائبين د. دوف حنيـن وزهافا جلؤون، بتقديم تقرير إلى رئيسة الكنيست داليا إتسيك، حول القوانين واقتراحات القوانين التي طرحت أمام الكنيسـت في العام 2007 وتشـكل خرقا لحقوق الإنسـان، وهذه هي المرة الأولى التـي يقدم بها تقرير من هذا النوع بشـكل رسـمي، وأعلن النائبـان حنين وجلؤون عن اعتزام اللوبي الذي يقفان برأسه على تحويل هذا النشاط إلى عادة سنوية.

نرصـد في هذا الجـزأ من التقرير، واعتمادا علـى التقرير المذكـور، اقتراحات القوانين التي تناقش من قبل الكنيست ومن شأنها المس في حقوق الإنسان ومكانة المواطنين العرب.
نشـير إلى أن الكنيسـت قد سـنت يوم 25.2.2008 اقتراح قانون مهم لمكافحة عضوية في تنظيمات نازية وشـمل هذا القانون التنظيمـات العنصرية. وكان اقتراح القانون قد قدم في أعقاب اكتشاف خلايا تبنت الفكر النازي بين المهاجرين اليهود إلى إسرائيل !!.

فيما يلي استعراض لأهم القوانين، ذات الأبعاد السياسية العنصرية:

הצעת חוק: אדמות קק"ל – ליהודים בלבד

על פי הצעת החוק החדשה, ניהול אדמות קרן קיימת לישראל יתבצע בהתאם למסמכים המקוריים של האגודה, בהם נאמר כי הן נועדו ליישוב יהודים בלבד

معاريف - 16/7/2007

74 قـام المكتبـان البرلمانيـان للنائبين دوف حنين وزهافا غلئـون بجمع هذه المواد. ويتقدم مركز مسـاواة بجزيل شكره لمكتب النائب دوف حنين على التعاون التام ووضع هذه المواد تحت استخدام المركز.

## 1: أراض لليهود فقط

أحد أخطر اقتراحات القوانين التي تطرق إليها التقرير هو اقتراح قانون مديرية أراضي إسرائيل (تعديل- إدارة أراضي المديرية لصالح الشعب اليهودي).
اقتراح القانون هذا سن في القراءة الأولى في تموز 2007، وينص على أن تضمَّن أراضي المديرية (الكيرن كييمت) لصالح الاستيطان اليهودي فقط. اقتراح القانون يناقض بشكل واضح مبادئ المساواة والدمقراطية، ويناقض أيضا بشكل فظ قرار محكمة العدل العليا في هذا المجال، إذ رأت المحكمة بأن تخصيص الأرض لليهود فقط أمر مرفوض وتمييز لا يتوافق والمساواة. اقتراح القانون هذا جاء رغم موقف المستشار القضائي للحكومة، والذي قرر في أيار 2007 بأن "مديرية أراضي إسرائيل ملزمة بتطبيق مبدأ المساواة وممنوع عليها التمييز على خلفية الانتماء القومي كذلك في نشاطه كمديرة للكيرن كييمت". ويحاول اقتراح القانون هذا، الالتفاف على موقف المحكمة العليا، إذ جاء في نص القانون بأنه لا يرى "بتضمين أراضي الكيرن كييمت بهدف استيطان اليهود على هذه الأرض بأنه تمييز مرفوض".
وفي حال أقر اقتراح القانون هذا، ستنتج عنه حالة من الفصل العنصري في أماكن السكن، وهو ما يميز أنظمة غير دمقراطية كنظام الأبرتهايد في جنوب افريقيا!! يشار الى ان الكيرن كييمت قد حصلت من الحكومة الإسرائيلية على عشرات آلاف الدونمات وعلى الرغم من أنها تملك ٪13 من أراضي الدولة إلا أن ممثليها يشكلوا نصف أعضاء مجلس دائرة أراضي إسرائيل وهي السلطة المخولة بإدارة ٪93 من الأرض في البلاد بما فيها أملاك الوقف الإسلامي المصادر ومئات ألاف الدونمات التي صودرت منذ إقامة الدولة من المواطنين العرب.

## 2: المواطنة لليهود فقط

تستمر الحكومة بتمديد قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل والذي أقر كقانون مؤقت في العام 2003 بمبادرة من الحكومة. في كانون الأول 2006 أقر بالقراءة الأولى تعديل يقضي بتمديده بعامين إضافيين. يهدف هذا القانون إلى منع لمّ الشمل من خلال حرمان شريك/ة الحياة من الطرف الفلسطيني من الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال الزواج بمواطن/ة من اسرائيل.
اقتراح القانون هذا - المواطنة والدخول إلى إسرائيل ( أنظمة الساعة) (تعديل رقم 2) -
يشكل بطبيعة الحال مسا بالمواطنين العرب في إسرائيل والذين تربطهم علاقات قربى وثيقة مع أبناء شعبهم الفلسطيني في المناطق المحتلة.
هذا القانون خلق شريحة واسعة من سكان إسرائيل المسلوبة حقوقهم كليا، ويشكل مسا بحق المساواة، حق تأسيس الأسرة والحق بالعيش بكرامة وكذلك بالحق بالصحة.
من الجدير ذكره بأنه وبعد التغيير في قانون المواطنة ما زال مواطنون إسرائيليون

השתמטת? לא תגור במעונות

يديعوت أحرونوت - 19/2/2008

يتزوجون من فلسـطينيات من المناطق المحتلة، اللواتي يواصلن العيش في إسـرائيل مع أزواجهن وأبنائهن لكن القانون يحرمهن من الحقوق الاجتماعية وعلى رأسها التأمين الصحي وهو بذلك يضعهن أمام الخيار المستحيل: إما البقاء مع عائلاتهن وتربية أبنائهن وإما هجر العائلة والأطفال. ووصلت مركز مساواة عشرات التوجهات في أعقاب اعتقالات لأبنـاء هـذه العائلات او حتى مطاردات بهـدف التجنيد للمخابـرات. وكانت محكمة العدل العليـا قـد رفضت التدخل في قرار الحكومة والكنيسـت وما زالت تماطل في التماسـات قدمت اليها بهذا الموضوع.

وتقتـرح الحكومة قانونا آخر تحاول الحكومة طرحه أمام الكنيسـت لملاحقة المهاجرين مـن غير اليهود، وبحسـبه فإن المهاجر الذي قدم إلى اسـرائيل بشـكل غير قانوني لن يحظى بمكانة قانونية إلا بعد مغادرته لإسـرائيل بعدة سنوات! وأعطى رئيس الحكومة ايهود اولمرت يوم 24.2.08 أوامره بملاحقة واعتقال وطرد اللاجئين الهاربين الى البلاد مـن أفريقيا على الرغم من الخطر المحدق بهم في بلادهم. وقامت الشـرطة مباشـرة بعـد حصولهـا على أوامـر رئيس الـوزراء باقتحام عدد مـن ملاجئ اللاجئيـن واعتقال العشرات منهم وتحويلهم للتحقيق السريع، بشكل يتناقض مع المواثيق الدولية لحماية اللاجئين.

## 3: زيارة "دولة معادية"

اقتراح قانون أسـاس- الكنيسـت (تعديل- سـلب المواطنة ممن يزور دولة معادية دون تصريح)؛ واقتراح قانون: الكنيست (تعديل- إلغاء عضوية عضو الكنيست).

فـي 7 أيار 2007 طرح امام الكنيسـت اقتراح قانون لتعديل اقتراح أسـاس: الكنيسـت، وبحسبه "تعتبر زيارة الدولة المعادية بلا إذن دعما للكفاح المسلح ضد إسرائيل" أي بأن من يزور هذه الدول لا يسـمح له بالترشح للكنيسـت. هذا التعديل يناقض البند 24 من الوثيقة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية والتي صدّقت عليها إسرائيل في العام 1991 وتقر بأن من حق كل مواطن "أن ينتخِب ويُنتخب في انتخابات حقيقية بين الحين والآخر، من خلال منحه الحق بانتخابات عامة ومتساوية."

هذا القانون يمنع المواطنين من الترشـح للكنيست وبخاصة العرب منهم ممن تربطهم علاقات طبيعية وعائلية مع الدول المجاورة لإسـرائيل. وينتـج حالة من التمييز الفعلي، التمييز هنا لا يلحق فقط بمن يمنع من الترشـح إنما أيضا بالناخبين الذين يحرمون من الحق بانتخاب من يرونه ملائما.

في 26 تشـرين ثاني 2007، قدم أيضا اقتراح قانون يقضي بأن يبعد أعضاء الكنيسـت

الذين لا يعترفون بإسرائيل كدولة يهودية ودمقراطية.
هذا الاقتراح بمنتهى الخطورة كونه يمس بحرية الحركة، التعبير والتفكير لأعضاء كنيست يمثلون شرائح لا توافق على هذه التعريفات للدولة. يشار إلى أن أعضاء الكنيست يوقعون حاليا حسب القانون القائم على بيان يقبلون فيه بيهودية وديمقراطية إسرائيل.

## 4: المواطنة مشروطة بالولاء

اقتراح قانون آخر يندرج ضمن ملاحقة المواطنين العرب على وجه الخصوص ونقاشهم حول طابع الدولة، يضيف شرطا آخر للحصول على مواطنة إسرائيلية وهذا الشرط يكون بتقديم الولاء للدولة كدولة يهودية وصهيونية وكذلك التعهد بأداء الخدمة العسكرية، كشرط لتلقي المواطنة!!
وبحسب الاقتراح فإن على المواطن التصريح والقول "إنني ألتزم بأن أكون مخلصا لدولة إسرائيل كدولة يهودية، صهيونية ودمقراطية، وكذلك مخلصا لرموزها وقيمها وبأن أخدم الدولة كيفما طلب مني، إن كان بالخدمة العسكرية أو أي خدمة بديلة وفق ما ينص عليه القانون."
كما يمنح اقتراح القانون وزير الداخلية الحق بإلغاء مواطنة من يتهرب من أداء الخدمة العسكرية.
اشتراط الحصول على حقوق أساسية جدا بهذه الشروط يشكل مسا بحرية التفكير والتعبير عن الرأي. يجدر بالذكر أن طابع الدولة، في دولة دمقراطية سليمة، يبلور من قبل المواطنين من خلال حوار جماهيري، وبحسب هذا فإنه من الممنوع سلب حق المواطنين بالتعبير عن رأيهم.

## 5: إسقاط المواطنة عمّن "خان الثقة"

اقتراح القانون هذا مرر في أكتوبر 2007، ويقتضي بإسقاط المواطنة عمن "خان الثقة" وكذلك عن أبنائه القاصرين!!
خطورة هذا الاقتراح أنه يعاقب الأطفال أيضا على ما لم يقترفوه كما أنه فضفاض إذ لا يعرّف ما هي "خيانة الثقة" ولا يتطرق إلا إلى زيارة "الدولة المعادية"، ولذا فإن أي تصرف سياسي من أجل الدمقراطية وحقوق المواطن قد يعتبر "خيانة ثقة".
بلا شك بأن اقتراح القانون هذا هو أيضا اقتراح عنصري يستهدف بشكل خاص المواطنين العرب الذين يديرون علاقات ( بل وأحيانا تربطهم قرابة بالدم) مع مواطنين في الدول المجاورة لإسرائيل ومن الطبيعي أن يشعروا بالتواصل معها.

## 6: منع نقل العمال الفلسطينيين

يحمِّل هذا القانون السـائق (وكذلك سـائق سيارة الأجرة) مسؤولية الإثبات بأنه لم يكن يعلم بأنه ينقل معه في السيارة مواطنا فلسطينيا لا يحمل تصريحا بدخول إسرائيل.
يقول التقرير بأن مجرد منع إنسـان من نقل إنسـان آخر في حدود الدولة، بسبب هويته هو قضية شـائكة: فحسـب هـذا الاقتراح يلزم السـائق بإجراء فحـص "أمني" لكل من يركـب سـيارته وهو أمـر غير معقول فـي دولة دمقراطيـة. في هـذا خصخصة لمهام الشـرطة وفرضها على المواطن الفـرد، الذي لا يمتلك القـدرات أو التأهيل على القيام بمهام أمنية. كما أنه من المتوقع أن يتعرض المسافرون، العرب واليهود، من ذوي تعابير الأوجه الشرقية من مضايقات وتمييز من قبل السائقين في المواصلات العامة.
كمـا أن الحكومـة لـم تقـدم أي معطـى موثق حـول تأثيـر هذا كلـه علـى "العمليات الانتحارية".

## 7: العفو عن مستوطني جوش قطيف في قطاع غزة

إقتراح القانون مرر بالقراءة التمهيدية في تموز 2007 بدعم من 34 عضو كنيسـت من قوائم مختلفة، ويمنح المتهمين والمدانين في مخالفات ارتكبت خلال خطة الانفصال عن قطـاع غزة، إعفاء أو إيقافا لإجراءات التحقيق. هذا القانون يشـكل ضربة حقيقية لمبدأ مسـاواة المواطنين أمام القانون. وقد يتيح المجال مسـتقبلا إلـى الإعفاء عن مخالفين آخرين للقانون من منطلقات أيديولوجية.
رفض المستشار القضائي للحكومة والكنيست الإعفاء عن مواطنين عرب اعتقلوا خلال مظاهرات أكتوبر 2000 وتمت محاكمة حتى القاصرين منهم في المحاكم الجنائية.

## 8: ظروف اعتقال المتهمين أمنيا

اقتـراح قانـون تصليـح القانون الجنائـي ( معتقل المشـتبه بمخالفة أمنية) أمر سـاعة (تعديل) 2007:
في كانون الأول 2007، مدد أمر السـاعة هذا والذي يمكن إبقاء المعتقل مدة 96 سـاعة قبـل تقديمه إلى المحكمة، وكذلك البت بقضيـة اعتقاله دون وجوده بل وإخفاء قرارات قضائية عنه. وفق القانون القائم اليوم، وبالإضافة إلى هذا التعديل فسيكون بالإمكان اعتقال شخص لثلاثة أسابيع دون حماية قانونية ومع تقديمه للمحكمة مرة واحدة فقط. وكذلـك بالإمكان تمديـد اعتقاله دون تفاصيل وخداعه فيما يتعلـق بالقاعدة القضائية لمواصلة اعتقاله. في هذه الحالة لا يملك المعتقلون وسيلة فعالة للمعارضة أو الاستئناف على الاعتقال، ويمنعون من التشكي على ظروف السجن المهينة و/ أو التنكيل الجسدي و/أو النفسي خلال التحقيق.

خطورة اقتراح القانون هذا بأنه يأتي ليتيح إجراء التحقيق مع المشتبه بهم بعيدا عن أعين القضاء المؤتمن على الدفاع عن حقوق المعتقل.

## 9 : "قانون درومي" وشريعة الغاب

قدمت في العام 2007 أربع اقتراحات قوانين متشابهة، تقضي بإعفاء من يطلق النار على مقتحمي منزله من المسؤولية عن إصابتهم. جاءت هذه الاقتراحات بعدما قام المزارع يشاي درومي بإطلاق النار على أشخاص اقتحموا منزله وأدى إلى مقتل أحدهم! اقتراح القانون هذا خطر لأنه يسمح للمواطنين بأخذ القانون إلى أيديهم، وبتنفيذ محكمة ميدانية ضد مقتحمي المنزل. في هذا القانون إعفاء للشرطة من مسؤولياتها ومن مسؤولية الدولة بتعزيز الشرطة لمواجهة حالات من هذا النوع.
وقد أقرّ اقتراح القانون في لجنة القانون والدستور والقضاء البرلمانية، يوم الثلاثاء 12.2.2008.

## 10: منع التظاهرات في القدس

اقتراح قانون أساس: القدس عاصمة إسرائيل ( تعديل- منع المسيرات والتظاهرات) قدم في حزيران 2007، وعلى خلفية الجدل حول إقامة "مسيرة الفخر" في القدس، تم إقرار اقتراح القانون هذا بالقراءة التمهيدية. اقتراح القانون يمنح المجلس البلدي في القدس صلاحية منع تظاهرات ومسيرات في شوارع المدينة من منطلق "المس بالأمن العام، بمشاعر الجمهور أو من منطلقات دينية". اقتراح القانون يناقض بشكل قاطع مبدأ حرية التعبير عن الرأي وحرية التظاهر ويمنح أعضاء المجلس الحق بمنع أي مسيرة لا تتلاءم ووجهات نظرهم الخاصة.

## 11: تعديل بند 145 من قانون العقوبات

يهدف تعديل البند 145 من قانون العقوبات، 1977- إلى تعريف الحركة الإسلامية في إسرائيل كتنظيم ممنوع. وحسب قول مقدّم الاقتراح، عضو الكنيست أفراهام هيرشزون، "الحركة الإسلامية لم تلتزم بطابع النظام الإسرائيلي الديمقراطي وعملت بسبل مختلفة، منها سبل غير قانونية، لزعزعة دعائم الدولة".

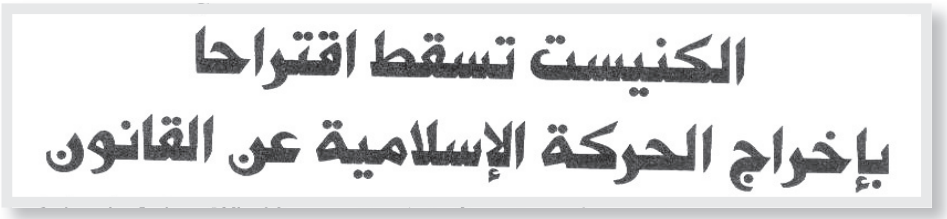
الكنيست تسقط اقتراحا
بإخراج الحركة الإسلامية عن القانون

فصل المقال - 13/7/2007

# العنصرية ضد المواطنين غير العرب والمهاجرين

علينـا أن نشـير هنا بوضـوح، أنّه على الرغـم مـن أنّ المواطنين العرب هـم الضحية الأساسـية للعنصرية في هذه الدولة، إلا أنّ العنصرية لا تقتصر عليهم، فالمجتمع الذي يسـمح لنفسه بأن يكون عنصريًّا ضد شـعب آخر، ولا يرى أي مشكلة في عنصريته، لن يمرّ وقت طويل حتى يوجّه سهام عنصريّته إلى مركّبات «هامشية» فيه نفسه!
ونرى في هذه الحالات، أنّ هناك مجموعات سـكانيّة تعاني العنصرية في إسرائيل، غير المواطنين العرب، وعلى رأس هذه المجموعات السكانية تقف المجموعة الأثيوبية، التي تعانـي العنصرية في الدولة، على أسـاس لونهـا. كما تعاني مجموعات سـكانية أخرى العنصرية، إلا أننا في هذا الفصل سنلقي الضوء على المواطنين الأثيوبيين.

## الاعتداء بالضرب والشتائم على رجل أمن أثيوبي

قام شـخصان من مدينة بات يام، وعمرهما 23 عامًا، بالاعتداء بالضرب والشـتائم على رجل أمن أثيوبي في المركز التجاري في المدينة.
وكان الاثنان قد وصلا إلى المركز التجاري في المدينة صباح يوم الأحد 3.2.2008، وكانا علـى ما يبدو تحت تأثيـر الكحول، وحاولا الدخول إلى المركـز. وعندما حاول رجل الأمن فحص حقيبتيهما، دفعاه وصرخا باتجاهه «أيها العبد الأسـود»، وركلاه وكسـرا أنفسـه بعد أن لكماه. وبعد ذلك هربا من المكان.
واعتقـل الاثنان بعد الاعتداء بفترة زمنية بسـيطة، في حديقـة عامة قريبة من المركز التجاري. وخلال التحقيق معهما، قال الاثنان أنهما «لا يحبّان سود البشرة».[75]

## النساء الاثيوبيات يتلقين العلاج الطبي بمعايير منخفضة!

كشـف بحث أجري في جامعة بن غوريون في بئر السـبع، عن حالة متجذّرة من التمييز ضد النساء الأثيوبيات، في الجهاز الطبي في البلاد.

75 نُشر هذا الخبر في موقع صحيفة «هآرتس» على الانترنت بتاريخ 3/2/2008.

وتبيّن من البحث، الذي نشر في IMAJ، وهي مجلة طبية تصدر عن نقابة الأطباء العامة (هستدروت الأطباء)، وشمل 51 امرأة أثيوبية تتراوح أجيالهم بين 50 سنة و72 سنة، و226 امرأة غير أثيوبية، من اليهوديات اللاتي ولدن في البلاد، والنساء اللاتي هاجرن من دول الاتحاد السوفييتي السابق، والعربيات، من ذات مجموعة الجيل، أنّ النساء الأثيوبيات يتلقّين الاستشارات الطبية والعلاجات الطبية بمعايير منخفضة عن الاستشارة والعلاج الذي تتلقاه النساء الأخريات.

كما تبيّن من البحث أن النساء الأثيوبيات يتلقين شرحًا أقل عمقًا وأقل وضوحًا من الأطباء، من الشرح الذي تتلقاه نساء أخريات، ويتلقين توصيات بالتوجه لإجراء علاجات أو فحوصات متخصصة، بشكل أقل من التوصيات التي تتلقاها نساء من مجموعات سكانية أخرى.

## سائق حافلة تابعة لشركة «إيغد»: لا أدخل سود البشرة إلى الحافلة!!

«أيها العبد الأسود، من عيّنك رجل أمن؟ أنا لن أفتح لك باب الحافلة»! هذا ما صرخه سائق حافلة تابعة لشركة الباصات الأكبر في إسرائيل، «إيغد»، باتجاه رجل أمن أثيوبي، يعمل في الجامعة العبرية في القدس يوم الثلاثاء 11.1.2005، عندما أراد هذا الأخير الدخول إلى الحافلة لإجراء فحص أمني روتيني فيها، على مدخل الحرم الجامعي في «هار هتسوفيم» في القدس.

وكان الحارس، آفي تسغاي، قد طلب من السائق عند وصول الحافلة إلى مدخل الحرم الجامعي، أن يفتح باب الحافلة بهدف فحصها، إلا أنّ السائق رفض أن يُدخل الحارس إلى الحافلة، قائلا: «أنا لا أفتح الباب لسود البشرة. أدخل من النافذة. أنت لا شيء! من الذي عيّنك حارسًا؟».

واعترفت شركة «إيغد» بأنّ سائق إحدى حافلاتها قال هذه الكلمات «ذات الطابع العنصري» لأحد الحراس في الجامعة العبرية، إلا أنّ الناطق بلسانها أشار إلى أنّ «السائق اعتذر للحارس في وقت لاحق».

وقال الناطق بلسان الشركة أن الشركة «ستحقق في هذا التصرف، وسوف تعاقب السائق بقسوة في حال احتجنا لذلك. لا مكان لدينا لهكذا تصريحات عنصرية على خلفية اثنية. الكثير من سائقي الشركة وزبائنها أثيوبيون، ونحن لا نميّز ضدّهم». [76]

وقرّرت المحكمة المركزية في القدس، يوم الاثنين 3.3.2008، أن يعوّض سائق الحافلة، الحارس الاثيوبي بمبلغ 30 ألف شاقل.

76 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (ynet) بتاريخ 11/1/2005

يديعوت أحرونوت - 4/7/2005

## صاحب مقهى يهين موظفة اثيوبية في صالة بيع سيارات مستخدمًا مصطلحات عنصرية، والمحكمة تحكم لصالحها

قـرّرت محكمة الصلح في تـل ابيب، بتاريخ 8.11.2006، أنّ أحد أصحاب شـبكة مقاهي أروما تل ابيب، قد شـهّر بموظفة شـركة «كولموبيل» لبيع السـيارات، واستخدم ألفاظ عنصرية ضدّها، وحكمت لصالحها في الدعوى التي رفعتها بقيمة 100 ألف شاقل. [77]

77 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (ynet) بتاريخ 9/11/2005

وكانت ميلي شيلو، وهي موظفة أثيوبية سوداء البشرة في وكالة «كولموبيل» لبيع السيارات، قد تعرّضت لإهانات عنصرية، من أحد أصحاب شبكة مقاهي «أروما» في تل أبيب، واسمه ساهر شيفع. وحصلت هذه الحادثة في شهر تشرين الأول من العام 2004.
وكان شيفع قد دخل إلى وكالة «كولموبيل» لبيع السيارات، بهدف شراء سيارة جديدة، ولم يجد أحدًا ليقدّم الخدمة له، حيث كان العاملون في جلسة. وعندما توجهت الموظفة ميلي شيلو، وهي موظفة أثيوبية، إليه لتقدم له الخدمة، صرخ في وجهها: «أترين لون بشرتي؟ أنا أبيض وأنت سوداء، وسوف أنكحك». وقال كذلك: «هذا الأبيض سوف يعلّمك درسًا، أنت بقعة سوداء، امرأة سوداء منحطة.. أنت لا شيء، وأنا أربح 800 دولار في الدقيقة»!

## وزارة الصحة ترفض الحصول على تبرعات الدم الآتية من الأثيوبيين

أعلنت وزارة الصحة، يوم الأحد 24.12.2006، أنها ستغيّر سياستها بما يخص تبرعات الدم من أبناء الجالية الأثيوبية «قريبًا»، حيث كانت هذه السياسة طوال سنوات، رمي وجبات الدم التي تبرع بها أبناء الجالية الأثيوبية، حتى أولئك الذين لم يولدوا في أثيوبيا.
ولا يعني تغيير السياسة أن الوزارة ستغيّر تعاملها مع هذا النوع من وجبات الدم، وإنمّا ستسمح لجزء من أبناء الجالية الأثيوبية بالتبرع، دون التوضيح أكثر.[78]
وتظاهر آلاف من أبناء الجالية ضد هذه السياسة وطالبوا بتغييرها.

## اكتشاف خلية نازيين جدد في مركز البلاد!

اعتقلت الشرطة في منطقة المركز، يوم السبت 8.9.2007،، ثمانية فتيان وشبان، تتراوح أعمارهم بين 16 و21 عامًا، للاشتباه بأنهم اعتدوا بوحشية على مدمين على المخدرات، وعلى مثليين جنسيًّا، وعلى متديّنين، وعلى مهاجري عمل وآخرين، ضمن نشاط نازي قاموا به، حسب قول الشرطة.[79]
وقالت الشرطة أن غالبية أبناء الشبيبة المذكورين من مدينة بيتاح تكفا، وأنهم انتظموا في خلية نازيين جدد، أقاموها، وقاموا بالأعمال المذكورة آنفًا.
وبحث النازيون الجدد عن ضحاياهم في منطقة المحطة المركزية في تل أبيب وفي منطقة سوق الكرمل في المدينة.

78 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت (walla) بتاريخ 31/10/2006.
79 نُشر هذا الخبر في موقع الانترنت التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (ynet) بتاريخ 8/9/2007.

# مشروع «الدولة العنصرية» في يديعوت احرونوت

ידיעות אחרונות

יום ה', כ"ו באלול, תשס"ז 30.8.2007 כליון מס' 24606

Yedioth Ahronoth يديعوت احرونوت

4.80 ש"ח 4.20 ש"ח

עמיר פרץ סוגר חשבון

על ברק: הוא משפיל אנשים ● על אולמרט: הדיקנות שלו מדאיגה אותי ● על מופז: הוא לא פעל כדי שצה"ל יהיה ערוך למלחמה ● על פואד: הוא בגד בי ● על עצמו: טעיתי שלקחתי את תיק הביטחון ● מחר ב"7 ימים"

אפליה בישראל 2007: כך אנחנו נראים

ארץ נהדרת

שלחנו אתיופי, רוסי, מרוקאי, ערבי, חרדי ואשכנזי לכל הארץ כדי לחפש עבודה, לשכור דירה ולרשום ילד לגן ● נחשו במי טיפלו הכי יפה ואת מי שלחו לכל הרוחות ● פרויקט מיוחד של "ידיעות אחרונות" ורשת "ידיעות תקשורת" ● עמ' 2-5

يديعوت أحرونوت - 30/8/2007

قامت صحيفة يديعوت أحرونوت الاسرائيلية يوم 30.8.2007 بنشر تحقيق صحفي أرسلت خلاله عربي، روسي، اثيوبي، حاردي، مروكي، واشكنازي لشراء منزل او استئجار منزل او تسجيل ولد للحضانة. وتم فحص ردود الفعل في رمات غان، كريات اونو، بات يام، تل ابيب، ايلات، موديعين، نتانيا، بيتح تكفا، اللد، كريات سمونة، حولون، رحوبوت، الخضيرة، الرملة، بئر السبع، ريشون لتسيون، القدس، حيفا، نهريا وهرتسليا. وقد رفضت حضانة في مركز مدينة الرملة تسجيل ولد اثيوبي. ورفض صاحب منزل في ريشون لتسيون تأجير منزل لعربي ورفض صاحب مطعم في نتانيا تشغيل اثيوبي والحاردي والعربي. ويستدل من معطيات التحقيق ان ٪66 من المؤسسات رفضت استقبال العربي وبعدها رفضت ٪44 من المؤسسات الاثيوبي و ٪36 رفضت الروسي و ٪34 رفضت الحاردي و ٪26 رفضت المروكي اما الاشكنازي فلم يرفض من قبل اي مؤسسة.

لا تتلخص حالات العنصرية ضد المجموعات السكانية «المهمّشة» في الدولة، عند هذه الأمثلة المذكورة آنفًا، وإنّما تتعداها، ويزداد حجمها لتطال مجموعات سكانية أخرى، عدا العرب والاثيوبيين، وغيرهم وغيرهم.

# توصيات ونتائج

رصد هذا التقرير مئات حالات العنصرية، خصوصا ضد المواطنين العرب، ولكن التقرير يتطرق ايضا الى ممارسات عنصرية ضد لاجئين، ومهاجري العمل، ومهاجرين يهود، وبالذات من أثيوبيا. وبقيت قيمة المساواة تصريحا شفويا في الغالب، فإنّ المواطنين العرب، ومجموعات مهمّشة أخرى، لا يزالون يعانون عنصرية المؤسسة ضدهم، وعنصرية المواطنين اليهود، بشكل يومي، في كافة مناحي الحياة. وليس هذا التقرير سوى نقطة في بحر العنصرية في إسرائيل، ولا نريد له أن يكون سوى مصباح ينير لينبّه كل من يعنيه الأمر في هذه الدولة، وبرأينا فإنّه يعني الجميع، بأنّ العنصرية نار يحرق كل ما ومن في طريقها، ولن تتوقف عند العرب أو المهمّشين الآخرين.
يعلّمنا التاريخ بأنّ العنصرية أدّت في عدة حالات إلى تدمير نسيج الحياة الديمقراطي وإلى المس بكرامة وأحيانًا بسلامة الأفراد والمجموعات السكانية الذين يعيشون في الدولة المعنيّة. وهذا ما يحدث في اسرائيل، اذ أنّ اباحة دم المواطنين العرب في الخطاب السياسي أدى الى عنف أودى بحياة عشرات المواطنين العرب.
إنّ مكافحة العنصرية بكافة أشكالها هي أحد المواضيع الأكثر مركزيّة في كل مجتمع ديمقراطي، والأدوات الأساسية في النضال ضد العنصرية تشمل:

* **الجهاز القضائي وتطبيق القانون**: وللأسف، وعلى الرغم من التقدم الذي حصل في السنوات الأخيرة في سن قوانين من المفروض ان تتعامل مع ظاهرة العنصرية، فإنّ الأمر غير ناتج عن سياسة واضحة وشاملة لمواجهة ظاهرة العنصرية من قبل جهاز تطبيق القانون.
منذ مظاهرات القدس والأقصى في شهر أكتوبر- تشرين الأول من العام 2000، هناك تصاعد ظاهر للعيان في عدد حالات العنصرية، بكل أشكالها، في إسرائيل، تجاه الجماهير العربية. وتشمل هذه الحالات قتل مواطنين عربًا برصاص أفراد قوى الأمن، وإلحاق الأذى الجسدي بالعرب لكونهم عربًا، وتحريض الشخصيات الجماهيرية اليهودية العنصري ضد الجمهور العربي وقياداته، ونشاط التنظيمات اليهودية ضد تشغيل المواطنين العرب، ومنع دخول المواطنين العرب إلى الأماكن العامة، وإلحاق الأذى بممتلكات تعود لمواطنين عربًا. وتضاف إلى ما تقدّم، استطلاعات رأي، تشير إلى تصاعد لدى الجمهور اليهودي في تأييد نزع الشرعية عن المواطنين العرب، وتأييد التمييز ضدهم، وتأييد طردهم حتى.

وتجدر الإشـارة في هذا السـياق، إلى انعدام القدرة أو الرغبة لـدى الجهاز القضائي في كل ما يتعلق بتقديم لوائح اتهام في حالات قتل المواطنين على خلفية قومية. وتشـير المعطيـات المذكورة فـي التقرير الذي بين أيديكم، إلى أنّ الجهـاز القضائي توانى في تقديـم لوائح الاتهـام في حالات كثيرة قُتـل فيها مواطنون عربًا بيد أفـراد قوى الأمن. ويسـير هـذا الأمر إلى أداء وظيفـي فيه خلل في معالجة الملفات مـن هذا النوع، ويجب إحداث تغيير جذري في هذا الأمر.

ولا تتلخّص ظاهرة العنصرية في التحريض ضد المواطنين العرب وحسب، وإنّما تتعرض مجموعات سكانية من المهاجرين الجدد للتحريض وللتمييز من جهة الجمهور والسلطات على حد سـواء، فيتم عرض المواطنين المهاجرين من دول الاتحاد السـوفييتي السابق وكأنهم أشخاص لا أخلاقيين يميلون للتدهور باتجاه الجريمة، أما المهاجرون الاثيوبيون فيعانـون ظواهـر عنصرية قاسـية، فيتـم التمييز ضدّهم على أسـاس لون بشـرتهم وعرقهـم، في الدخول إلى الأماكن العامة أو في تسـجيل أبنائهم وبناتهم إلى المدارس أو في القبول إلى أماكن العمل.

علـى ضوء كل ما تقدّم، هناك أهميّة بالغة لأن تلاحق السـلطات والجهاز القضائي إلى هذه الحالات، ويعالجوها بأقسـى ما في أيديهم، ويتصدون لكل نشـر يشـمل تحريضًا عنصريًـا ولكل عمل عنصري، بالإضافة إلى واجب صياغة سياسـة واضحة يتم الإعلان عنها للجمهور الواسع بما يخص التصريحات والأفعال العنصرية.

تجـدر الإشـارة أيضًا إلى حقيقـة قيام المستشـار القضائي للحكومة مينـي مزوز، كما فعل من سـبقوه، كجزء مـن جهاز الادعاء العام، بإغلاق الملفـات بحق غالبية من قاموا بقتـل مواطنين عربًا، ومن اعتدوا على مواطنين عربًا، ومن اطلقوا تصريحات عنصرية ضـد مواطنين عربًا، بحجج واهية لا تدل إلا على أن هـذا الجهاز، الممثل بالنيابة العامة وبمكتب المستشار القضائي للحكومة، وبوحدة التحقيق مع أفراد الشرطة التابعة لوزارة القضاء (ماحش)، هو جزء من العنصرية الممارسة ضد المواطنين العرب، وضد مواطنين مهمّشين آخرين.

لتلخيـص كل هذا التقريـر، وللانطلاق في طريق القضاء علـى العنصرية، يجب القول بأن الخطوة الأولى التي على السلطات القيام بها هي صياغة سياسة شاملة في موضوع تطبيـق القانون فـي حالات التحريض العنصري وأعمال العنـف على خلفية عنصرية أو عرقية أو دينية أو جنسوية أو طبقية، وما إلى ذلك.

فـي ظل هـذه المعطيات المثيـرة للقلق، يجب العمـل على عدّة جبهـات، من أجل وقف اسـتفحال ظاهـرة العنصرية في المجتمع الاسـرائيلي. ومن الجبهـات التي يجب العمل عليها، نذكر:

* **المشـرع:** يتحمل المشـرع الاسـرائيلي مسـؤولية تشـريع قوانين عنصرية. ويوصي التقرير بالغاء كافة القوانين العنصرية والمميزة. كما يوصي التقرير المشـرع ان ينظم

مراقبة فعالة ومكثفة لتنفيذ الجهاز التنفيذي لمهامه دون تمييز وعنصرية. نشير الى ان المستشار القضائي للحكومة هو المخوّل الاساسي في مكافحة العنصرية على أشكالها، ولكنه ليس السلطة الوحيدة، وعلى المشرع ولجان البرلمان الفرعية دعوة كافة هيئات تطبيق القانون لتقدم تقارير مفصله حول قيامها بمهامها في مكافحة العنصرية.

* **وسائل الإعلام:** تشارك وسائل الاعلام العبرية بغالبيتها في تسويق التحريض العنصري من خلال تقارير واخبار عنصرية او من خلال نشر ردود فعل عنصرية الطابع في مواقعها على شبكات المعلومات. رصد التقرير آلاف ردود الفعل المنشورة في غالبية وسائل الاعلام المطبوعة والالكترونية والتي يمكن تصنيفها كعنصرية. ولا تتخذ وسائل الاعلام العبرية خطوات عملية لإزالة ردود الفعل العنصرية ولم تتحمل مسؤولية فحواها حتى الآن.

* **جهاز التربية:** تشمل الكتب التعليمية العبرية موادا يمكن اعتبارها تحريضا على العرب وتجاهلا لتاريخهم وحقوقهم في وطنهم. وتسمح هذه الكتب بنشر أدبيات تدعو الى الطرد السكاني وتشير بفخر الى شخصيات أقدمت على تنفيذ مجازر تجاه الشعب الفلسطيني والعرب في البلاد.
تتطلب المصالحة التاريخية إصلاحًا وتغييرًا جذريًّا في كتب التدريس. وقد وافقت وزيرة التربية الحالية يولي تمير على تدريس مجزرة كفر قاسم في كتب التدريس ولكنها لم تقم باعداد خطة متكاملة للتربية على المصالحة ومكافحة العنصرية والديمقراطية في جهاز التربية التعليم العربي.

* **المجتمع العربي:** ضحايا العنصرية ليسوا محصّنين من العنصرية، هذا ما نشاهده في المجتمع اليهودي الذي تعرض لأبشع أشكال التصفية على خلفية عنصرية وهذا ما نرصده في المجتمع العربي. على المجتمع العربي مكافحة العنصرية ضده وعليه ان يكافح ضد كافة ظواهر التمييز والتحريض او حتى العنف في داخله، على خلفيات اثنية، طائفية او حمائلية.
يتحمل المجتمع مسؤولية تشكيل رأس الحربة في مكافحة العنصرية، وتوثيقها، ونشرها، ومكافحتها في كافة الطرق القانونية وعليه تشكيل تحالفات في الشارع اليهودي والمجتمع الدولي لمكافحة كافة أشكال العنصرية والتمييز العرقي.

* **المجتمع المدني وشبكة مكافحة العنصرية:** تتحمل مؤسسات المجتمعي المدني العربية واليهودية مسؤولية دق ناقوس الخطر وتفعيل مجموعات عمل تكافح العنصرية في الشارع. كما تتحمل هذه المؤسسات مسؤولية ملاحقة العنصريين وتشكيل ضغط على مؤسسات الحكومة لتقوم بدورها في مكافحة العنصرية والعنف العنصري.
لرصد العنصرية ومكافحتها في المواقع المختلفة من المهم اقامة موقع رصد العنصرية

على شـبكة المعلومات وتفعيل شـبكة مؤسسـات محلية لمكافحة العنصرية والتصدي للتحريض.

* **المجتمع الدولي:** تتناقض الممارسـات الحكوميـة والتغاضي عن التحريض العنصري والعنـف ضـد المواطنين العرب مع التزامات الحكومة الإسـرائيلية دوليـا. إذ أن الحكومة الإسـرائيلية موقعـة على ميثـاق الأمم المتحدة لمكافحـة العنصرية. كمـا ان عددًا من مواثيق الأمم المتحدة تلزم الحكومة الإسرائيلية. ففي العام 1965 نصّت الأمم المتحدة معاهـدّة دوليّة للقضاء على كافة مظاهر العنصرية، وفي العام 1976 صدّقت الحكومة الإسـرائيلية على هـذه المعاهدة. وجاء في المعاهدة: «كل دولـة تصدّق على المعاهدة تتخـذ إجـراءات مفيدة لكي تفحـص الخطوط العريضة للسياسـة الحكوميـة، القومية والمحليـة، ولتعدل وتبطل أو تراجع كل القوانين والقوانين الثانوية التي ممكن أن تؤثر على خلق تمييز عنصري بكل مكان موجودة فيه».
كما تعرّف المعاهدة التمييز العنصري على النحو التالي: « تفرقة، أو اسـتثناء، أو تغيير، او تفضيل المؤسسـين على تغيير عرق أو لون أو نسـب عائلي أو أصل قومي أو عرقي والتي تهدد او نتيجتها تهدد الاعتراف والاسـتمتاع والاسـتعمال والإخلال بالاعتراف على أسـاس متساو للحقوق والحريات الأساسية في الحياة السياسية، الاقتصادية ، التربوية، او كل مجال آخر».
كما وقعت إسـرائيل يوم 20.11.1995 اتفاقية الشـراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي جاء فيها: «تلتزم إسـرائيل والاتحاد الأوروبي على تحقيق التعاون السياسي الأقرب والحوار، على أسـاس قيمهما المشتركة: احترام حقوق الإنسان والحريّات الأساسية والدمقراطية والنظام الجيد والقانون الإنساني الدولي».
ووقعت إسـرائيل يوم 13.12.2004 اتفاقية جديدة مع الاتحاد الأوروبي ضمن اتفاقيات الجـوار الأوروبـي جـاء فيها أيضًـا أن «الطرفيـن يعملان سـويًا من أجل تدعيـم القيم المشـتركة كالديمقراطية وسـلطة القانون واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي».
وأكدت الاتفاقية أيضًا على العمل من أجل «حماية حقوق الأقليات، ومن ضمنها مسـاواة الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين».
وأكـدت الاتفاقيـة على «أهميـة التربية في اسـرائيل والاتحاد الأوروبي على التسـامح واحترام كافة المجموعات الاثنية والدينية ومكافحة العنصرية وجرائم الكراهية».

وقد أشـار أكثر من تقرير لـوزارة الخارجية الأمريكية وللجان حقوق الإنسـان في الأمم المتحدة إلى ظواهر تتعلق في انتهاكات لحقوق الإنسان العربي بما فيها قتل المواطنين العرب، قانون المواطنة، ممارسـات عنصرية والتمييز الاقتصـادي الاجتماعي ولم تتخذ المؤسسات الدولية خطوات عملية لمنع استمرار هذه الانتهاكات.

# ملخص

## التحريض العنصري

رصـد التقرير 27 حالة تحريـض عنصري لم تعالجها المؤسسـات القضائية الحكومية. وتميـزت التصريحـات العنصريـة بكونها شـمولية ضد العـرب وصادرة عن شـخصيات سياسية منتخبة.

كما رصد التقرير مظاهر العنصرية في ملاعب كرة القدم والحيز العام بما فيه وسـائل الإعلام والتحريض العنصري في ردود الفعل على مواقع الانترنت. تنشر مواقع الانترنت، وبموافقة المحررين، ألاف العبارات العنصرية ضد العرب في ردود الفعل المنشورة على المقـالات. كما يرصد التقرير عمل عدد من الجمعيات العنصرية التي تنادي بطرد العرب او منع الزواج منهم.

## الرأي العام

تشير اسـتطلاعات الرأي العام، حسبما ظهر في التقرير، إلى تصعيد متواصل في تأييد المواقف العنصرية في الرأي العام اليهودي الإسـرائيلي. وتشـير استطلاعات الرأي التي نشرت منذ عام 2004 ان هناك تصعيدا في التصريح العنصري ودعما لمواقف عنصرية تهدد كيان المواطنين العرب وكانت في سـنوات الثمانينات تعتبر أراء كاهانية عنصرية. وحركة كاخ الكاهنية اخرجت عن القانون عام 1986 وها هي الاحزاب التي تنشر أفكارها ومبادئها تنضم الى الحكومة الاسرائيلية وتحصل على تأييد ودعم شعبيين خطيرين.

## قتل المواطنين من قبل الشرطة والمواطنين

يؤدي التحريض العنصري والتغطية والتسامح مع المحرضين إلى أعمال عنف تؤدي إلى مقتـل وإصابـة مواطنين عرب، بيد أفـراد أجهزة الأمن أو بيد مواطنيـن يهود، والتقرير ملـيء بالأمثلة الحية، حيث قتل في السـنوات الأخيرة،واحد وأربعـون مواطنًا عربيًا بيد أفراد أجهزة الأمن أو بيد مواطنين يهود. وأصيب العشرات بجروح جسدية ونفسية.

ونعيد هنا نشـر الأرقام الخطيرة التي تشير إلى أعداد القتلى العرب، بيد أفراد شرطة أو جنود أو مواطنين يهود أو حراس في شركات أمن، وإلى الملفات التي فتحت أو تلك التي

أغلقت، فيما يتعلق بالقتلة:

- 24 شخصًا قتلوا برصاص رجال الشرطة
- 5 أشخاص قتلوا من قبل جنود في الجيش
- 8 أشخاص قتلوا من قبل مدنيين يهود
- شخصان قتلا من قبل رجال شركات حراسة خاصة
- شخصان قتلا من قبل جندي يخدم في سلك حرس الحدود والشرطة
- تتـدارس المحاكم المدنية عددًا من قضايـا تعويض عائلات ضحايا قتل المواطنين العرب
- في 7 حالات قدمت لوائح اتهام ضد القتلة
- فـي حالتين برأت المحاكم رجال الشـرطة القتلة وفي حالة واحدة اسـتأنفت النيابة العامة على قرار التبرئة إلى محكمة العدل العليا
- تناقش المحاكم حاليـا 5 ملفات قتل مواطنين عرب عدا الملف الذي أدانت المحكمة فيه الشـرطي قاتل عامل فلسطيني في يافا وأرسـلته إلى السجن مع وقف التنفيذ لمدة ستة أشهر!
- فـي 21 حالة لم تقدّم وحدة التحقيق مع أفراد الشـرطة والنيابة العامة لوائح اتهام ضد أفراد الشـرطة، بينهـا 13 حالة قتل حدثت خلال مظاهـرات أكتوبر 2000، إلى حين صدور التقرير.

ويفصـل التقرير سـت حالات اعتداء جسـدي تعرض لـه مواطنين عرب مـن قبل رجال شـرطة في مواقع مختلفة من البلاد. وعدى حالة واحدة لم تقدم لوائح اتهام ضد رجال الشرطة المعتدين.

## اعتداءات عنصرية من قبل مواطنين يهود

يصف التقرير 7 حالات قتل مواطنين عرب من قبل مواطنين يهود على خلفيات عنصرية وخمس حالات اعتداء انتهـت باصابة المواطنين العرب. غالبية الاعتداءات انتهت باصابة المواطنيـن العرب بجراح، أو بأضرار مادية أو جسـدية. وفي شـاطئ جبعات اولغا تتكرر الاعتداءات على العرب منذ أربع سنوات دون ان تقوم الشرطة بردع واعتقال المعتدين.

## العنصرية في اماكن العمل:

رصـد التقرير ظاهـرة التمييز ضد العرب فـي اماكن العمل. حيث ترفض شـركات علنا تشغيل مواطنين عرب كما رصد التقرير عودة ظاهرة الترويج لما يسمى تفضيل «العمل العبري» وإعلان عدد من الشركات في القطاع الخاص عن رفضها لتشغيل عرب.
وتتلاكـئ وزارة القضـاء المخولـة في التحقيق فـي حالات التمييز فـي العمل عن اتمام التحقيقات وتقديم لوائح اتهام.

## تصنيف عرقي في الاماكن العامة والمطارات:

رصـد التقرير 26 حالة تصنيف عرقي في المطارات، ومداخل محطات القطارات، ومقاهٍ، ومرافق عامة. واعتمدنا في هذا الجزء في الاسـاس على قضايا قدمت للمحاكم المدنية حيث يطالب ضحايا هذا التصنيف العرقي بتعويض مادي على المس بكرامتهم ومنعهم من السفر. يشار الى ان عشرات الحالات الاضافية لم تنشر ولا تصل حد الشكوى وعليه لم ترصد في هذا التقرير.

## اعتداءات على الحريات الدينية

رصد التقرير على الاقل 8 حالات من الاعتداء على المقابر والمؤسسـات الدينية بما فيها الكنائس والمسـاحد من قبل مواطنين وسـلطات محلية ومؤسسات الدولة. يشار الى ان مؤسسـات الوقف الاسـلامي، ما زالت وبعد 60 عاما مصادرة، وتدار من قبل مؤسسـات الدولة التي لا تحترم وقفيتها ومكانتها وتستخدمها كعقارات عادية وفي كثير من الحالات توافق على انتهاكها. يتنافى هذا التعامل المؤسسـاتي مع القانون القائم ومع المواثيق الدولية التي وقعتها اسـرائيل للحفاظ على الاماكن الدينية. ونعي ردود الفعل اليهودية والاسرائيلية على اي انتهاك لمقابر يهودية في العالم ونستهجن المعايير المزدوجة في الاعتداءات على المواقع الدينية العربية.

## تشريعات عنصرية:

رصد التقرير ممارسات تحريضية وتقييدات على حرية العمل البرلماني لآعضاء الكنيست العرب. ورصد التقرير 12 اقتراح قانون عنصري تم تقديمهم للكنيست للمناقشة. نشير الى ان قانون اسـاس الكنيسـت يمنح رئاسـة الكنيسـت صلاحية رفض اقتـراح قانون عنصري. ونؤكد ان عدد من هذه القوانين يحظى بدعم لجنة الوزراء لشـؤون التشـريع وعليه يحظى بدعم الائتلاف البرلماني.

## عنصرية ضد مجموعات اثنية يهودية وغير يهودية

رصـد التقرير عـددًا محدودًا من حالات التمييز والعنصرية ضـد مجموعات اثنية مهاجرة الى اسـرائيل مثل اللاجئين من دول افريقية، والعمال أجانب، واليهود من اصل اثيوبي، واليهود من أصل روسي، واليهود الشرقيين، والمتدينين.
على الرغم من رفضنا التام لأي نوع من التمييز والعنصرية على خلفيات عرقية او دينية او جنسـية الا ان هذه الظواهر لم تصل الى مسـتوى العنصرية والعنف الممارسين ضد المواطنيـن العـرب. رصد المركز حالـة واحدة فقط من قتل لمواطـن مهاجر من اثيوبيا مقابل 41 مواطن عربي.

علينا أن نشـير في هذا السـياق، إلى أنّنا كمجتمع عربي في إسـرائيل، وعلى الرغم من كوننا ضحايا ممارسـات عنصرية، وتحريض عنصري، بوتيرة عالية، لسنا محَصّنين ضد هـذه الظواهر، التي يمكنها أن تصيب مجتمعنا، وقد أصابته ومسـته بالفعل في حالات عدة، في الماضي، وقد تصيبه في أي وقت في الحاضر أو في المستقبل.

علينـا أن نتصرف كمجتمـع، لئلا نصاب بظواهـر العنصرية داخلنا، على أسـس دينية/ طائفيـة، أو قبلية- حمائلية- عائلية- إقليمية، وذلك من أجل مواجهة ظواهر العنصرية التي نتعرض لها كمجتمع، من الخارج، أي من المؤسسة أو من المجتمع اليهودي.

# تلخيص

إنّ هذا التقرير الذي نضعه بين أيديكم، لا يلخّص كافة حالات العنصرية والتمييز ضد المواطنين العرب وغيرهم، إلا أنّنا في مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في اسرائيل، نتمنى أن يضيء هذا التقرير ضوءًا أحمر أمام مواطني هذه الدولة والمسؤولين فيها، ويقود إلى تحوّل في سياسة هذه الدولة، لتصبح سياسة أكثر عدلاً وإنصافًا بحق المجموعات السكانية المستضعفة، وإلى نهج جديد في تعامل مؤسسات الدولة مع كافة مظاهر العنصرية، وإلى الضرب بيد من حديد كل من يروّج للعنصرية وللتمييز على أساس قومي أو اثني أو طبقي أو جنسي أو جنسوي أو ديني، وما إلى ذلك.

نحن في مركز مساواة، نطمح لأن نسهم في تحويل هذه الدولة إلى دولة ديمقراطية حقّة، تتعامل بمساواة مع كافة مواطنيها، على اختلاف انتماءاتهم وهويّاتهم القومية والعرقية والدينية والجنسية، لأننا نرى أن المعركة على الديمقراطية لا يمكن أن تتم إلا من خلال تحقيق المساواة الكاملة، دون انتقاص من أي من أسسها ولا يمكن تحقيق المساواة دون مكافحة العنصرية والتمييز على خلفيات عرقية.

نأمل أن تكون في هذا التقرير فائدة للمناضلين من أجل المساواة ومن أجل القضاء على العنصرية.